

التقرير الفُطري رقم: 16/379

الصادر عن صندوق النقد الدولي

العراق

ديسمبر ٢٠١٦

المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات ومراجعة ضمانات التمويل، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء والإعفاء من شرط انطباقها، وطلب تعديل معايير الأداء، وتعديل مراحل تنفيذ الاتفاق - البيان الصحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ والبيان الصادر عن المدير التنفيذي الممثل للعراق

في سياق تقرير خبراء الصندوق، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن بياناً أدلى به رئيس المجلس التنفيذي.
 - تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي في ٥ ديسمبر ٢٠١٦ عقب المناقشات التي اختتمت في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦ مع المسؤولين في العراق حول مختلف التطورات الاقتصادية والسياسات التي يركز عليها الترتيب المبرم مع الصندوق في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ٢١ نوفمبر ٢٠١٦ استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
 - ويتضمن تقرير الخبراء تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الذي أعده خبراء الصندوق.
 - مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.
 - بيان صادر عن المدير التنفيذي الممثل للعراق.
- وقد صدرت الوثائق التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً:

خطاب النوايا الموجه من سلطات العراق إلى صندوق النقد الدولي*

مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية من إعداد السلطات العراقية*

مذكرة التفاهم الفنية*

*الوثيقة مدرجة في تقرير الخبراء أيضاً.

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وأي إفصاح مبكر عن نوايا السلطات بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة



International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/540
للنشر الفوري
5 ديسمبر 2016

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الأولى لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم المراجعة الأولى لتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع العراق لمدة ثلاث سنوات، وهو الاتفاق الذي يهدف إلى مساعدة العراق في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي واستعادة توازن المالية العامة على المدى المتوسط. وفي هذا السياق، استكمل المجلس أيضا مراجعة تأكيدات التمويل في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في يوليو 2016 على الاتفاق البالغة قيمته 3.831 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5.34 مليار دولار أمريكي في تاريخ الموافقة) [\(راجع البيان الصحفي رقم 16/321\)](#). وبمقتضى هذه الموافقة، يجوز للعراق صرف 455 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 617.8 مليون دولار أمريكي).

وفي إطار استكمال المراجعة الأولى، وافق المجلس التنفيذي أيضا على طلب العراق إعفائه من إعلان عدم الالتزام بالحد الأقصى المستمر للمتأخرات الخارجية الجديدة، وطلب تعديل معايير الأداء. كذلك وافق المجلس على طلب إعفاء العراق من شرط انطباق أهداف نهاية سبتمبر لمعايير الأداء الأربعة المتعلقة بالحد الأدنى لإجمالي الاحتياطيات الدولية والحد الأقصى لصادفي الأصول المحلية لدى البنك المركزي العراقي والحد الأقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية والحد الأقصى لرصيد إجمالي الدين العام، بالإضافة إلى طلب تعديل مراحل تنفيذ الاتفاق.

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي العراقي الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني إلى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة، والوصول بالاتفاق إلى مستوى يتناسب مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وضمان استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها. ويتضمن البرنامج أيضا إجراءات لحماية الفقراء، وتعزيز إدارة المالية العامة، ودعم استقرار القطاع المالي، وكبح الفساد. وسيحتاج العراق إلى دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه السياسات.

وعقب قرار المجلس التنفيذي، صدر البيان التالي عن السيد ميتسوهيرو فروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي بالنيابة:

"تطبق السلطات العراقية سياسات اقتصادية ملائمة للتعامل مع الصدمات التي تواجه العراق - متمثلة في الصراع المسلح مع تنظيم "داعش" والأزمة الإنسانية المترتبة عليه وانهايار أسعار النفط. وفي مجال المالية العامة، تُجري السلطات عملية تصحيح مالي كبيرة يتم معظمها من خلال خفض الإنفاق الرأسمالي غير الكفاء مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وبالنسبة للقطاع الخارجي، تواصل السلطات ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يتيح ركيزة أساسية للاقتصاد. وقد اتسم الأداء بالتباين في

ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، غير أنه تم التوصل إلى تفاهات بشأن الإجراءات التصحيحية الكافية لإبقاء البرنامج على مساره المقرر. وسيكون من الضروري مراعاة التنفيذ الحازم، مع توافر الدعم الدولي القوي.

"وقد جاء برنامج المالية العامة المعدل في 2016 ومشروع موازنة 2017 متسقين مع ما ورد في اتفاق الاستعداد الائتماني. وينبغي أن يتم بالتدريج تحسين عناصر التصحيح المالي، عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض الإنفاق الجاري - بما في ذلك مدفوعات الأجور ومعاشات التقاعد - وإصلاح قطاع الكهرباء، والدعم، والمؤسسات المملوكة للدولة، لإفساح المجال أمام إنفاق استثماري أكبر ولكنه أكثر فعالية وكفاءة بما يدعم تحقيق النمو.

"وسيكون من المهم تحقيق تحسن كبير في إدارة المالية العامة. فينبغي إعادة تقييم المتأخرات وسدادها بعد التحقق منها، كما ينبغي تعزيز إدارة النقدية والتزامات الإنفاق لمنع تراكم متأخرات جديدة.

"وتشمل إجراءات دعم استقرار القطاع المالي تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي، وإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وإلغاء قيود الصرف. كذلك ينبغي تطبيق إجراءات لمنع غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز قانون مكافحة الفساد.

"ومن شأن تنفيذ اتفاق اقتسام الموازنة مع حكومة إقليم كردستان العراق أن يضع كلا من الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان في وضع أفضل لمواجهة الصدمات التي تواجه الاقتصاد العراقي."

العراق

المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات، ومراجعة ضمانات التمويل، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء وطلب الإعفاء من شرط انطباقها، وتعديل معايير الأداء، وتعديل مراحل تنفيذ الاتفاق

21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

القضايا الرئيسية

السياق: يعمل العراق على التكيف في مواجهة صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. وتسبب الصراع في إلحاق الضرر بالاقتصاد من خلال نزوح ملايين السكان ووقوعهم تحت وطأة الفقر وتدمير البنية التحتية والموجودات. وقد أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات الموازنة، وبالتالي إلى دفع عجز المالية العامة إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال مزيج من الإجراءات اللازمة لضبط أوضاع المالية العامة والحصول على تمويل، مع مواصلة التزامها بنظام ربط سعر الصرف. ويوفر نظام الربط ركيزة اسمية رئيسية في بيئة تكتنفها درجة كبيرة من عدم اليقين بينما تُفضي الحرب ضد تنظيم "داعش" إلى إضعاف القدرات على مستوى السياسات.

المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني: من أجل الحصول على مساعدة في مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، طلبت السلطات عقد اتفاق للاستعداد الائتماني وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في يوليو/تموز 2016 ويتيح الحصول على 3831 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (230% من حصة عضوية العراق). وتشير البيانات الأولية غير المدققة إلى استيفاء معيارين من معايير الأداء في نهاية سبتمبر/أيلول فيما يبدو ولا توجد بيانات متاحة حتى الآن لتقييم مدى استيفاء معايير الأداء الأخرى. ولم يتيسر مراقبة أحد معايير الأداء على النحو المقرر في نهاية سبتمبر/أيلول. ولم يُستوفى أحد معايير الأداء المقررة في نهاية يونيو/حزيران 2016. ولم يُستوفى كذلك أحد معايير الأداء المستمر. وتأخر استكمال بعض القواعد المعيارية الهيكلية، ولكن يجري حالياً إحراز تقدم في كل منها. وبالتالي، كانت نتائج أداء البرنامج مختلطة ولكن تم التوصل إلى تفاهم بشأن الإجراءات التصحيحية الكافية لوضع البرنامج مرة أخرى على المسار الصحيح.

الآفاق والمخاطر: في ظل ما تشير إليه الآفاق الحالية من ارتفاع أسعار النفط بدرجة طفيفة، وعلى افتراض تنفيذ السلطات لعملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج، يمكن بحلول عام 2020 القضاء على عجز الموازنة الذي بلغ 12% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وتحقيق استقرار نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2018، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مجدداً بحلول عام 2021.

ولكن لا تزال المخاطر مرتفعة للغاية، وتتسأ أساساً نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط، والانتكاسات في الحرب ضد تنظيم "داعش" والتوترات السياسية وضعف القدرات الإدارية.

التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات:

- تنفيذ برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 وعرض موازنة عام 2017 على مجلس النواب من أجل تهيئة الأوضاع المواتية لاستعادة توازن المالية العامة في الأجل المتوسط.
- حماية الإنفاق الاجتماعي.
- تكثيف الجهود لتحديد المتأخرات التي تراكمت بالفعل والحيلولة دون تراكم متأخرات جديدة.
- استكمال عمليات تدقيق حسابات المصارف المملوكة للدولة التي تهيمن على الجهاز المصرفي.

عُقدت المناقشات في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 25 أغسطس/آب إلى 10 سبتمبر/أيلول 2016، وفي واشنطن العاصمة خلال الفترة من 6-10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتألّف ممثلو خبراء الصندوق من كريستيان جوز (رئيسا)، وريتو بازو، وأمجد حجازي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، بالإضافة إلى سابا فيهر (إدارة شؤون المالية العامة)، وكريستيان نير (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، ومروة النسعة (ممثل الصندوق المقيم للعراق، ومقرها عمان). وانضمت إلى البعثة مايا الشويري (مستشار أول، مكتب المدير التنفيذي). وساهم في إعداد التقرير كل من سيسيليا بينيدا وغريغوري باسيلي.

المحتويات	الصفحة
خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات	5
ألف - خلفية	5
باء - آخر التطورات الاقتصادية	6
جيم - الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني	9
دال - الآفاق المستقبلية	11
السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة	13
ألف - إدارة الضغوط الخارجية	13
باء - تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة من أجل تحقيق استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين	14
جيم - تعزيز الإدارة المالية العامة	19
دال - مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي	19
طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر	20
تقييم خبراء الصندوق	23
الشكل البياني	
1- آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013-2021	8

الجدول

- 1- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2021 25
- 2- الحسابات القومية، 2013-2021 27
- 3- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، (تريليون دينار عراقي) 29
- 4- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، (% من إجمالي الناتج المحلي) 32
- 5- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) 35
- 6- ميزان المدفوعات، 2013-2021 38
- 7- المسح النقدي، 2013-2021 40
- 8- الميزانية العمومية للبنك المركزي، 2013-2021 41
- 9- الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة والشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016-2019 42
- 10- مؤشرات الائتمان من صندوق النقد الدولي، 2015-2021 43
- 11- مجموع الاحتياجات والمصادر التمويلية، 2016-2019 44
- 12- مؤشرات كفاية الاحتياطيات، 2013-2019 45

المرفق

- 1- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي 46

الملاحق:

- الملحق 1- رسالة من معالي رئيس الوزراء
- الملحق 2- خطاب النوايا
- المرفق 1 - مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية
- المرفق 2- العراق: مذكرة التفاهم الفنية

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات

1- لحق ضرر جسيم بالاقتصاد من جراء انهيار أسعار النفط وهجمات تنظيم "داعش". وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط العراقي ارتفاعا طفيفا منذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني،¹ فقد ظلت الأسعار عند نحو ثلث المستوى الذي وصلت إليه في عام 2013 (الجدول 1). ولا يزال الصراع المسلح الجاري مع تنظيم "داعش" يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويؤدي إلى تدفق موجات جديدة من النازحين داخليا.

ألف - خلفية

2- تحققت القوات العراقية تقدما في استعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش". فقد استعادت القوات العراقية وحلفاؤها السيطرة على مدينتي الرمادي والفلوجة، وبدأوا بعدها عملية عسكرية كبرى لاستعادة السيطرة على مدينة الموصل، وهي ثاني أكبر المدن في العراق.

3- ومن المتوقع أن تؤدي الهجمات التي شنتها في الفترة الأخيرة لاستعادة الموصل إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. فقد أدت الحرب ضد تنظيم "داعش" إلى ارتفاع عدد النازحين داخليا إلى 3.3 مليون نسمة وعدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية إلى 10 ملايين نسمة (26% من السكان)، بما في ذلك 225 ألف لاجئ سوري (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية — الفقرة 3).

4- ولا يزال الوضع السياسي غير مستقر. فمذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، استقال وزير الداخلية في أعقاب هجمة إرهابية أودت بحياة أكثر من 300 شخص وسحب مجلس النواب ثقته من وزير الدفاع ووزير المالية. ولمواجهة عدم الاستقرار السياسي، قرر رئيس الوزراء، في أعقاب الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، إلغاء الزيادة الضريبية على كبار الموظفين المدنيين التي كان مجلس الوزراء قد أقرها كإجراء سابق على الموافقة على طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني (الفقرة 14).

5- وقد تحسنت العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وتتعاون الحكومتان تعاوناً وثيقاً في شن هجوم لاستعادة السيطرة على الموصل (الفقرة 2). ففي أغسطس/آب 2016، اتفقت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على أن تستأنف شركة نفط الشمال تصدير النفط من خلال خط الأنابيب الذي يربط إقليم كردستان بتركيا بكميات قدرها 0.15 مليون برميل يوميا وتقسيم إيرادات التصدير بالتساوي حتى نهاية العام. وعقب هذا القرار، تم تصدير 0.095 مليون برميل يوميا من النفط من خلال خط الأنابيب في سبتمبر/أيلول. ولا تزال الحكومتان تناقشان تغيير طرائق تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة المفترض أن تُحوّل بموجبها حكومة إقليم كردستان إيرادات النفط المستخرج من الإقليم وأن تُحوّل الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان ما يعادل 17% من بند الإنفاق غير السيادي في الموازنة الاتحادية،² والتي نُفذت لمدة شهرين في عام 2014 وخمسة أشهر في عام 2015 (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 5). ووفقاً لمستوى أسعار النفط المتوقعة، ستؤدي

¹ راجع التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات - بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي للممثل للعراق.

² يُقصد بالإنفاق غير السيادي مجموع الإنفاق ناقصا مصروفات مجلس النواب والرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والمحكمة الاتحادية والعديد من لجان الحكومة الاتحادية وخدمة الدين.

اتفاقية اقتسام الموازنة إلى بلوغ صافي التحويل من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان ما مقداره 0.7 تريليون دينار عراقي (0.6 مليار دولار) في عام 2016 و1.5 تريليون دينار عراقي (1.2 مليار دولار) في عام 2017 (الجدول 3).

باء- آخر التطورات الاقتصادية

6- زُفِعت توقعات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة 2.8% في عام 2014 وبنسبة 13.6% في عام 2015 (الجدولان 1-2). وكان ثلثا هذا الارتفاع ناتجا عن رفع توقعات مستوى النشاط في مجال البناء بما يتماشى مع تطور الاستثمار العام في عام 2015، ومُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، الذي يفسره احتلال تنظيم "داعش" منذ منتصف عام 2014.³ وينشأ التوازن من الإدماج الكامل للإنتاج النفطي لحكومة إقليم كردستان، الذي لم يُسجل إلا لشهرين في عام 2014 و5 أشهر في عام 2015 في الحسابات القومية، بما يتماشى مع تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة (الفقرة 5).

7- وخلال النصف الأول من عام 2016، كان نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي قويا، بدعم من إنتاج نفطي قوي، في حين واصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي التقلص نتيجة الحرب مع تنظيم "داعش" واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة. وزاد إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 29% في حين تقلص إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 1% على أساس سنوي مقارنة في النصف الأول من عام 2016. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2016، أنتج العراق 4.478 مليون برميل يوميا (كان من المقرر وفقا للبرنامج إنتاج 4.2 مليون برميل يوميا في عام 2016). وصدّرت الحكومة الاتحادية 3.246 مليون برميل يوميا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2016 (كان من المقرر وفقا للبرنامج تصدير 3.05 مليون برميل يوميا في عام 2016)، بمتوسط سعر قدره 32.9 دولارا للبرميل (كان متوسط السعر الوارد في البرنامج هو 34.5 دولارا للبرميل في عام 2016) وصدّرت حكومة إقليم كردستان 0.461 مليون برميل يوميا (كان من المقرر وفقا للبرنامج تصدير 0.55 مليون برميل يوميا)، بمتوسط سعر قدره 29.6 دولارا للبرميل. وتحققت مكاسب إضافية من التصدير منذ سبتمبر/أيلول نتيجة استئناف شركة نفط الشمال التصدير عن طريق كردستان (الفقرة 5). وفي سبتمبر/أيلول، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.2% على أساس سنوي مقارنة، ولكن من المرجح أن يكون قد تم تقديره بأقل من قيمته لأن تغطية المؤشر لا تشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش"، والتي كان يسكنها نحو 20% من السكان قبل أن يحتلها تنظيم "داعش".

8- وخلال النصف الأول من عام 2016، كان تنفيذ الموازنة أقل بكثير من المقرر في البرنامج نتيجة الصعوبات في تعبئة التمويل المحلي (الجدول 3، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 11 والجدول 4). وفي حين أن إيرادات الصادرات النفطية والإيرادات الضريبية غير النفطية وخصم البنك المركزي العراقي لحالات الخزينة كانت تسير على الطريق الصحيح، فقد كانت الأرباح الموزعة من شركات النفط المملوكة للدولة ومستويات التمويل المحلي للعجز أقل بكثير مما ورد في البرنامج. فلم تُحوّل شركات النفط المملوكة للدولة إلا 13 مليار دينار عراقي (مقابل 1.35 تريليون دينار عراقي وفقا للبرنامج) نتيجة لنقص النقدية ولم تستطع السلطات تعبئة أكثر من 0.6 تريليون دينار عراقي من السندات (تدر فائدة سنوية نسبتها 8%) مقابل 5.0 تريليون دينار عراقي وفقا للبرنامج. ونتيجة لذلك، أعطت الحكومة الأولوية لدفع الأجور ومعاشات التقاعد والسلع والخدمات وخدمة الدين. وكان عجز المالية العامة (5.7% من إجمالي الناتج المحلي (السنوي)) والعجز الأولي غير النفطي (17.6% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (السنوي))، أقل بكثير مما جاء في البرنامج (10.9% من إجمالي الناتج المحلي و26.9% من

³ تسبب احتلال تنظيم "داعش" في زيادة تكاليف النقل نظرا لأنه أغلق أفصر طرق التجارة، مما دعا الوكالة الإحصائية إلى رفع تقديرها لمخض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2015 من 6.5% إلى 14.3%

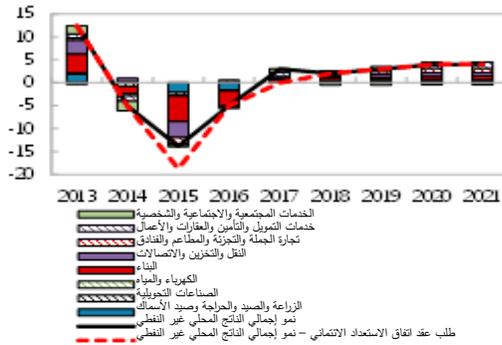
العراق

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على الترتيب). وبينما من الواضح أن تحمّل النفقات الاستثمارية العبء الثقيل من ضبط أوضاع المالية العامة ليس هو الحل الأمثل، فلا مفر منه بسبب نقص التمويل. ويضعف تأثيره السلبي على النمو نظرا لتدني جودة الإنفاق بسبب أوجه القصور الشديد في نظام الإدارة المالية العامة وفقا لآخر تقارير "مراجعة الإنفاق العام" التي يعدها البنك الدولي.⁴

⁴ تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان "World Bank Group, Republic of Iraq: Public Expenditure Review, Toward More Efficient Spending for Better Service Delivery, 2014".

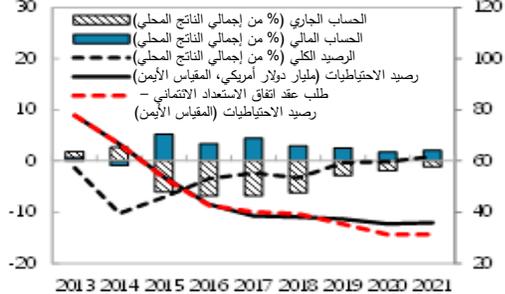
الشكل البياني 1 - العراق: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013 - 2021

يواصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي التراجع ولكن بوتيرة أبطأ في 2016، نتيجة ضيق أوضاع المالية العامة والحرب، قبل أن يتعافى تدريجياً مع انحسار الصراع.

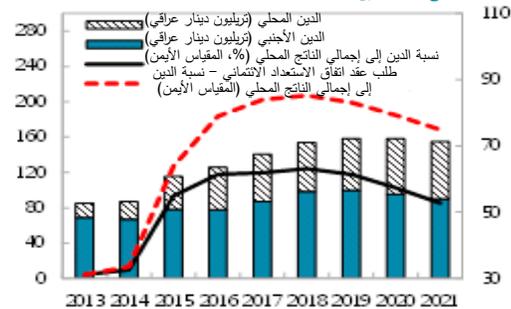


وبالتالي ضعف ميزان المدفوعات مما أدى إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي،

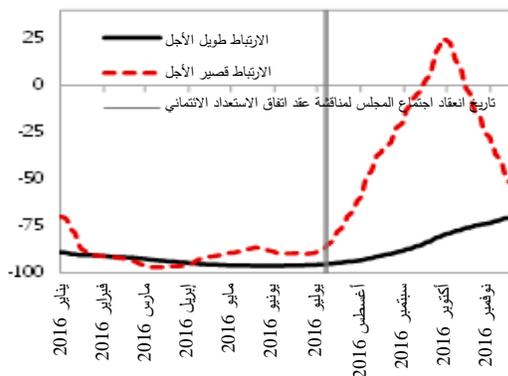
ولكنه من المتوقع أن يتعشق بالتزامن مع أسعار النفط وضيق أوضاع المالية العامة.



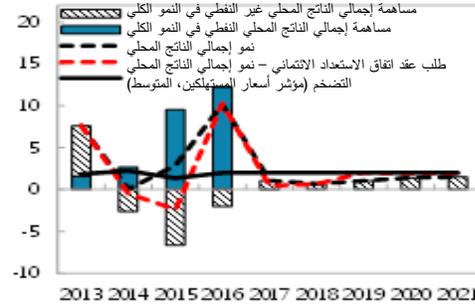
تهدف عملية ضبط أوضاع المالية العامة إلى تحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين.



العائدات على سندات 2028 ترتبط ارتباطاً سلباً بأسعار النفط. وأصبحت علاقة الارتباط أقل تأثراً بتحركات أسعار النفط منذ إطلاق اتفاق الاستعداد الائتماني.

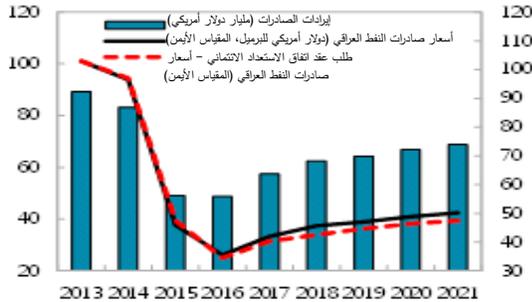


من المتوقع أن يتعافى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2016 نظراً لإنتاج الكبير من النفط الناجم عن الاستثمارات النفطية في الفترة السابقة، وسيترجع على امتداد آفاق التوقعات بعد أن يتجدد الاستثمار النفطي في ظل عملية ضبط أوضاع المالية العامة.



انخفضت أسعار وصادرات النفط انخفاضاً حاداً ولكن من المتوقع أن تتعافى

تدريجياً، بالتزامن مع أسعار النفط

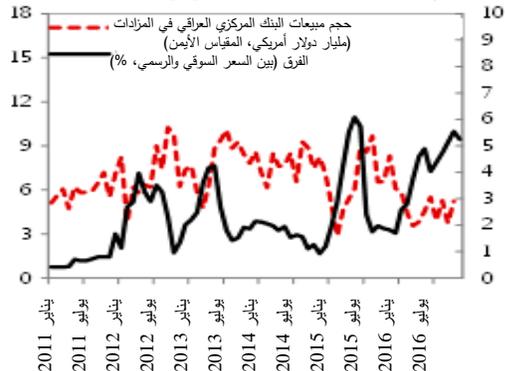


بدأت السلطات تنفيذ عملية كبيرة لضبط أوضاع المالية العامة كرد فعل لانخفاض الإيرادات النفطية.



ساهم انخفاض مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي في

اتساع الفرق بين السعر الموازي والسعر الرسمي في 2016.



المصادر: السلطات العراقية؛ ومؤسسة Bloomberg؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

9- وظل ميزان المدفوعات يسجل عجزا كبيرا تم تمويله بالسحب من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية بمعدل أقل من المتوقع في إطار البرنامج (الجدول من 6-8، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1). وانخفض إجمالي احتياطات النقد الأجنبي من 53.7 مليار دولار في نهاية عام 2015 (9.5 أشهر من واردات السلع والخدمات) إلى 47.6 مليار دولار (7.4 أشهر من السلع والخدمات) في نهاية يونيو/حزيران 2016 (39.3 مليار دولار حسب البرنامج).

10- وتقلصت النقود بمعناها الواسع بنسبة 2.8% في أول ستة أشهر من عام 2016 مما يعكس انخفاض أصول النقد الأجنبي الرسمية والخاصة وضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي (الجدولان 7-8).

11- وزاد الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية من 3% في ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى نحو 9% منذ مايو/آيار 2016، نظرا لأن البنك المركزي العراقي خفض مبيعاته من النقد الأجنبي في السوق الرسمية بغرض حماية الاحتياطات (الشكل البياني 1).

12- وانخفض العائد على السندات العراقية المقومة بالدولار التي يحل أجل استحقاقها في عام 2028 من 12% في ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى نحو 10% في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تزامنا مع حركة أسعار النفط. وكان العائد أقل حساسية بصفة مؤقتة لتحركات أسعار النفط بعد بدء تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني (الشكل البياني 1).

13- وتحسبا لزيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية (الفقرة 3)، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مساعدات إلى وكالات الأمم المتحدة. وفي 21 يوليو/تموز 2016، تعهدت البلدان المانحة، في اجتماع لها نظمتها الولايات المتحدة في واشنطن، بتقديم 2.1 مليار دولار لمساعدة العراق في أربعة مجالات ذات أولوية: المساعدة الإنسانية، وإزالة الألغام، وتحقيق الاستقرار الفوري، والتعافي الأطول أجلا. وسوف تساعد هذه الأموال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تمويل أنشطتها في هذه المجالات في العراق في السنوات القادمة.

جيم- الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

14- كانت نتائج أداء البرنامج مختلطة ولكن تم التوصل إلى تفاهم بشأن الإجراءات التصحيحية الكافية لوضع البرنامج مرة أخرى على الطريق الصحيح (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدولان 1-2 والفقرات من 16-21). ونظرا لإجراء المراجعة بعد تاريخ الاختبار المقرر في نهاية سبتمبر/أيلول، فقد أصبحت معايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول هي معايير الأداء المرجعية للمراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني:

- يبدو أنه تم استيفاء معياري الأداء لنهاية سبتمبر/أيلول على أساس البيانات الأولية غير المدققة: الحد الأدنى لإجمالي الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي والحد الأقصى لصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي. مع ذلك، بما أن البيانات المدققة غير متاحة حتى الآن، تطلب السلطات الإعفاء من شرط انطباق معياري الأداء المذكورين إلى حين التحقق من خلال التدقيق ومعياري الأداء الآخرين المقررين لنهاية سبتمبر/أيلول. ولا يجري حاليا تقييم معيار الأداء بشأن الرصيد الأولي غير النفطي المقرر لنهاية سبتمبر/أيلول (راجع المناقشة أدناه)، ولا يوجد دليل واضح على أنه لن يتم استيفاء معياري الأداء الكمي الآخرين في نهاية سبتمبر/أيلول.

- لم يتم استيفاء معيار الحد الأقصى المستمر لتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة خلال الفترة من أول يوليو/تموز إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 لعدم التمكن من سداد مدفوعات خدمة الدين إلى إيطاليا البالغة 0.4 مليون فرنك سويسري التي كانت مستحقة في 30 يونيو/حزيران لأسباب فنية. وبالنظر إلى تسوية هذه المشكلة وسداد المبلغ المتأخر في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، تطلب الحكومة الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المذكور.

- وتم استيفاء ثلاثة من معايير الأداء الخمسة في نهاية يونيو/حزيران:

◀ تم استيفاء معيار الحد الأدنى لإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، والحد الأقصى لصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي، والحد الأقصى لإجمالي الدين العام.⁵

◀ ولم يتيسر مراقبة الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية لأن السلطات لم تستطع أن تكمل مسحا لجميع المتأخرات المحلية في نهاية يونيو/حزيران وبالتالي لم تتمكن من قياس النفقات الأولية غير النفطية على أساس الاستحقاق على النحو الذي تقتضيه مذكرة التفاهم الفنية في 19 يونيو/حزيران 2016.⁶ وبالنظر إلى ما سبق، اتضح الآن مدى تفاؤل رأي الخبراء الأولي بأنه يمكن التغلب على الضغوط التي تعاني منها المؤسسات المعنية بالإحصاءات والسياسة الاقتصادية والناجمة عن الصراع الدائر وضعف القدرة على توفير بيانات موثوقة تكفل مراقبة البرنامج، الأمر الذي ينعكس على تحديد معيار الأداء. وبالفعل، تشير التوقعات الحالية إلى استمرار هذه الضغوط، مما يعني أنه لا يمكن تقييم معيار الأداء بدرجة الدقة والاكتمال المطلوبة لأغراض استكمال المراجعة الأولى في ظل الاتفاق أو عمليات المراجعة في المستقبل. وبالتالي، تقترح الحكومة تغيير تعريف الرصيد الأولي غير النفطي من أجل قياس النفقات على أساس نقدي بدلا من أساس الاستحقاق (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 8). حتى وإن كان التغيير المقترح يضعف نطاق التغطية، تلتزم السلطات بمواصلة إجراء مسوح المتأخرات المحلية وإصدارها في وقت مناسب أكثر في المستقبل. وإذا تبين من خلالها اتساع الفرق بين النفقات على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق، فستتخذ تدابير تصحيحية.

◀ لم يتم استيفاء معيار الحد الأقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية بهامش طفيف (2%)، بسبب ضغوط الإنفاق العالية الناتجة عن الحرب ضد تنظيم "داعش" والنازحين داخليا (الفقرتان 2-3) ونقص التمويل المحلي (الفقرة 8). وتُجري الحكومة مناقشات بشأن هذه المتأخرات مع شركات النفط الدولية مع صدق نواياها وتتعهد بخفض متأخراتها لهذه الشركات إلى الصفر بنهاية العام.⁷

- تحقق واحد من الهدفين الإرشاديين في نهاية يونيو/حزيران. فقد كان رصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية أقل من حده الأقصى بهامش كبير (40%) نتيجة تصحيح الأخطاء في المسح الأولي الذي أُجري في مايو/أيار 2016. وظل الإنفاق الاجتماعي في نهاية يونيو/حزيران دون حده الأدنى بهامش كبير (8%) بسبب نقص النقدية (الفقرة 8). وتلتزم الحكومة بتنفيذ هذا الإنفاق في موعده بنهاية العام.

- عكست الحكومة مسار أحد الإجراءات المسبقة اللازمة للموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني. فبعد الموافقة على البرنامج، أوقف رئيس الوزراء الزيادة الضريبية على أعلى شريحتين في الخدمة المدنية التي كانت تمثل إجراء مسبقا لعقد اتفاق الاستعداد الائتماني. وخفض هذا الإجراء العكسي الإيرادات الضريبية غير النفطية بمقدار 0.3 تريليون دينار عراقي (0.1% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2016. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016، رفع مجلس الوزراء الرسوم

⁵ لا يمكن تدقيق ذلك الجزء من الدين الخارجي نظرا لعدم اكتمال الوثائق المتعلقة بالمتأخرات الموروثة التي ترجع إلى ما قبل 2003 (الفقرة 26). وبالتالي يُقترح تغيير تعريف إجمالي الدين العام في مذكرة التفاهم الفنية لتقييم معيار الأداء المذكور باستخدام بيانات غير مدققة. ويُقترح أيضا استخدام البيانات المدققة مع استبعاد المتأخرات الموروثة والمتأخرات الأخرى التي لا تتوفر بشأنها معلومات كافية واعتبارها قاعدة معيارية هيكلية جديدة (الفقرة 32).

⁶ راجع التقرير القطري رقم 16/225 بشأن العراق، مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 8. ويرى خبراء الصندوق أنه لم يتسنى مراقبة معيار الأداء المذكور على هذا النحو وبالتالي لا توجد حاجة إلى طلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد به.

⁷ بالنظر إلى أن معايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول أصبحت هي معايير الأداء المرجعية لهذه المراجعة، لا تحتاج السلطات إلى طلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء المذكور المقرر لنهاية يونيو/حزيران.

الجمركية (على التبغ والكحوليات والسيارات وأجهزة تكييف الهواء والتلفزيونات والمنتجات الصناعية) لتعويض نصف خسائر الإيرادات على الأقل في عام 2016 (إجراء مسبق للمراجعة الأولى).

- وتم استيفاء ثلاثة من القواعد المعيارية الهيكلية الستة المقررة للمراجعة الأولى:

تم إعداد جداول إبلاغ بيانات المالية العامة بما يتماشى مع العرض الوارد في "دليل إحصاءات مالية الحكومية" لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والموافقة على مشروع قانون الإدارة المالية عملاً بتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واعتماد لائحة داخلية لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب.

والقواعد المعيارية الهيكلية الثلاثة التي لم تُستوفى — حصر المتأخرات المحلية، وتدقيق كشف أجور الخدمة المدنية، وتدقيق كشف معاشات التقاعد — تستغرق وقتاً أطول مما كان متصوراً وتقتصر السلطات تأجيلها إلى المراجعة الثانية (للقاعدة المعيارية الهيكلية المتعلقة بحصر المتأخرات المحلية) والمراجعة الثالثة (للقاعدتين المعياريتين المتعلقةتين بعمليات التدقيق)، على التوالي. وعلى الرغم من عدم اكتمال عمليات تدقيق كشوف الأجور ومعاشات التقاعد، فقد حددت بالفعل نحو 13130 شخصاً من الذين يحصلون على أجور أو معاشات تقاعد متعددة، أي الذين يحصلون على منافع متعددة مترابطة بشكل غير مشروع. ومن أجل تيسير إجراء عملية تدقيق كشوف أجور الخدمة المدنية، يُقترح أن تقتصر على موظفي الحكومة المركزية. ولم يكتمل حصر المتأخرات المحلية لأن عدداً كبيراً من وحدات الإنفاق كان تحت أعباء عمل ثقيلة. وسوف تنشئ الحكومة وحدة في مكتب رئيس الوزراء لتعزيز مراقبة الالتزامات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني بصفة عامة والمتابعة مع وحدات الإنفاق التي لم ترد على حصر المتأخرات بصفة خاصة. وعلى الرغم من عدم اكتمال الحصر، فقد حدد بالفعل متأخرات قدرها 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو/حزيران 2016، أي بزيادة مقدارها 1.7% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتلك المحددة في بداية البرنامج. ووصلت المتأخرات الخارجية تجاه شركات النفط الدولية إلى 2.1% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو/حزيران.

دال - الآفاق المستقبلية

15- تحسنت الآفاق منذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني بسبب ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره المستقبلية. (جدول النص 1 والجداول من 1-8):

- رُفعت توقعات إنتاج وصادرات النفط بمقدار 6% و5% على التوالي لتصل إلى 4.5 مليون برميل يوميا و3.8 مليون برميل يوميا في عام 2016 وما بعده، في ضوء التطورات في أول ثمانية أشهر من عام 2016 (الفقرة 7).
- كذلك رُفعت التوقعات بشأن أسعار تصدير النفط العراقي⁸ بمقدار دولار واحد في عام 2016 و1.7-2.7 دولار خلال الفترة 2017-2021، بما يتماشى مع أحدث تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" للصندوق.

⁸ خلال أول ثمانية أشهر من عام 2016، كانت أسعار النفط العراقي من حقول نفط البصرة أقل بنحو 7 دولارات للبرميل وأسعار نفط حكومة إقليم كردستان أقل بنحو 10 دولارات للبرميل عن متوسط سعر النفط الفوري (متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس ونفط دبي). ويفترض أن تستمر هذه الفروق حتى نهاية عام 2021.

جدول النص 1- العراق: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2013-2021

2021	2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013		
توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}			
١,٥	٢,٠	١,٤	١,٩	١,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٥	١,٠,٢	١,٠,٣	٢,٩	٢,٤-	٠,١	٧,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٤,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٠,٠	٥,٠-	٥,٠-	١٣,٩-	١٨,٧-	٥,١-	١٢,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٣	١,٦	٣,١	التضخم (نهاية الفترة، على أساس سنوي مقارن)
٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٣,١	٣,٠	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٤	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
٥٠,٢	٤٧,٥	٤٨,٨	٤٦,٤	٤٧,٠	٤٤,٦	٤٥,٧	٤٢,٥	٤٢,٠	٤٠,٣	٣٥,٥	٣٤,٥	٤٥,٩	٤٧,٥	٩٦,٥	١٠٢,٩	أسعار تصدير النفط العراقي (بالدولار الأمريكي للبرميل)
١,١	٠,٦-	٠,١	١,٨-	١,٧-	٣,٦-	٥,٣-	٨,٧-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٢-	١٤,٧-	١٢,٣-	١٤,٣-	٥,٤-	٥,٨-	رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي
٣٠,٤-	٣٤,٨-	٣٣,٦-	٣٨,٥-	٣٧,٦-	٤٢,٥-	٤١,٢-	٤٦,٤-	٤٥,٤-	٥٠,٢-	٤٣,١-	٥٣,٣-	٤٥,٠-	٥١,٦-	٥٨,٦-	٦٧,٦-	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%) من
٣٠,٤-	٣٤,٨-	٣٣,٦-	٣٨,٥-	٣٧,٦-	٤٢,٥-	٤١,٢-	٤٦,٤-	٤٥,٤-	٥٠,٢-	٤٣,١-	٥٣,٣-	٤٦,٨-	٥٣,٦-	٦٧,٠-	٦٧,٦-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) 2/
٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٢,٩-	٢,٥-	٤,٣-	٢,٦-	١٣,٢	٢,٦-	٦,٨-	١,٢-	٣,٠-	٣,٠,١-	٩,٦-	١٧,٢	النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو الحقيقي السنوي، % 2/)
٥٢,٦	٧٤,٩	٥٧,٣	٧٩,٣	٦١,٣	٨٣,١	٦٣,١	٨٥,٢	٦١,٩	٨١,١	٦١,٣	٧٩,٠	٥٤,٩	٦٣,٩	٣٢,٦	٣١,٢	مجموع دين الحكومة (%) من إجمالي الناتج المحلي
١,٢-	١,٣-	١,٩-	٣,٣-	٢,٩-	٤,٥-	٦,٢-	٨,٥-	٦,٨-	٦,٤-	٦,٨-	١١,٠-	٦,١-	٦,٤-	٢,٧	١,١	رصيد الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي
٣٥,٩	٣١,٦	٣٥,٥	٣١,٥	٣٧,٣	٣٥,٤	٣٨,١	٣٩,٣	٣٨,٥	٤٠,١	٤٣,٠	٤٢,٧	٥٣,٧	٥٣,٤	٦٦,٧	٧٧,٨	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات دولار أمريكي)
٥,٢	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٦	٥,٩	٥,٨	٦,٧	٥,٩	٧,٠	٦,٧	٧,٨	٩,٦	٩,٩	١٠,٩	١٠,٨	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بأشهر الواردات من السلع والخدمات)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٦	٦,٥	٥,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الفجوة التمويلية (بمليارات دولار أمريكي) 4/
١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	٠,٧ ^β	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تأثير التغير في سعر النفط بمقدار دولار أمريكي واحد على الفجوة التمويلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني منته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

2/ معدلة لتعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في عامي 2014 و2015، وقد اقتصر التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

3/ آثار نصف عام.

4/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

- وفي ظل رفع التوقعات بشأن إنتاج وصادرات النفط، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني إلى القضاء على عجز المالية العامة وانخفاض عجز الحساب الجاري بوتيرة أسرع قليلا مما هو متوقع في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن رفع توقعات إجمالي الناتج المحلي الاسمي لعامي 2014 و2015 يعني ارتفاع المسار في السنوات القادمة (الفقرة 6).
- ولا تزال التوقعات بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عموما قريبة من تلك الواردة في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، ولا يزال النمو بما يقرب من 10% في عام 2016 مدفوعا بإنتاج النفط وانخفاض النمو بعد ذلك. ولا يزال من المتوقع أن يستقر إنتاج النفط على مستوى عام 2016، نظرا لأن وضع إنتاج النفط على مسار متزايد سيتطلب إنفاقا على الاستثمارات النفطية أعلى بكثير مما يمكن أن تتحمله السلطات في ضوء المستوى المتوقع لأسعار النفط. وفي عام 2017، من المتوقع أن يزيد النمو غير النفطي بأسرع مما كان متوقعا إلى حد ما في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، نظرا لعدم توافر جزء من التمويل الخارجي المقرر أصلا في البرنامج في نهاية عام 2016 إلا خلال الربع الأول من عام 2017 (الفقرات 20 و21 و31).⁹ ومن المتوقع أن يعود النمو غير النفطي تدريجيا إلى نصف مستوى اتجاهه الذي كان سائدا قبل عام 2014 على المدى المتوسط، مع إحراز تقدم في الحرب ضد تنظيم "داعش".
- ويُتوقع تحسُّن مسارات مجموع الدين العام واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية بفضل زيادة قوة آفاق القطاع النفطي وتعديل بيانات إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يصل الدين العام إلى ذروة نسبتها 63% من إجمالي الناتج المحلي في عام

⁹ منذ عام 2013، كان متوسط مضاعف المالية العامة، الذي يُقاس بنسبة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي إلى النفقات الأولية غير النفطية الحقيقية، يبلغ 0.59 (الجدول 1). وفي عام 2017، يعتمد نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على مضاعف أكثر تحفظا.

2018 (85% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني) وينخفض إلى 53% في عام 2021 (75% في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني). ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى أدنى مستوياته عند 35.5 مليار دولار (5.2 أشهر من واردات السلع والخدمات) في عام 2020، مقابل 31.5 مليار دولار (5.1 أشهر من واردات السلع والخدمات) في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، وهو ما سيكون مع ذلك كافياً بوجه عام (الجدول 12).

16- ولا تزال الآفاق خاضعة أساساً لمخاطر التطورات السلبية. فمن ناحية، قد تؤدي انتكاسة أوضاع الحرب ضد تنظيم "داعش" و/أو تفاقم الوضع الأمني في جنوب البلاد إلى إضعاف النمو والموارد العامة وميزان المدفوعات. كذلك فإن استمرار تراجع أسعار النفط أو حدوث نقص في التمويل أو في إنتاج النفط عن المستوى المتوقع سوف يقتضي زيادة التمويل النقدي غير المباشر وزيادة معدلات السحب من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية (بمقدار 1.4 مليار دولار سنوياً لكل زيادة مقدارها دولار واحد للبرميل، جدول النص 1).

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة

ستتجه السلطات إلى تشديد سياسة المالية العامة في عامي 2016 و2017 لكي تضع الأساس اللازم لتصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التزامها بنظام ربط سعر الصرف وحماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم ودعم الغذاء والزراعة والتحويلات إلى النازحين داخلياً واللاجئين. وستتخذ السلطات أيضاً خطوات لتعزيز الإدارة المالية العامة وتحقيق استقرار القطاع المالي وتطوره.

ألف - إدارة الضغوط الخارجية

17- تظل السلطات ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 23). ويوفر هذا الربط ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات نتيجة الصراع مع تنظيم "داعش". ولتحليل استمرار الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية (الفقرة 11) ورفع توصيات لخفضه، طلب البنك المركزي العراقي الحصول على مساعدة فنية من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

18- وتقوم السلطات بالتدريج برفع القيود الباقية على سعر الصرف وإلغاء ممارسة تعدد أسعار الصرف (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 24). وهذا التحرك نحو قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي سيرسل إشارة إيجابية لمجتمع المستثمرين. وكخطوة أولى، جعل البنك المركزي العراقي الحدود الأسبوعية على مشتريات النقد في عطاءات العملات الأجنبية الأسبوعية حدوداً إرشادية، فأعلن أن البنك المركزي العراقي سيلبي مباشرة أي احتياجات موثقة وبحسن نية تتجاوز الحدود الموضوعية، أو أن البنوك يمكن أن تحصل على نقد أجنبي يتجاوز الحدود الأسبوعية لتلبية طلب العملاء وفقاً لتقديم المستندات المناسبة. وكخطوة ثانية، سيصدر البنك المركزي العراقي لوائح تنفيذية توضيحية وتعليمات شاملة لإلغاء الحدود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار والتي تُنشئ قيوداً على الصرف (قاعدة معيارية هيكلية، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2).

باء- تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة من أجل تحقيق استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين

19- من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ستواصل الحكومة تنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة تحقق اتساق الإنفاق مع انخفاض مسار الإيرادات النفطية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات 25-27، وجدول النص 2، والجدول 3-5). وسيقتضي ذلك (1) إجراء خفض كبير إضافي في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل (معياري أداء، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1) بما يعادل حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2016-2019، و(2) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل على المدى القصير، معظمها من التمويل المحلي وإن كانت تشمل التمويل الخارجي أيضا، تتوافق مع استمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط. وتساعد جهود ضبط أوضاع المالية العامة في الوقت الحالي استجابة لنقص النقدية على الوصول بالرصيد الأولي غير النفطي إلى مستوى أقرب إلى الاتساق مع مستوى الإنفاق العام القابل للاستمرار وفق فرضية الدخل الدائم.¹⁰ وللدق الإمكان من تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على السكان، تعتمد الحكومة حماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم، والتحويلات اللازمة لدعم شبكة الأمان الاجتماعية ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، هدف إرشادي، الجدول 2).

20- وفي عام 2016، ستنفذ الحكومة برنامجا للمالية العامة أكثر تشددا بكثير من برنامج المالية العامة الذي وضعته وقت طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني بسبب نقص التمويل المحلي والخارجي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 29-30؛ وجدول النص 2 والجدول من 3-5). وأشارت مراجعة لتنفيذ الموازنة إلى أن الحكومة يمكن أن تتوقع زيادة في الإيرادات مقدارها 2.0 تريليون دينار عراقي (1.7 مليار دولار) مقابل تلك التي كانت متوقعة وقت الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني وهو ما يرجع في معظمه إلى رفع التوقعات بشأن الإيرادات النفطية (الفقرة 15). ولسوء الحظ، سُنحَصَّال الحكومة أيضا تمويلا أقل بمقدار 9.3 تريليون دينار عراقي (7.8 مليار دولار) وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى عدم القدرة على تعبئة أكثر من 0.6 تريليون دينار عراقي (0.5 مليار دولار) من خلال إصدار السندات المحلية مقابل 5 تريليونات دينار عراقي (4.2 مليار دولار) التي كانت مقررة أصلا في البرنامج (الفقرة 8)، وأيضا بسبب تأخر التمويل الخارجي الذي كان مقررا لعام 2016 حتى عام 2017 (1.4 مليار دولار لتمويل المشروعات، ومليار دولار قيمة سندات مضمونة من الحكومة الأمريكية، والتخطيط لإصدار سندات يورو بوند بقيمة مليار دولار بعد السندات السابقة، و0.6 مليار دولار هي قيمة التمويل من صندوق النقد الدولي، الفقرة 31). وبالتالي، فإن وزير المالية بالنيابة سيخفض مجموع الإنفاق بنسبة 8% أو 7.2 تريليون دينار عراقي في عام 2016 مقارنة بالمستوى المقرر في البرنامج وقت الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، وسيخصص منه 5.4 تريليون دينار عراقي للإنفاق الاستثماري و1.8 تريليون دينار عراقي للإنفاق الجاري، ثم يخطر الوزارات المعنية بهذا القرار (إجراء مسبق للمراجعة الأولى، الجدول 2). ورغم ذلك ستسمح هذه التخفيضات بزيادة كبيرة في الإنفاق خلال نصف السنة الثاني (+42% مقارنة بنصف السنة الأول) نظرا لانخفاض مستوى تنفيذ الموازنة خلال النصف الأول من السنة (الفقرة 8). وبناء عليه، تطلب السلطات تخفيض التوقعات بشأن الحد الأقصى للعجز الأولي غير النفطي وإجراء تغييرات في إجمالي الاحتياطي الدولي للبنك المركزي العراقي، وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي، وإجمالي الدين العام لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 (معايير الأداء المعدلة المقترحة، الجدول 1).

¹⁰ وفقا لفرضية الدخل الدائم، وفي ظل المسار الحالي لأسعار النفط، يبلغ مستوى العجز الأولي غير النفطي "الذي يمكن الاستمرار في تحمله" أي المستوى الذي يتيح تراكم مدخرات كافية على المدى الطويل يمكن استخدامها عائداها المالية في تمويل مستوى ثابت من النفقات العامة بعد 35 عاما — 30% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، مما يستلزم إجراء تصحيح يبلغ مجموعه 17 نقطة مئوية مقارنة بمستوى 2015.

جدول النص 2 العراق - موجز حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021
(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2021		2020		2019		2018		2017		2016			2015		2014	2013	
توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	التصنيف الأول	التقديرات معدلة	التقديرات معدلة	تقديرات معدلة	تقديرات معدلة			
								(ب)-(ج)	(د)	(هـ)	(و)-(ز)	(ح)	(ط)	تقديرات			
٩٦	٩٠	٩٢	٨٧	٨٨	٨٣	٨٦	٧٨	١٣	٧٩	٧٤	٢	٦٦	٦٤	٢٢	٦٣	١٠٤	١١٥
٨٢	٧٩	٨٠	٧٧	٧٧	٧٤	٧٥	٧٠	١١	٦٩	٦٦	١	٥٨	٥٧	١٩	٥٨	٩٩	١٠٦
٨١	٧٤	٧٩	٧٢	٧٦	٦٩	٧٤	٦٦	١٠	٦٨	٦٣	٤	٥٨	٥٤	١٩	٥٧	٩٧	١٠٤
١	٥	١	٥	١	٥	١	٤	صفر	١	٤	٣-	صفر	٣	صفر	صفر	١	٢
١٤	١١	١٣	١٠	١٢	٩	١١	٩	٢	١٠	٨	١	٨	٧	٣	٦	٦	١٠
٩٢	٩٢	٩٢	٩١	٩٣	٩١	٩٩	٩٦	١٢	٩٥	٩٠	٧-	٨٣	٩٠	٣٤	٨٩	٩٠	١١٩
٦٩	٦٧	٦٩	٦٨	٦٩	٦٨	٧٥	٧٣	٣	٧٠	٦٨	٢-	٦٦	٦٨	٢٨	٥٨	٥٦	٨٤
٣٣	٣٣	٣٤	٣٣	٣٥	٣٤	٣٥	٣٥	صفر	٣٦	٣٥	صفر	٣٦	٣٦	١٥	٣٣	٣٣	٣٣
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	صفر	١٠	١٠	صفر	١٠	١٠	٥	٩	٩	٩
٨	٦	٨	٦	٨	٦	٧	٦	١	٧	٦	صفر	٦	٦	٤	٥	٤	١٦
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	٢	١٣	١٣	٢-	١١	١٣	٣	٩	٩	٢٠
٤	٦	٤	٥	٣	٥	٣	٤	١	٣	٣	صفر	٢	٣	١	١	١	١
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٥
٢٣	٢٤	٢٣	٢٤	٢٤	٢٣	٢٤	٢٣	٩	٢٥	٢٢	٥-	١٧	٢٢	٦	٣٢	٣٤	٤٨
١٤	١٥	١٤	١٥	١٤	١٥	١٤	١٥	١	١٤	١٥	٢-	١٣	١٥	٦	١٩	١٩	١٥
١٠	٩	٩	٩	١٠	٨	١٠	٨	٨	١٢	٨	٣-	٤	٧	١	١٣	١٥	٣٢
٣	٢-	٠	٤-	٤-	٨-	١٣-	١٨-	١	١٦-	١٦-	٩	١٧-	٢٦-	١٢-	٢٦-	٢٦-	١٦-
٣-	٢	٠	٤	٤	٨	١٣	١٨	١-	١٦	١٦	٩-	١٧	٢٦	١٢	٢٦	٢٦	١٧
٨-	٩-	٤-	٦-	١	٣-	٣	٤	١١	٩	٥	٦-	٢-	٤	٠	٤	٦	١٣
٤	١٠	٤	١٠	٣	١٠	٢	٨	١٢-	٧	١١	٣-	١٨	٢٢	١٢	٢١	٢٣	٥
صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	٨	٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بنود للتذكير:																	
٧٥	٧١	٧٥	٧١	٧٦	٧١	٧٧	٧٢	١١	٧٨	٧٢	٥-	٦٨	٧٣	٢٨	٦٩	٨٩	١١٠
١٢	١٠	١٢	١٠	١٢	١٠	١٢	١٠	٣	١٢	١٠	١-	٨	١٠	صفر	٣	٣	١٦
٧٥	٧١	٧٥	٧١	٧٦	٧١	٧٧	٧٢	١١	٧٨	٧٢	٥-	٦٨	٧٣	٣١	٧١	٧٢	١١٠
٢-	٢-	٣-	٢-	٣-	٢-	٤-	٣-	٢٠	١٣	٣-	٦-	٧-	١-	١٥-	٣١-	٣٠-	١٧
٦١-	٦٠-	٦٢-	٦١-	٦٤-	٦٢-	٦٦-	٦٣-	٨-	٦٨-	٦٤-	٥	٦٠-	٦٥-	٢٤-	٦٣-	٦٤-	١٠٠-
٦١-	٦٠-	٦٢-	٦١-	٦٤-	٦٢-	٦٦-	٦٣-	٨-	٦٨-	٦٤-	٥	٦٠-	٦٥-	٢٨-	٦٦-	٦٦-	١٠٠-
٣٠-	٣٥-	٣٤-	٣٨-	٣٨-	٤٢-	٤١-	٤٦-	٢-	٤٥-	٥٠-	١٠	٤٣-	٥٣-	٢٠-	٤٧-	٥٤-	٦٨-
٥٣	٧٥	٥٧	٧٩	٦١	٨٣	٦٣	٨٥	٠	٦٢	٨١	١٨-	٦١	٧٩	٥٩	٥٥	٦٤	٣١
٣٦	٣٢	٣٥	٣١	٣٧	٣٥	٣٨	٣٩	٤-	٣٩	٤٠	صفر	٤٣	٤٣	٤٩	٥٤	٥٣	٧٨
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.																	
1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.																	
2/ يُستبعد من مجموع النفقات كل من مدفوعات الفائدة، والإنفاق المرتبط بالنفط وتعويزات الحرب التي تُسند للكويت.																	
3/ معدلة لتعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصررت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.																	
4/ الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية.																	

21- وتتسم موازنة عام 2017 التي عرضتها السلطات على مجلس النواب بأنها أكثر توسعا بدرجة طفيفة عن برنامج المالية العامة الذي كان متوقعا وقت طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني بسبب تأجيل بعض التمويل الخارجي من عام 2016 إلى عام 2017. وعلى مدى الفترة 2016-2017، ستظل سياسية المالية العامة متماشية مع اتفاق الاستعداد الائتماني (إجراء مسبق، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، وجدول النص 2 والجدول من 3-5). وسوف تحقق استقرار نسبة رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عند نفس مستوى عام 2015 تقريبا. ويصل مجموع النفقات إلى مستوى أعلى مما ورد في البرنامج عند طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني بنسبة 6% نظرا لتأخر بعض التمويل الخارجي المقرر أصلا لعام 2016 حتى عام 2017 (الفقرة 20). والتدابير الرئيسية في مشروع موازنة عام 2017 كما يلي:

- **الصادرات النفطية** من المتوقع أن تبلغ 3.75 مليون برميل يوميا، منها 0.55 مليون برميل يوميا من حكومة إقليم كردستان، بما يتماشى مع التطورات خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب، بسعر 42 دولارا للبرميل. وإذا انخفضت أسعار النفط دون المستوى المعتمد في موازنة عام 2017، ستحدد الحكومة بنود الإنفاق التي يتعين خفضها لمناقشتها مع خبراء الصندوق في موعد إجراء المراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني.
- **الإيرادات الضريبية غير النفطية** من المقرر زيادتها بنسبة 1.0% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نتيجة تأثير التدابير الضريبية المتخذة في أكتوبر/تشرين الأول 2016 على امتداد السنة (الفقرة 14)، وزيادة الضريبة الثابتة على الأجور ومعاشات التقاعد من 3.0% إلى 4.8% لدعم جهود الصراع والنازحين داخليا، وزيادة العديد من الرسوم أو الضرائب الأخرى (الرسوم على تذاكر الطيران، والضرائب على الدخل من الإيجار، واستخدام الأراضي الزراعية)، والجهود الإدارية.
- **فاتورة الأجور** ستُخفَّض بنسبة 1% بالقيمة الاسمية مقارنة ببرنامج المالية العامة المعدل في عام 2016 من خلال تنفيذ خطة التناقص الطبيعي للعمالة التي تنطوي على الاستعاضة عن كل ستة موظفين متقاعدين من الخدمة المدنية بموظف واحد.
- **مدفوعات معاشات التقاعد**، التي لا تمثل إلا المعاشات المدفوعة لموظفي القطاع العام الذين تقاعدوا قبل عام 2006¹¹ والمعاشات، غير القائمة على مساهمات، لضحايا الحرب والضحايا الآخرين، ستُجمَّد بالقيمة الاسمية عند مستوى برنامج المالية العامة المعدل في عام 2016 من خلال التناقص الطبيعي للمتقاعدين قبل عام 2006 وإنفاذ القواعد القائمة التي تحول دون تحصيل معاشات تقاعدية واستحقاقات متعددة، أو الحصول على معاشات تقاعدية بدون حد أدنى لفترة المساهمة أو دون سن التقاعد القانوني.
- ومن المقرر زيادة مخصصات السلع والخدمات بنسبة 17% بالقيمة الاسمية مقارنة ببرنامج المالية العامة المعدل لعام 2016، وبصفة خاصة من أجل إتاحة المجال لزيادة مشتريات وزارة النفط من الغاز من شركة غاز البصرة للحد من احتراق الغاز وخفض تكاليف إنتاج الكهرباء (الفقرة 25).
- ومن المقرر زيادة مخصصات التحويلات بنسبة 19% بالقيمة الاسمية مقارنة ببرنامج المالية العامة المعدل لعام 2016، تحسبا للتدابير اللازمة لمساعدة النازحين داخليا في أعقاب تحرير الأراضي التي يحتلها تنظيم "داعش" (الفقرة 3).
- ومن المقرر زيادة مخصصات النفقات الاستثمارية غير النفطية إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال قيمتها الاسمية مقارنة بمستواها شديد الانخفاض في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016؛ ويرجع ربع هذه الزيادة إلى تأجيل الاستثمار

¹¹ تُدفع معاشات التقاعد للعاملين في القطاع العام الذين تقاعدوا منذ عام 2006 من صندوق معاشات التقاعد القائم على المساهمات والذي أنشئ ويجري إصلاحه بمساعدة من البنك الدولي.

الممول بقروض تُمنح للمشروعات والتي كانت في الأصل مقررة في برنامج عام 2016 إلى عام 2017؛ ونظرا لأن هذا المبلغ أقل بكثير من احتياجات البلاد والمبالغ المنفقة قبل عام 2016، سيتعين تخصيصه للمشروعات ذات الأولوية التي بدأت بالفعل.

• ومن المقرر زيادة مخصصات النفقات الاستثمارية النفطية بنسبة 9% بالقيمة الاسمية مقارنة ببرنامج المالية العامة المعدل في عام 2016.

• ويشتمل مشروع الموازنة على نص يخص سداد المتأخرات المتعلقة بالإتفاق غير النفطي بقيمة 1.3 تريليون دينار عراقي، في انتظار نتائج عملية تدقيق هذه المتأخرات التي يجريها ديوان الرقابة المالية (الفقرة 27). وستقدم الحكومة موازنة تكميلية في عام 2017 إذا قررت دفع مبلغ أكبر من هذه المتأخرات في عام 2017.

22- وعلى الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة، ستظل الحكومة تواجه عجزا كبيرا في الموازنة في عامي 2016 و2017 سيتم تمويله أساسا من التمويل النقدي غير المباشر وما يرتبط به من سحب من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية، وكذلك بقروض من المجتمع الدولي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 30 و33).

• ففي عام 2016، سيتم تمويل معظم العجز (16.7 تريليون دينار عراقي) من خلال تمويل مصرفي محلي (19.0 تريليون دينار عراقي)، يُعاد تمويل الجزء الأكبر منه (12.6 تريليون دينار عراقي) من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي نظرا لنقص السيولة في البنوك. وسيأتي التمويل الخارجي للعجز من قروض من صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (1.3 مليار دولار)، والبنك الدولي في إطار قرض سياسات التنمية سيتم صرفه في ديسمبر/كانون الأول 2016 (1.46 مليار دولار)، منه 458 مليون دولار مضمونة من كندا والمملكة المتحدة كجزء من مجموعة تدابير المساعدة المالية الدولية التي أعلنت عنها مجموعة السبعة في مايو/أيار الماضي (الفقرة 31، وجدول النص 3)، وقرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (237 مليون دولار). وسيُغطى التمويل الخارجي أيضا بقروض للمشروعات من الحكومة الأمريكية (1.288 مليار دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (236 مليون دولار)، والبنك الدولي (55 مليون دولار)، وإيطاليا (33 مليون دولار).

• وفي عام 2017، سيُموَّل معظم العجز (15.9 تريليون دينار عراقي) من خلال تمويل خارجي (9.1 تريليون دينار عراقي)، بما في ذلك قروض من صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (1.7 مليار دولار)، والبنك الدولي في إطار قرض سياسات التنمية سيتم صرفه في ديسمبر/كانون الأول 2017 (1.0 مليار دولار)، وسندات مضمونة من الحكومة الأمريكية (1.0 مليار دولار، كان مقررا في الأصل إصدارها في الربع الأخير من عام 2016، الفقرة 20)، وإصدار سندات اليوروبوند (1.0 مليار دولار بعد السندات المضمونة من الحكومة الأمريكية، الفقرة 20)، وقرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (200 مليون دولار)، وقرض للموازنة من فرنسا (450 مليون دولار)، ومنحة لدعم الموازنة من المفوضية الأوروبية (100 مليون دولار). وسيُغطى التمويل الخارجي أيضا بقروض للمشروعات من الولايات المتحدة (1.477 مليار دولار)، والصين (833 مليون دولار)، واليابان (350 مليون دولار)، وألمانيا (190 مليون دولار)، والبنك الدولي (140 مليون دولار)، والسويد (150 مليون دولار)، وإيطاليا (134 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (100 مليون دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (50 مليون دولار). وسيأتي معظم التمويل المحلي (6.8 تريليون دينار عراقي) من خلال تمويل مصرفي محلي يُعاد تمويله من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي. وسيسهّم التمويل المحلي، الذي يشكل التمويل النقدي غير المباشر 80% منه، في سحب مقدار كبير من احتياطات النقد الأجنبي لتمويل واردات الحكومة. وإذا

كانت إيرادات صادرات النفط أكبر من تلك المقررة في البرنامج، تلتزم الحكومة بتخفيض التمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة عن طريق البنك المركزي العراقي (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 17).

23- وستحدد الحكومة تدابير الطوارئ إذا كانت الإيرادات النفطية أقل من تلك المقررة في البرنامج (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 34). وستحدد بنود الإنفاق التي سيتم خفضها لمناقشتها مع خبراء الصندوق وقت إجراء المراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني.

24- وستسعى الحكومة إلى التوقف عن الاعتماد على المتأخرات في تمويل الإنفاق في عام 2016 وما بعده (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 35 والجدول 1). ويتضمن البرنامج فرض حد أقصى صفري للمتأخرات الخارجية الجديدة (معيار أداء)، والسداد التدريجي للمتأخرات القائمة تجاه شركات النفط الدولية مع نهاية عام 2016 (معيار أداء)، وفرض حدود قصوى لرصيد المتأخرات المحلية من الاستثمار غير النفطي (هدف إرشادي). وللتخلص من المتأخرات المتراكمة لشركة غاز البصرة، تقترح الحكومة إضافة هذه المتأخرات إلى معيار الأداء بشأن رصيد المتأخرات المستحقة (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 9). وسوف يساعد ذلك في دعم تنفيذ استثمارات ملائمة في الوقت المناسب في قطاع النفط والغاز لضمان بقاء كل من إنتاج النفط—الذي يمول الجزء الأكبر من الواردات والإنفاق العام—واستثمارات القضاء على احتراق الغاز على المسار المتوقع. ويمكن توسيع نطاق تطبيق الشروط المفروضة على المتأخرات المحلية ليشمل جميع المصروفات، ويمكن تعزيز تلك الشروط لتصبح معياراً للأداء إذا أمكن تعزيز قدرة الحكومة على مراقبة المتأخرات المحلية بدقة ومنع تراكمها.

25- وخلال الفترة من 2017-2019 وما بعدها، ستقوم الحكومة بتصميم وتنفيذ إصلاحات أعمق على جانبي الإيرادات والنفقات بغرض مواصلة إحكام السيطرة على الرصيد الأولي غير النفطي والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 36-37). وسوف تجري الحكومة عملية تشخيصية تشمل قوانين الضرائب والجمارك والإدارتين الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية؛ وخفض فاتورة الأجور عن طريق التناقص الطبيعي للعمالة؛ واستكمال عمليات تدقيق كشوف المستفيدين من الأجور ومعاشات التقاعد للقيام أولاً بتحديد المدفوعات للمستفيدين غير الشرعيين من الأجور والمعاشات واستبعادهم (الفقرة 14)، وإصلاح نظام معاشات التقاعد العام القائم على المساهمات في ضوء المناقشات والتنسيق مع البنك الدولي، وحصر جميع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم أجور القطاع العام ومعاشات التقاعد غير القائمة على مساهمات بهدف مناقشة التغييرات التشريعية وقت إجراء المراجعات القادمة للبرنامج؛ وإصلاح قطاع الكهرباء من خلال التدرج في زيادة الأسعار إلى مستوى أعلى من التكلفة، وتحسين آليات تحصيل إيرادات مبيعات الكهرباء، والحد من خسائر التوزيع، وخفض التكاليف عن طريق استخدام الغاز الذي يحترق حالياً أثناء إنتاج النفط، وإصلاح المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة وعددها 176 مؤسسة مع حماية الإنفاق الاجتماعي.

26- وفي حالة تصحيح أوضاع المالية العامة على النحو الموصى به، يُتوقع أن يظل العراق قادراً على مواصلة تحمل أعباء الدين في الأجل المتوسط.¹² فقد أدى رفع التوقعات بشأن إجمالي الناتج المحلي في الماضي وبشأن إنتاج وأسعار النفط المستقبلية (الفقرة 15) إلى حدوث تحسن كبير في استمرارية القدرة على تحمل الدين مقارنة بما كان في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني، حيث سيصل مجموع الدين العام في هذه الحالة إلى مستوى ذروة 63% في عام 2018 (85% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 وفق طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني) وينخفض إلى 53% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 (75% من إجمالي الناتج المحلي وفق طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني). غير أن القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الدين لا تزال تواجه مخاطر يفرضها تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة وارتفاع مستوى الدين الخارجي والاحتياجات

¹² راجع الملحق الأول.

التمويلية الإجمالية. وتتراجع حدة هذه المخاطر إلى حد ما لأن ثلث الاحتياجات التمويلية الإجمالية ينشأ من قيام المصارف المملوكة للدولة بتمديد الدين قصير الأجل والتي ستحصل على ائتمان من البنك المركزي، مما يحد من مخاطر الاحتياجات غير المرتبطة بالتمديد، إلى جانب أن ثلثي الدين الخارجي تقريبا يتكون من متأخرات موروثه لا يزال يتعين إعادة هيكلتها وفق شروط نادي باريس. وبالفعل فإن رصيد الدين الخارجي على العراق الذي بلغ 66 مليار دولار في نهاية عام 2015 يتضمن 41 مليار دولار حسب التقديرات في صورة متأخرات خارجية قائمة لدائنين غير أعضاء في نادي باريس كانت قد تراكمت في ظل نظام صدام حسين قبل عام 2003. ويمكن اعتبار هذا القدر من المتأخرات مقبولا من منظور سياسة صندوق النقد الدولي بشأن المتأخرات المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين نظرا لأن اتفاقية نادي باريس المشار إليها تمثل الدائنين تمثيلا كافيا (أي أن الدائنين الأعضاء في نادي باريس قدموا الجزء الأكبر من مساهمات التمويل اللازمة من الدائنين الثنائيين الرسميين في إطار تلك الاتفاقية)، وتبذل السلطات منذ ذلك الحين أقصى جهود ممكنة للتوصل إلى اتفاقيات مع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس وفق شروط مماثلة لشروط اتفاقية نادي باريس.¹³ وتُجرى بالفعل مفاوضات في الوقت الحالي بشأن تخفيف أعباء الديون بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته 80% من صافي القيمة الحالية للدين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 27).

جيم- تعزيز الإدارة المالية العامة

27- من أجل تعزيز انضباط المالية العامة، ستطبق الحكومة مجموعة من التدابير الرئيسية على المدى القصير وتضع إصلاحات أكثر طموحا في وقت لاحق (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 38-39).¹⁴ فخلال الستة أشهر التالية، ستولي السلطات اهتماما خاصا لاستكمال عملية حصر رصيد المتأخرات (الفقرة 14) وتدقيقها من جانب ديوان الرقابة المالية. حتى على الرغم من أن الحكومة بدأت تسدد جزءا صغيرا من المتأخرات المحلية قبل تدقيقها من جانب ديوان الرقابة المالية، فقد قرر مجلس الوزراء في 18 أكتوبر/تشرين الأول انتظار نتائج عملية التدقيق التي يجريها ديوان الرقابة المالية كشرط للتحقق من سلامة البيانات ومواصلة أداء مدفوعات متأخرات الاستثمارات غير النفطية التي تحددها وزارة التخطيط ومتأخرات مشتريات القمح وبطاقات نظام التوزيع العام التي تحددها وزارة التجارة (إجراء مسبق للمراجعة الأولى، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وستسدد هذه المتأخرات كذلك على نحو يتسق مع قدرة التمويل الحكومية (الفقرة 21).

دال- مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي

28- تتخذ السلطات تدابير لتعزيز استقرار القطاع المصرفي والائتمان المقدم للاقتصاد (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات 40-42 و44). ومن المتوقع أن يُجري مدققون دوليون تدقيقا للكشوف المالية لعام 2014 الخاصة بأكثر مصرفين مملوكين للدولة وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين في فبراير/شباط 2017. وبناء على نتائج عمليات التدقيق المذكورة، سوف تعد وزارة المالية خطة لإعادة هيكلة هذين المصرفين. ويقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تغييرات تنظيمية تهدف إلى تعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية، وذلك بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي. وبناء على ضمان من الحكومة، أطلق البنك المركزي العراقي أيضا مبادرات لدعم الائتمان الممنوح للاقتصاد عن طريق توفير خطوط ائتمان للبنوك بمبلغ 6

¹³ سبيد خبراء الصندوق النظر في هذا التقييم عند كل عملية مراجعة للبرنامج بغرض تحديد ما إذا كانت السلطات لا تزال تبذل بالفعل أقصى جهود ممكنة لسداد هذه المتأخرات.

¹⁴ راجع التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق، الفقرتان 23-24.

تريليونات دينار عراقي (5 مليارات دولار، أو 3% من إجمالي الناتج المحلي) للإقراض المشتق إلى الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والمشروعات الزراعية أو مشروعات البنية التحتية. وصرف البنك المركزي العراقي حتى الآن 9% من خطوط الائتمان المذكورة (0.5 تريلون دينار عراقي، أي 441 مليون دولار، أو 0.3% من إجمالي الناتج المحلي). وقبل المضي قُدماً في تنفيذ هذه المبادرات، ستقوم وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بتحليل المخاطر التي يُحتمل أن تفرضها خطوط الائتمان المذكورة على المالية العامة، وسيناقشان مع خبراء الصندوق أثناء عملية المراجعة الثانية ما إذا كانا سيواصلان تنفيذها.

29- وبناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في 2015، تعزز الحكومة في الوقت الراهن الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي لينص على وجود رقابة مستقلة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 43). وسيراجع مجلس إدارة البنك اللائحة الداخلية للجنة التدقيق في البنك لإدراج أحكام تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وسيوافق مجلس الوزراء مع نهاية مارس/آذار 2017 على تعديلات في قانون البنك المركزي ويعرضها على مجلس النواب لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وسيواصل المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي تدقيق البيانات النقدية للبرنامج في تواريخ المراجعة.

30- كذلك ستنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 45). وكخطوة أولى، اعتمدت الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول لائحة داخلية لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب والتوصية 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (الفقرة 14).

طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر

31- البرنامج ممول بالكامل حتى نهاية 2017 ولكن لا تزال هناك فجوة في التمويل قدرها 7.1 مليار دولار (6.1 مليار دولار في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني) في 2018-2019. وتتبع الزيادات في فجوات التمويل أساساً من تخفيض التوقعات بشأن مساهمة البنك الدولي بمقدار مليار دولار في عام 2018 (جدول النص 3). وقد بدأت السلطات تتصل بجهات مانحة لسد فجوة التمويل المتبقية في 2018-2019، وهناك احتمالات جيدة بالحصول على تمويل كاف.

جدول النص 3 - العراق: المساهمات المالية لسد فجوة التمويل، 2016-2019
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

طريقة المساهمة	المجموع: 2019-2016		2019		2018		2017		2016		
	البرنامج		توقعات		توقعات		البرنامج		البرنامج		
	المعدل	البرنامج/1	معدلة	توقعات/1	معدلة	توقعات/1	المعدل	البرنامج/1	المعدل	البرنامج/1	
فجوة التمويل الأولية	١٧,٨٥٠	١٨,٠٨٩	١,٧٨٠	١,٣٠٦	٣,٩٩٧	٣,٥٠٣	٩,٣١٠	٨,٣٦٣	٢,٧٦٣	٤,٩١٧	
التمويل المحدد	١٠,٧٦٨	١١,٩٨٩	١,١٨٩	٠,٧٠٦	٢,٤٩٣-	١,٩٩٧-	٩,٣١٠	٨,٣٦٣	٢,٧٦٣	٤,٩١٧	
صندوق النقد الدولي	٥,٣٨١	٥,٤٠٠	١,٠٤١	٠,٦٩٧	١,٣٩٠	١,٣٩٣	١,٦٧٨	١,٣٩٣	١,٢٧٢	١,٩١٧	اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات
البنك الدولي	٢,٠٠٠	٣,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	قروض داعمة لسياسة التنمية أو ضمانات قائمة على السياسات.
الكويت	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-٤,٦٠٠	-٤,٦٠٠	٤,٦٠٠	٤,٦٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	إرجاء سداد تعويضات الحرب لعام واحد.
الولايات المتحدة	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	ضمان كامل من الحكومة الأمريكية للسندات الأوروبية (يوروبوند) الصادرة عن حكومة العراق.
ألمانيا	٠,٤٢٠	٠,٥٦٠	٠,١٤٠	٠,٠٠٠	٠,١٤٠	٠,٠٠٠	٠,١٤٠	٠,٥٦٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	صرف قرض بقيمة 500 مليون يورو إن أمكن خلال 2017، أو خلال الفترة 2017-2020، بغرض تنفيذ مشروعات في قطاع الكهرباء، مع ضمان الحكومة الألمانية لائتمانات التصدير.
اليابان	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٣٠٠	٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,٣٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	قروض داعمة لسياسة التنمية بالتزامن مع القروض الداعمة لسياسة التنمية المقدمة من البنك الدولي خلال عامي 2017 و2018 إن أمكن، أو خلال الفترة 2017-2019.
فرنسا	٠,٤٥٠	٠,٤٥٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٥٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٥٠	قروض للموازنة من وكالة التنمية الفرنسية تصل إلى 450 مليون دولار
المملكة المتحدة	٠,٣٤٧	٠,٤٣٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٣٤٧ ^B	٠,٤٣٠	٠,٤٣٠	إقراض إضافي متاح من البنك الدولي بفضل مساهمة المملكة المتحدة بضمان بالدولار الأمريكي تعادل قيمته 300 مليون جنيه إسترليني
إيطاليا	٠,٤٣٥	٠,٤٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٢٦٩	٠,٠٠٠	٠,١٣٤	٠,٤٠٠	٠,٣٣٣	٠,٠٠٠	صرف قروض موجهة لمشروعات بقيمة 402 مليون دولار، تتضمن 100 مليون دولار في صورة تمويل مشترك لأحد مشروعات البنك الدولي والمتعلق بسد الموصل، وصراف منحة لمشروع بقيمة 33 مليون دولار.
كندا	٠,١٣٥	٠,١٤٩	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠١٠	٠,١١١ ^B	٠,١٢٠	إقراض إضافي من البنك الدولي بفضل مساهمة كندا بضمان بالدولار الأمريكي تعادل قيمته 160 مليون دولار كندي في عام 2016، ودعم مالي آخر بقيمة 38 مليون دولار كندي خلال الفترة 2017-2019.
الاتحاد الأوروبي	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,١٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	منح مرتبطة بمشروعات لتحقيق أهداف التنمية والاستقرار.
فجوة التمويل المتبقية	٧,٠٨٢	٦,١٠٠	٠,٥٩١	٠,٦٠٠	٦,٤٩١	٥,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	

المصادر: السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي وخبراء البنك الدولي والسلطات الكويتية وسلطات بلدان مجموعة السبعة والمفوضية الأوروبية.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعات الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات.

2/ تقديرات خبراء الصندوق؛ لم يتم الانتهاء من عقد أي من اتفاقيات الضمانات.

32- وتطلب السلطات إجراء تعديل للتحويل من إجراء عمليات مراجعة ربع سنوية إلى نصف سنوية لتيسير تنفيذ البرنامج، وتعديل العديد من معايير الأداء في ضوء التجربة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 46 والجدولان 1-2). وتؤدي متطلبات البيانات، بما في ذلك درجة حداثتها والحاجة إلى إعداد بيانات مدققة، إلى صعوبة إجراء عمليات المراجعة المتكررة، خاصة في ضوء الحاجة إلى إجراء المراجعة في الخارج (في الأردن). وبالتالي، سيستجيب التعديل المقترح مزيداً من الوقت أمام السلطات لتنفيذ الإصلاحات وإعداد البيانات اللازمة لمراقبة البرنامج. ومع هذا، يقترح الخبراء مواصلة إفاد بعثات بين عمليات المراجعة ومتابعة التقدم على أساس البيانات غير المدققة. وستستخدم نفس المتغيرات الواردة في طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني كمعايير أداء في نهاية ديسمبر/كانون الأول ونهاية يونيو/حزيران وكهدف إرشادي في نهاية مارس/آذار ونهاية سبتمبر/أيلول، مع إدخال بعض التعديلات على تعريفات أربعة من معايير الأداء، وإضافة عدد قليل من معاملات التعديل.

ويُقترح تغيير تعريف الرصيد الأولي غير النفطي لقياس النفقات على أساس نقدي وليس على أساس الاستحقاق (الفقرة 14). ويُقترح أيضا تقييم الالتزام بمعايير الأداء بشأن إجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي وإجمالي الدين العام على أساس الأرقام غير المدققة واشتراط إعداد بيانات مدققة خارجيا عن معايير الأداء المذكورة كقواعد معيارية هيكلية، ويُتوقع إجراء تصحيح فوري لأي اختلافات في البيانات يحددها المدققون الخارجيون. وسيؤدي ذلك إلى تعجيل وتيرة إبلاغ السلطات للبيانات ومواصلة إجراء مراقبة مستقلة لجودة البيانات المُبلَّغة. وسيكون على السلطات استكمال عمليات التدقيق وحل أي مشكلات في الأرقام تحددها عمليات التدقيق قبل الانتهاء من المراجعة. ومن المقترح أيضا تغيير تعريف صافي الموجودات المحلية لتيسير التدقيق الذي يُجره المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 16؛ ومذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 7). وللمحد من الاعتماد على احتياطيات النقد الأجنبي في تمويل عجز الموازنة، سيُضاف معامل تعديل إلى معيار الأداء المتعلق بإجمالي الاحتياطيات الدولية وصافي الموجودات المحلية بحيث يتم ادخار إيرادات إضافية تتدفق من إيرادات الصادرات النفطية في حالة تجاوزها تلك المتوقعة في البرنامج (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 30؛ ومذكرة التفاهم الفنية، الفقرتان 17 و19). ويقترح أيضا إضافة معامل تعديل لمعيار الأداء المتعلق بالرصيد الأولي غير النفطي للنفقات الممولة من تمويل المشروعات، نظرا لأنه ليس تحت السيطرة الكاملة للسلطات. وستواصل كل عملية مراجعة للبرنامج وضع قواعد معيارية هيكلية في المجالات التي تعتبر أساسية لنجاح البرنامج (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 2). وستتحول وتيرة المشتريات من الصندوق من ربع سنوية إلى نصف سنوية وستزيد المبالغ المتاحة في إطار كل مراجعة؛ ولن يتغير مجموع الموارد المتاحة في إطار البرنامج (الجدول 9).

33- ولا يزال اتفاق الاستعداد الائتماني يواجه العديد من المخاطر الجسيمة التي يمكنها، إن تحققت، أن تؤدي إلى تفاهم التحديات على مستوى السياسات.¹⁵ وفي ضوء الوضع الأمني والسياسي بالغ الصعوبة (الفقرات 2-4)، قد يكون الإقبال على الإصلاح محدودا. وقد لا تُستأنف الاتفاقية بين حكومة إقليم كردستان والسلطات العراقية (الفقرة 5)، وإلى جانب تحرير الأراضي الواقعة حاليا تحت سيطرة تنظيم "داعش"، فقد يشكل ذلك مخاطر كبيرة على المالية العامة لا يخفف حداثتها البرنامج الحالي وستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي لمواجهتها. وسوف تستمر عمليات التدقيق الخارجي للتعامل مع مواطن الضعف في توفير بيانات موثوقة تتيح مراقبة البرنامج (الفقرة 32). وعلى الجانب الإيجابي، فإن أي زيادة في أسعار النفط بمقدار دولار واحد ستزيد الإيرادات النفطية السنوية بمقدار 1.4 مليار دولار (جدول النص 1)، وسيتم ادخارها وفقا للبرنامج من أجل الحد من التمويل النقدي غير المباشر وإعادة بناء الاحتياطيات الوقائية (الفقرة 32). وسوف يعاد النظر في هذه الاستجابة على صعيد السياسة خلال المراجعات اللاحقة في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن افتراضات البرنامج.

34- ومن المتوقع أن يظل العراق قادرا على سداد المدفوعات للصندوق. وسوف يصل مجموع الائتمان القائم للصندوق إلى مستوى ذروة يبلغ 16% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية و10% من صادرات السلع والخدمات و7% من الدين العام الخارجي (الجدول 11).

تقييم خبراء الصندوق

35- تتسم السياسات التي وضعتها السلطات العراقية للتعامل مع الصدمات الشديدة - هجمات تنظيم "داعش" وهبوط أسعار النفط - بأنها ملائمة. وفي مجال المالية العامة، تعالج السلطات مشكلة الهبوط الحاد في الإيرادات من خلال مزيج من

¹⁵ راجع التقرير القطري رقم 16/225 بشأن العراق، الفقرة 30.

تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة، يتمثل معظمها في تخفيض النفقات الرأسمالية التي تفتقر إلى الكفاءة مع حماية الإنفاق الاجتماعي، والتمويل. وفي المجال الخارجي، تواصل السلطات تطبيق نظام الربط بالدولار الأمريكي بصورة ملائمة، مما يمثل ركيزة مهمة للاقتصاد.

36- وكانت نتائج الأداء في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني مختلطة ولكن تم التوصل إلى تفاهم بشأن اتخاذ إجراءات تصحيحية كافية لإعادة البرنامج على المسار الصحيح. ولسوء الحظ، فقد أوقف رئيس الوزراء تنفيذ أحد الإجراءات المسبقة اللازمة للموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني. واستوفت السلطات ثلاثة من معايير الأداء الخمسة في نهاية يونيو/حزيران، ولم تستوف معيار أداء واحد بهامش صغير، وبالنسبة لمعيار أداء واحد آخر، وأوضحت التجربة أن السلطات لا يمكنها أن تقيس جميع النفقات على أساس الاستحقاق. كذلك لم تستوف السلطات معيار الأداء المستمر بشأن المتأخرات الخارجية الجديدة بهامش صغير. وتطلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المستمر وتقدم تعديل تعريف معيار الأداء المتعلق بالرصيد الأولي غير النفطي بحيث تتماشى متطلبات المعلومات مع قدرتها على تقديم المعلومات المطلوبة في المستقبل. وفي ضوء برنامج المالية العامة المعدل في عام 2016، تطلب السلطات أيضا إجراء تغييرات في مستوى معايير الأداء المتعلقة بالرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية، وإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي، وصافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي، وإجمالي الدين العام في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016. ويؤيد الخبراء هذه الطلبات. وتطلب السلطات أيضا الإعفاء من شرط انطباق أربعة معايير أداء محددة لنهاية سبتمبر/أيلول نظرا لأن المعلومات المطلوبة لتقييم المعايير (المدققة، حيث يلزم) غير متوافرة بعد. وبناء على ما أفادت به السلطات بأن هذه البيانات غير متوافرة، ولا يوجد دليل واضح على أنه لن يتم استيفاء معايير الأداء، فإن الخبراء مطمئنون إلى أن البرنامج سينفذ بنجاح، على الرغم من عدم توافر المعلومات، ويؤيدون هذا الطلب أيضا. وقد استوفت السلطات ثلاثة من المعايير الهيكلية الستة المقررة للمراجعة الأولى، وحققت تقدما جيدا ولكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت لاستيفاء المعايير المتبقية.

37- ويتسق برنامج المالية العامة المعدل في عام 2016 ومشروع الموازنة في عام 2017 مع اتفاق الاستعداد الائتماني. وفي عام 2016، ستنفذ الحكومة برنامجا للمالية العامة أكثر تشددا بكثير من برنامج المالية العامة الذي كان مقررا وقت طلب عقد اتفاق الاستعداد الائتماني بسبب نقص التمويل المحلي والخارجي. وفي عام 2017، ستنفذ الحكومة برنامجا للمالية العامة أوسع إلى حد ما نظرا لعدم توافر جزء من التمويل الخارجي المقرر أصلا في البرنامج في نهاية عام 2016 إلا خلال الربع الأول من عام 2017. وبمرور الوقت، على السلطات أن تحتوي النفقات الجارية، من أجل إفراح المجال لمزيد من النفقات الاستثمارية المعززة للنمو. ويتعين حماية الإنفاق الاجتماعي في ضوء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التي ستعقب تحرير الأراضي التي يحتلها تنظيم "داعش".

38- ومن الضروري في هذه المرحلة إتاحة قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي نظرا لمحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية. ورغم أن تمويل الموازنة على هذا النحو ليس هو الحل المثالي، فإن الاحتياجات التمويلية الضخمة تجعله أمرا حتميا نظرا لعدم وجود بديل للتمويل وصعوبة تنفيذ عملية تصحيح أكبر للمالية العامة. وينبغي أن يتوقف البنك المركزي العراقي عن تمويل المصارف لكي تمول الشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والبنية التحتية، حتى تتضح المخاطر المحتملة على المالية العامة وتتم معالجتها عند إجراء المراجعة الثانية لاتفاق الاستعداد الائتماني.

39- ويتعين إخضاع الإدارة المالية العامة لإصلاح شامل من أجل تحسين جودة الإنفاق ومنع تراكم المتأخرات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تتخذ السلطات خطوات لتنفيذ قانونها الجديد بشأن الإدارة المالية، وإبلاغ جميع بيانات

المالية العامة والدين، ومراقبة الالتزامات، وإنشاء حساب الخزنة الواحد، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وإصلاح إدارة الاستثمار العام. وعلى وزارة المالية أن تجري مسوحاً منتظمة لتحديد جميع المتأخرات المحلية المتراكمة على مدى السنوات الماضية، وعدم تسديدها إلا بعد أن يتحقق ديوان الرقابة المالية من صحتها، بما يتماشى مع القدرة التمويلية للحكومة. وعلى السلطات أن تسدد المدفوعات إلى شركات النفط الدولية وشركة غاز البصرة في الوقت المحدد من أجل تأمين الإيرادات النفطية والحد من احتراق الغاز، الأمر الذي يمكن أن يقلل تكلفة إنتاج الكهرباء وتلوث الهواء.

40- كذلك يجدر الترحيب بالخطوات المتخذة نحو تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي وإلغاء القيود على الصرف وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسوف يساعد ذلك على تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي.

41- ويتعين إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة التي تهيمن على الجهاز المصرفي. ويتعين تصميم وتنفيذ خطط لإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة عقب تدقيق كشوفهما المالية وفق المعايير الدولية.

42- وينبغي تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. ومن شأن الاتفاق على طرائق ملائمة لتنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة أن يزيد قدرة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مواجهة هجمات تنظيم "داعش" وصدمة أسعار النفط.

43- ولا تزال المخاطر المقترنة باتفاق الاستعداد الائتماني عالية. وتنشأ المخاطر أساساً من حدوث صدمات جديدة خافضة لأسعار النفط، واحتمال نقص التمويل الخارجي، والانتكاسات في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وأوجه عدم اليقين السياسي، ومواطن الضعف الإداري. ولا تزال هناك مواطن ضعف في إبلاغ البيانات التي تتيح مراقبة البرنامج وفي تصميم وتنفيذ تدابير بغرض خفض النفقات الجارية ومنع تراكم المتأخرات. وللمحد من مخاطر عدم الدقة في إبلاغ البيانات، سيجري تعديل تعاريف معايير الأداء وستواصل السلطات الاستعانة بمدققين خارجيين لإبلاغ البيانات الخاصة بثلاثة من معايير الأداء الستة، إلى جانب طلب الحصول على المساعدة الفنية بغرض تعزيز عملية إعداد تقارير المالية العامة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، قد يؤدي ارتفاع إيرادات تصدير النفط عن المستوى الوارد في البرنامج إلى الحد من اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي.

44- ويوصي الخبراء بإتمام المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني ومراجعة ضمانات التمويل وتعديل معايير الأداء والتعديلات ذات الصلة بمراحل تنفيذ الاتفاق. ويرى خبراء الصندوق أن الأداء في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني والسياسات الموضحة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية كفيلة بتلبية الاحتياجات الملحة في ميزان المدفوعات والموازنة والناجمة عن الصراع مع تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، وبالحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2021

(الحصة: 1663.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: 34.3 مليون نسمة؛ 2014)

(معدل الفقر: 23%؛ 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

2021	2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014 ^{1/}	2013	
توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}			
النمو الاقتصادي والأسعار															
١,٥	٢,٠	١,٤	١,٩	١,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٥	١,٠٢	١,٠٣	٢,٩	٢,٤-	٠,١	٧,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)															
٤,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٠,٠	٥,٠-	٥,٠-	١٣,٩-	١٨,٧-	٥,١-	١٢,٤
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)															
٥,٠	٤,٧	٥,٤	٥,٢	٤,٧	٥,٠	٦,٤	٥,٣	٩,٧	٧,٨	١١,٥-	١٣,٢-	٢٣,٤-	٢٧,٠-	٢,٦-	٠,٠
مُخفَض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)															
٦٠٧٣,٢	٥١٦٤,٤	٥٨٤٣,١	٤٩٦٢,٠	٥٦٠٧,٨	٤٧١٩,٢	٥٤٣٤,١	٤٥٤٢,٤	٥٢٠٠,٤	٤٣٧٠,٦	٤٨١٨,١	٤١٦١,١	٥١٢٦,٥	٤٥١٣,٩	٦٦٧٢,١	٧٠٢١,٤
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)															
٢٩٤,٠	٢٤٩,٦	٢٧٥,٨	٢٣٣,٨	٢٥٨,٠	٢١٦,٨	٢٤٣,٨	٢٠٣,٤	٢٢٧,٤	١٩٠,٨	٢٠٥,١	١٧٧,١	٢١٠,٢	١٨٥,١	٢١٦,٧	٢٧٣,٦
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)															
٢٠٠,٦	١٧١,٤	١٨٤,٩	١٥٨,٠	١٧٠,٦	١٤٥,٧	١٥٨,٨	١٣٥,٧	١٤٩,٣	١٢٧,٥	١٣٩,٠	١٢٢,٣	١٤٠,٣	١٢٣,٤	١٤٢,٦	١٤٨,٠
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)															
٢٤٨,٧	٢١١,٥	٢٣٣,٣	١٩٨,١	٢١٨,٣	١٨٣,٧	٢٠٦,٢	١٧٢,٤	١٩٢,٤	١٦١,٧	١٧٣,٨	١٥٠,١	١٨٠,٣	١٥٨,٧	٢٢٨,٧	٢٣٤,٦
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)															
٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٣,١	٣,٠
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)															
٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٤
صادرات النفط (مليون برميل يومياً)															
٥٠,٢	٤٧,٥	٤٨,٨	٤٦,٤	٤٧,٠	٤٤,٦	٤٥,٧	٤٢,٥	٤٢,٠	٤٠,٣	٣٥,٥	٣٤,٥	٤٥,٩	٤٧,٥	٩٦,٥	١٠٢,٩
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل)															
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٢,٣	١,٦	٣,١
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)															
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٤	٢,٢	١,٩
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)															
(%) من إجمالي الناتج المحلي															
الحسابات القومية															
١٧,١	١٨,٩	١٧,٤	١٩,٣	١٨,٢	١٩,٤	١٨,٧	٢٠,٢	٢٠,٢	٢٠,٥	١٧,٤	٢١,٩	٢٤,٣	٢٧,٥	٢٥,٩	٢٦,٩
إجمالي الاستثمار المحلي															
٨,٠	٩,٨	٨,٤	١٠,٢	٩,٢	١٠,٣	٩,٩	١١,١	١١,٢	١١,٣	٨,١	١٢,٤	١٥,١	١٨,٢	١٨,٤	١٧,٤
منه: العام															
٨٣,٧	٨٢,٣	٨٤,٠	٨٣,٦	٨٤,٥	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٦,٦	٨٥,٩	٨٩,٣	٨٨,٨	٨١,٧	٧٩,٠	٦٩,٦	٦٩,٥
إجمالي الاستهلاك المحلي															
١٧,٥	١٩,٤	١٨,٨	٢١,٠	٢٠,٣	٢٤,١	٢١,٧	٢٤,٩	٢٣,٥	٢٨,١	٢٥,٧	٢٩,٤	٢٢,٣	٢٤,٩	١٨,٥	٢١,٠
منه: العام															
١٥,٩	١٧,٧	١٥,٥	١٦,٠	١٥,٣	١٤,٣	١٢,٥	١٤,٣	١٣,٤	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٩	١٨,٢	٢١,٠	٢٨,٦	٢٨,١
إجمالي المدخرات القومية															
٩,١	٩,٦	٨,٤	٨,٦	٧,٧	٦,٩	٤,٥	٥,٢	٤,٤	٠,١	٠,١-	١,٩-	٢,٨	٤,١	١٣,١	١١,٢
منه: العام															
١,٢-	١,٣-	١,٩-	٣,٣-	٢,٩-	٥,١-	٦,٢-	٥,٩-	٦,٨-	١٠,٠-	٦,٨-	١١,٠-	٦,١-	٦,٤-	٢,٧	١,١
رصيد الادخار - الاستثمار															
(%) من إجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي															
الموارد العامة															
٣٢,٥	٣٦,١	٣٣,٥	٣٧,٣	٣٤,٣	٣٨,٦	٣٥,١	٣٨,٥	٣٤,٨	٣٩,١	٣٢,٢	٣٦,٢	٣٠,٢	٣٤,٣	٣٩,١	٤٢,٢
الإيرادات الحكومية والمنح															
٢٧,٩	٣١,٥	٢٨,٩	٣٢,٩	٢٩,٧	٣٤,١	٣٠,٦	٣٤,٢	٣٠,١	٣٤,٦	٢٨,٣	٣٢,٠	٢٧,٤	٣١,٢	٣٦,٩	٣٨,٦
الإيرادات الحكومية النفطية															
٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٣	٤,٦	٤,٥	٣,٩	٤,٢	٢,٨	٣,١	٢,٢	٣,٥
الإيرادات الحكومية غير النفطية															
٣١,٤	٣٦,٧	٣٣,٤	٣٩,١	٣٦,٠	٤٢,٣	٤٠,٤	٤٧,٢	٤١,٨	٥٠,٢	٤٠,٤	٥٠,٨	٤٢,٥	٤٨,٥	٤٤,٥	٤٨,٠
النفقات، منها:															
٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٨,٩	٢٦,٨	٣٢,٠	٣٠,٦	٣٦,١	٣٠,٦	٣٨,٩	٣٢,٣	٣٨,٤	٢٧,٤	٣٠,٣	٢٦,١	٣٠,٦
النفقات الجارية															

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
١٧,٤	١٨,٤	١٨,٢	١٥,١	١٢,٤	٨,١	١١,٣	١١,٢	١١,١	٩,٩	١٠,٣	٩,٢	٨,٤	٩,٨	٨,٠		
٥,٨-	٥,٤-	١٤,٣-	١٢,٣-	١٤,٧-	٨,٢-	١١,١-	٧,٠-	٨,٧-	٥,٣-	٣,٧-	١,٧-	٠,١	٠,٦-	١,١		
٦٧,٦-	٥٨,٦-	٥١,٦-	٤٥,٠-	٥٣,٣-	٤٣,١-	٤٩,٩-	٤٥,٤-	٤٦,٤-	٤١,٢-	٤٢,٢-	٣٧,٦-	٣٨,٥-	٣٣,٦-	٣٠,٤-		
٦٧,٦-	٦٧,٠-	٥٣,٦-	٤٦,٨-	٥٣,٣-	٤٣,١-	٤٩,٩-	٤٥,٤-	٤٦,٤-	٤١,٢-	٤٢,٢-	٣٧,٦-	٣٨,٥-	٣٣,٦-	٣٠,٤-		
٧٤,١	٧١,١	٥٨,٣	٥٠,٩	٥٩,٤	٤٨,٩	٥٦,٦	٥٢,٥	٥٢,٨	٤٨,٢	٤٨,٩	٤٤,٥	٤٥,٠	٤١,٣	٣٧,٢		
١٧,٢	٩,٦-	٣٠,١-	٣٠,٥-	٦,٨-	٦,٨-	١٢,٢	٢,٥-	١٢,٢	٢,٦-	٤,٣-	٢,٥-	٢,٩-	٢,٣-	٢,٢-		
بنود للتذكير:																
٣١,٢	٣٢,٦	٦٣,٩	٥٤,٩	٧٩,٠	٦١,٣	٨٦,٣	٦١,٩	٨٥,٢	٦٣,١	٨٥,٣	٦١,٣	٧٩,٣	٥٧,٣	٧٤,٩	٥٢,٦	
٧٣,١	٧٤,٦	١٠٠,٢	٩٧,٨	١١٨,٥	١٠٦,٦	١٣٩,٥	١١٩,١	١٤٦,٩	١٣٠,١	١٥٦,٨	١٣٣,٩	١٥٧,١	١٣٣,٧	١٥٨,٤	١٣٠,٩	
٢٥,٣	٢٥,٢	٤٢,٣	٣٦,٧	٤٧,٧	٣٧,٨	٥٠,٢	٣٨,٢	٤٩,١	٤٠,٣	٤٤,٦	٣٨,٧	٣٩,٢	٣٤,٧	٣٣,١	٣٠,٧	
٥٩,٣	٥٧,٦	٦٧,١	٦٦,١	٧١,٦	٦٥,٧	٨١,٢	٧٣,٥	٨٤,٦	٨٣,٢	٨٢,٠	٨٤,٥	٧٧,٦	٨٠,٩	٧٠,١	٧٦,٤	
(من إجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي)																
١٢,٦	٩,٦-	١٢,٦-	١٢,٦-	٣,٥-	٢,٢	١,١	٠,٢-	٩,٢	٧,٢	٥,٠	٦,٨	٧,٦	٥,٥	١٠,٤	٥,٥	
١٥,٩	٣,٦	٩,٠-	٩,٠-	٨,٦	٥,١	٥,١	٤,٩	٩,٢	٧,٢	٥,٠	٧,٥	٧,٦	٦,٣	١٠,٤	٨,٢	
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	
(من إجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك الناتج المحلي)																
١,١	٢,٧	٦,٤-	٦,١-	١١,٠-	٦,٨-	١٠,٠-	٦,٨-	٨,٥-	٦,٢-	٥,١-	٢,٩-	٣,٣-	١,٩-	١,٣-	١,٢-	
٩,٩	١١,٢	٠,١-	٠,١-	٣,١-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٤-	١,٣	١,٨	١,٥	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٤,١	٣,٢	
٣٨,٣	٤٠,٦	٣١,١	٣١,٣	٣٠,٤	٢٨,٣	٣٢,٩	٣٠,١	٣٢,٦	٣٠,٥	٣٢,١	٢٩,٧	٢٨,٩	٢٨,٩	٣٠,٨	٢٨,٠	
٢٨,٤-	٢٩,٤-	٣١,٢-	٣١,٥-	٣٣,٥-	٢٩,٠-	٣٢,٥-	٣٠,٥-	٣١,٣-	٢٨,٨-	٣٠,٦-	٢٧,٣-	٢٨,٣-	٢٥,٩-	٢٦,٦-	٢٤,٨-	
١,٣-	١٠,٣-	٩,٣-	٧,١-	٤,٤-	٣,٥-	٩,٨-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٣-	٤,٥-	٠,٣-	١,١-	٠,١-	٠,٩	٠,٩	
٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٤	٥٣,٧	٤٢,٧	٤٣,٠	٤٠,٠	٣٨,٥	٣٩,٣	٣٨,١	٢٩,٦	٣٧,٣	٣١,٥	٣٥,٥	٣١,٦	٣٥,٩	
١٠,٨	١٠,٩	٩,٩	٩,٦	٧,٨	٦,٧	٥,٩	٦,٩	٦,٧	٥,٨	٤,٩	٥,٦	٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	
١١٦٦,٠	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣	١١٦٦,٣
٦,٥	٤,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.																
٢/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.																
٣/ يشمل المتأخرات.																
٤/ راجع الجدول 8، الحاشية 3، للتغطية.																
٥/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع سعر الصرف.																
٦/ يقتصر على التمويل غير المحدد.																

الجدول 2- العراق: الحسابات القومية، 2013-2021
(%)

2021		2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014		2013	
التوقعات المعدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}		
معدلات النمو السنوي، بالأسعار الثابتة																% من إجمالي الناتج المحلي	
٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠,٥-	٢٠,٥-	٢٤,٥-	٢٢,٣-	٢,٠-	٤,٨-	٤,٣	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٥	١٨,٢	١٢,٦	٥,٢	٤,٢	٤٩,٧	التعدين والنفط الخام والمحاجر
٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٦	١٨,٤	١٢,٨	٥,٤	٤,٣	٤٩,٤	النفط الخام
٢,٠	٣,٥	٢,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١٥,٠-	١٥,٠-	٢٨,٠-	٥٧,٦-	٣٤,٦-	٢٦,٣-	٠,٣	أنشطة تعدينية أخرى
٠,٠	٨,٥	٠,٠	٨,٥	٠,٠	٧,٠	٠,٠	٧,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠-	١٥,٠-	٢٢,٩-	٢٣,٤-	٢٢,٢-	٢١,٧-	١,٥	الصناعة التحويلية
٥,٠	٦,٥	٥,٠	٧,٥	٤,٠	٧,٠	٣,٠	٧,٠	٢,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٦,٨-	٨,٧-	١١,٨	١٤,٠	١,١	الكهرباء والمياه
٧,٠	١٥,٠	٧,٠	١٦,٠	٦,٠	١٥,٠	٦,٠	١٥,٠	٦,٠	٠,٠	٢٥,٠-	٣٠,٠-	٣٤,٠-	٦٢,٣-	٩,٠-	٩,١-	٨,٧	البناء
٥,٠	٣,٣	٥,٠	٣,٣	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٤,٠	٢,٠	١,٠	٠,٠	٢١,٨-	٢٢,٠-	٥,١	٥,٤	٧,٢	النقل والتخزين والاتصالات
٥,٠	٣,٦	٥,٠	٣,٤	٤,٠	١,٨	٠,٥	٤,٤-	٠,٥	٣,٦-	٣,٠-	٤,٢-	٨,٧-	٩,٠-	٣,١-	٢,٨-	٨,٥	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٧,٢	٣,٩	٧,٢	٤,٣	٥,٤	٣,٩	٥,٠	٣,٣	٥,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٠,٣-	١,٣-	٧,٩-	٧,٦-	٧,٢	خدمات التمويل والتأمين والعقارات والأعمال
١٠,٠	١٥,٠	١٠,٠	١٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠-	٢٥,٠-	٢٥,٠-	٣٠,٥-	٣٥,٦-	٣٩,٢-	٣٧,٨-	١,٧	خدمات التمويل والتأمين
٧,٠	٣,٠	٧,٠	٣,٥	٥,٠	٣,٥	٥,٠	٣,٥	٦,٠	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٣	٥,٣	١,٩	١,٩	٥,٥	العقارات
٢,٠-	٠,٢-	٢,٠-	٠,٢-	٢,٠-	١,٣-	٢,٠-	٠,٣	٢,٥	٠,٦-	٠,٠	٠,٩-	٢,٠-	٢,٠-	٨,٥-	٨,٥-	١٢,٢	الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية
٢,٠-	٠,٨-	٢,٠-	٠,٨-	٢,٠-	١,٦-	٢,٠-	٠,٧	٣,٠	٠,٧	١,١	١,١	١,١	١,١	١١,٠-	١١,٠-	٩,٩	مقدمو الخدمات الحكومية
٢,٠-	٣,٠	٢,٠-	٣,١	٢,٠-	٠,٣	٢,٠-	٢,٠-	٠,٠	٧,٠-	٥,٠-	١٠,٠-	١٤,٠-	١٤,٠-	٢,٥	٢,٥	٢,٣	الخدمات الشخصية
١,٥	٢,٠	١,٤	١,٩	١,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٥	١,٠,٢	١,٠,٣	٢,٨	٢,٥-	٠,٠	٠,٥-	١٠٠,٤	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٥,٦	١,٠,٣	٣,٠,٦-	٣,٤,٢-	٢,٠,٩-	٢,٠,٩-	٠,٤	ناقصاً: الرسوم المحتسبة على الخدمات المصرفية
١,٥	٢,٠	١,٤	١,٩	١,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٥	١,٠,٢	١,٠,٣	٢,٩	٢,٤-	٠,١	٠,٤-	١٠٠,٠	إجمالي الناتج المحلي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	زائداً: الضرائب غير المباشرة
١,٥	٢,٠	١,٤	١,٩	١,١	٢,٠	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٥	١,٠,٢	١,٠,٣	٢,٩	٢,٤-	٠,١	٠,٤-	١٠٠,٠	إجمالي الناتج المحلي
٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٨	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٢٠,٤	٢٠,٦	١٨,٤	١٢,٨	٥,٤	٤,٣	٤٩,٤	إجمالي الناتج المحلي النفطي
٤,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٠,٠	٥,٠-	٥,٠-	١٣,٩-	١٨,٧-	٥,١-	٥,١-	٥٠,٦	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

بنود للتذكرة:

٢٩٤,٠	٢٤٩,٦	٢٧٥,٨	٢٣٣,٨	٢٥٨,٠	٢١٧,٩	٢٤٣,٨	٢٠٣,٤	٢٢٧,٤	١٩١,٨	٢٠٥,١	١٧٧,١	٢١٠,٢	185.1	٢٦٦,٧	٢٥٩,٥	٢٧٣,٦	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)
٩٣,٤	٧٨,٢	٩٠,٩	٧٥,٨	٨٧,٤	٧٢,٢	٨٤,٩	٦٧,٨	٧٨,١	٦٤,٣	٦٦,١	٥٤,٨	٦٩,٩	61.6	١٢٤,١	١١٦,٩	١٢٥,٦	إجمالي الناتج المحلي النفطي
٢٠٠,٦	١٧١,٤	١٨٤,٩	١٥٨,٠	١٧٠,٦	١٤٥,٧	١٥٨,٨	١٣٥,٧	١٤٩,٣	١٢٧,٥	١٣٩,٠	١٢٢,٣	١٤٠,٣	123.4	١٤٢,٦	١٤٢,٦	١٤٨,٠	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

الجدول 3- العراق: حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021

(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2021	2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013			
توقعات معدلة	توقعات معدلة ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل ^{1/}	النصف الأول	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}									
٩٥,٦	٩٠,٠	٩٢,٤	٨٧,٢	٨٨,٥	٨٣,٣	٨٥,٦	٧٨,٣	٧٩,١	٧٤,٢	٦٦,٠	٦٤,٠	٢٢,٤	٦٣,٥	٦٣,٥	١٠٤,٤	١١٥,٤	الإيرادات والمنح
٩٥,٦	٩٠,٠	٩٢,٤	٨٧,٢	٨٨,٥	٨٣,٣	٨٥,٦	٧٨,٣	٧٩,٠	٧٤,٢	٦٦,٠	٦٤,٠	٢٢,٤	٦٣,٥	٦٣,٥	١٠٤,٤	١١٥,٤	الإيرادات
٨١,٩	٧٨,٧	٧٩,٧	٧٦,٩	٧٦,٧	٧٣,٩	٧٤,٥	٦٩,٦	٦٨,٦	٦٦,١	٥٨,٠	٥٦,٦	١٩,٤	٥٧,٧	٥٧,٧	٩٨,٥	١٠٥,٧	النفطية
٨١,٢	٧٣,٧	٧٩,٠	٧٢,٠	٧٦,٠	٦٩,٢	٧٣,٩	٦٥,٩	٦٨,٠	٦٢,٥	٥٧,٦	٥٣,٦	١٩,٤	٥٧,٢	٥٧,٢	٩٧,١	١٠٤,١	إيرادات تصدير النفط الخام
٠,٧	٥,١	٠,٧	٤,٩	٠,٧	٤,٧	٠,٧	٣,٧	٠,٦	٣,٥	٠,٥	٣,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٥	١,٤	١,٦	تحويلات من الشركات العامة المرتبطة بالنفط
١٣,٧	١١,٣	١٢,٧	١٠,٣	١١,٨	٩,٤	١١,١	٨,٧	١٠,٥	٨,٢	٨,٠	٧,٤	٣,١	٥,٨	٥,٨	٥,٩	٩,٧	غير النفطية
٨,٣	٥,٤	٧,٩	٥,٠	٧,٥	٤,٧	٧,٢	٤,٤	٦,٩	٤,٢	٤,٧	٣,٨	١,٦	١,٤	١,٤	٢,٥	٢,٩	الإيرادات الضريبية
٥,٤	٥,٩	٤,٨	٥,٣	٤,٣	٤,٧	٣,٩	٤,٣	٣,٥	٣,٩	٣,٣	٣,٦	١,٤	٤,٤	٤,٤	٣,٣	٦,٨	الإيرادات غير الضريبية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	المنح
٩٢,٣	٩١,٦	٩٢,٢	٩١,٤	٩٢,٩	٩١,١	٩٨,٦	٩٦,٠	٩٥,٠	٩٠,٠	٨٢,٨	٩٠,٠	٣٤,١	٨٩,٣	٨٩,٨	١١٨,٨	١٣١,٢	النفقات
٦٨,٨	٦٧,٢	٦٩,٠	٦٧,٥	٦٩,٢	٦٧,٩	٧٤,٦	٧٣,٤	٦٩,٦	٦٧,٧	٦٦,٢	٦٨,٠	٢٧,٨	٥٧,٦	٥٦,١	٦٩,٦	٨٣,٧	النفقات الجارية
٤٣,٦	٤٢,٦	٤٤,٢	٤٣,٣	٤٤,٨	٤٤,٠	٤٥,٤	٤٤,٧	٤٦,١	٤٥,٤	٤٦,٤	٤٦,١	٢٠,٠	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٠,٣	٤١,١	الرواتب ومعاشات التقاعد
٣٣,٣	٣٢,٦	٣٣,٩	٣٣,٣	٣٤,٥	٣٤,٠	٣٥,١	٣٤,٧	٣٥,٨	٣٥,٤	٣٦,١	٣٦,١	١٥,٤	٣٣,١	٣٣,١	٣١,٨	٣٢,٥	الرواتب
١٥,٣	١٤,٣	١٥,٦	١٤,٦	١٥,٩	١٤,٩	١٦,٢	١٥,٢	١٦,٤	١٥,٥	١٥,٩	١٥,٩	٧,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٢	٨,١	رواتب (الدفاع/الداخلية)
١٨,٠	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٧	١٨,٧	١٩,٠	١٩,٠	١٩,٤	١٩,٣	١٩,٨	٢٠,٢	٢٠,٢	٨,٠	١٨,٧	١٨,٧	١٧,٦	٢٤,٥	رواتب (أخرى) ^{3/}
١٠,٣	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٠	٤,٦	٩,٠	٩,٠	٨,٤	٨,٦	معاشات التقاعد
٧,٩	٥,٩	٧,٨	٥,٩	٧,٦	٥,٩	٧,٥	٥,٩	٧,٣	٥,٩	٦,٣	٥,٩	٣,٦	٤,٧	٣,٩	٩,١	١٦,٣	السلع والخدمات
١٣,٣	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٣	١٣,٢	١١,٢	١٣,٢	٣,٣	٩,٥	٨,٧	١٤,٧	٢٠,٠	التحويلات
٦,٨	٦,٣	٦,٨	٦,٣	٦,٨	٦,٣	٦,٨	٦,٣	٦,٨	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٠,٣	٤,٥	٤,٥	٧,٦	٧,٦	شبكة الأمان الاجتماعية (بما في ذلك نظام التوزيع العام)
١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٠,٩	٢,٤	٢,٤	١,٥	١,٩	التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة ^{2/}
٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٢,٧	٤,٤	٢,١	٢,٦	١,٩	٥,٦	١٠,٥	تحويلات أخرى
٤,٠	٥,٥	٣,٧	٥,١	٣,٤	٤,٨	٢,٩	٤,٢	٢,٩	٣,١	٢,٣	٢,٨	١,٠	١,٣	١,٣	٠,٧	١,٠	مدفوعات الفائدة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٤	٥,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٩	٥,٢	تعويضات الحرب ^{3/}
٢٣,٥	٢٤,٤	٢٣,٢	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٢,٧	٢٥,٤	٢٢,٤	١٦,٦	٢٢,٠	٦,٣	٣١,٦	٣٣,٧	٤٩,٢	٤٧,٦	النفقات الاستثمارية
٩,٨	٩,١	٩,٥	٨,٧	١٠,١	٨,٢	١٠,٣	٧,٩	١١,٧	٧,٦	٤,٠	٧,٤	٠,٧	١٢,٦	١٤,٧	٢٥,٤	٣٢,٣	النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط

العراق

١,١	٠,٥	١,٣	٠,٥	٢,٥	٠,٦	٢,٨	٠,٨	٤,٣	٠,٨	٢,٤	٤,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	الممولة بقروض موجهة لمشروعات
٨,٦	٨,٦	٨,٢	٨,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,١	٧,٤	٦,٨	١,٦	٣,٣	٠,٥	١٢,٣	١٤,٤	٢٥,٤	٣٢,٣	أخرى
١٣,٧	١٥,٢	١٣,٧	١٥,١	١٣,٧	١٥,٠	١٣,٧	١٤,٨	١٣,٧	١٤,٨	١٢,٦	١٤,٧	٥,٦	١٩,١	١٩,١	٢٣,٨	١٥,٣	النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط
١١,٦		١١,٦		١١,٦		١١,٦		١١,٦		١١,٥	١٠,٧						شركات النفط الدولية
٢,١		٢,١		٢,١		٢,١		٢,١		١,١	٣,٩						شركات النفط الوطنية
٣,٣	١,٦-	٠,٢	٤,٢-	٤,٥-	٧,٨-	١٣,٠-	١٧,٧-	١٥,٩-	١٥,٨-	١٦,٧-	٢٦,٠-	١١,٧-	٢٥,٨-	٢٦,٤-	١٤,٤-	١٥,٨-	الرصيد (شاملا المنح)
٣,٣	١,٦-	٠,٢	٤,٢-	٤,٥-	٧,٨-	١٣,٠-	١٧,٧-	١٦,٠-	١٥,٨-	١٦,٧-	٢٦,٠-	١١,٧-	٢٥,٨-	٢٦,٤-	١٤,٤-	١٥,٩-	الرصيد (ما عدا المنح)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٤,٤-	١,٣-	التفاوت الإحصائي
٣,٣-	١,٦	٠,٢-	٤,٢	٤,٥	٧,٨	١٣,٠	١٧,٧	١٥,٩	١٥,٨	١٦,٧	٢٦,٠	١١,٥	٢٥,٦	٢٦,٤	١٨,٨	١٧,٢	التمويل
٧,٨-	٨,٦-	٤,٢-	٦,٠-	٠,٨	٢,٩-	٣,٤	٣,٧	٩,١	٥,٣	١,٧-	٤,٤	٠,٢-	٤,٢	٣,٣	٥,٩	١٢,٧	التمويل الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٨	٢,٣	٤,٣	٦,٣	٤,٥	٣,٥	١٠,٤	٠,٠	٢,٨	٢,٨	٠,٠	٠,٠	قروض دعم الموازنة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٨	٢,٠	٢,٨	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,٤	٠,٠	٢,٨	٢,٨	٠,٠	٠,٠	المؤسسات المالية الدولية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٥,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ثنائي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	٢,٤	١,٢	٠,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	سندات يورو بوند
١,١	٠,٥	١,٣	٠,٥	٢,٥	٠,٦	٢,٨	٠,٨	٤,٣	٢,٠	٢,٤	٤,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٠	قروض لتمويل المشروعات
٨,٩-	٩,١-	٥,٥-	٦,٥-	٢,٧-	٤,٣-	١,٦-	١,٤-	١,٤-	١,٣-	٢,١-	٢,١-	٠,٥-	١,٦-	١,٦-	١,٨-	١,١-	استهلاك الديون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	١٣,٨	الأصول في الخارج
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٢	٠,٠	٠,٠	الحيازات من حقوق السحب الخاصة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,٦-	١,٦-	٤,٨-	٤,٦-	٧,٩	٠,٠	حسابات مستحقة الدفع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٣-	٤,١-	١,٦	٥,٣	٤,١			متأخرات
٤,٤	١٠,٢	٤,٠	١٠,٢	٢,٩	١٠,٠	٢,٠	٧,٥	٦,٨	١٠,٥	١٨,٤	٢١,٥	١١,٧	٢١,٣	٢٣,٠	١٢,٩	٤,٥	التمويل المحلي
٤,٤	١٠,٢	٤,٠	١٠,٢	٢,٩	١٠,٠	٢,٠	٧,٥	٦,٨	١٠,٥	١٩,٠	١٦,٦	١١,٠	١٨,٠	١٨,٠	٤,٧	٤,٦	التمويل المصرفي
١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٤,٠	١,٩	٣,٦	٥,٥	٦,٤	١٢,٦	١٢,٦	٧,٠	١٠,١	١٠,١	٣,٥	٤,٢	البنك المركزي العراقي
١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٤,٠	١,٩	٣,٦	٥,٥	٦,٤	١٢,٦	١٢,٦	٧,٠	٦,٤	٦,٤	٠,٠	٠,٠	القروض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٤,٢	الودائع
٢,٥	٧,٧	٢,١	٧,٧	١,١	٦,٠	٠,١	٣,٩	١,٣	٤,١	٦,٤	٤,٠	٤,٠	٧,٩	٧,٩	١,٢	٠,٣	المصارف التجارية
٢,٥	٧,٧	٢,١	٧,٧	١,١	٦,٠	٠,١	٣,٩	٠,٩	٤,١	٠,٠	٠,٠	٢,١	٧,٩	٧,٩	١,٢	٠,٣	القروض
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٦,٤	٤,٠	٢,٠					الودائع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٠	١,٦	٢,٥	١,٣	٢,٥	٠,٦	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل غير المصرفي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-			حسابات مستحقة الدفع

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	ملاحظات	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٦-	٠,٠	١,٦-	٢,٥-	١,٣-	٢,٥-	١,٢-	٢,٥-	٠,٧	٣,٥	٥,٢	٢,٢	٠,٠	مؤخرات فجوة التمويل ^{4/}
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٧,٧	٦,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		
بنود للتذكيرة:																	
١٦,٢	١٥,٠	١٦,٤	١٥,٣	١٦,٧	١٥,٦	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٣	١٦,٢	١٦,٦	١٦,٥	٧,٦	١٥,٠	١٥,٠	١٦,٦	١٦,٤	النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)
١١,٦	١١,٣	١١,٣	١١,٠	١٠,٩	١٠,٦	١٠,٦	١٠,١	١٠,٢	٩,٦	٧,٨	٨,٢	٠,٠	٣,١	٣,٢	٢,٥	١١,٦	إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان
١١,٦	٩,٨	١١,٦	٩,٨	١١,٦	٩,٨	١١,٦	٩,٨	١١,٦	٩,٨	٨,٥	٩,٨	٠,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١٥,٩	التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان
٧٤,٦	٧٠,٨	٧٤,٨	٧١,١	٧٥,٨	٧١,٣	٧٦,٦	٧١,٧	٧٨,٤	٧٢,١	٦٧,٩	٧٢,٦	٢٧,٥	٦٨,٩	٦٩,٥	٨٩,٤	١٠٩,٧	النفقات الأولية غير النفطية
٧٤,٦	٧٠,٨	٧٤,٨	٧١,١	٧٥,٨	٧١,٣	٧٦,٦	٧١,٧	٧٨,٤	٧٢,١	٦٧,٩	٧٢,٦	٣١,٣	٧١,٤	٧٢,٠	١٠١,٤	١٠٩,٧	النفقات الأولية غير النفطية المعدلة ^{5/}
٢,٢-	٢,٣-	٣,٤-	٢,٢-	٢,٩-	٢,٥-	٤,٣-	٢,٦-	١٣,٢	٢,٦-	٦,٨-	١,٢-	١٤,٨-	٣٠,٥-	٣٠,١-	٩,٦-	١٧,٢	النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو السنوي الحقيقي، %) ^{5/}
٦٠,٩-	٥٩,٦-	٦٢,١-	٦٠,٨-	٦٤,١-	٦١,٩-	٦٥,٥-	٦٢,٩-	٦٧,٨-	٦٤,٠-	٥٩,٩-	٦٥,٢-	٢٤,٥-	٦٣,١-	٦٣,٧-	٨٣,٦-	١٠٠,٠-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق
٦٠,٩-	٥٩,٦-	٦٢,١-	٦٠,٨-	٦٤,١-	٦١,٩-	٦٥,٥-	٦٢,٩-	٦٧,٨-	٦٤,٠-	٥٩,٩-	٦٥,٢-	٢٨,٢-	٦٥,٦-	٦٦,٢-	٩٥,٥-	١٠٠,٠-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل ^{5/}
٦٠,٩-	٦٢,١-	٦٥,٧-	٦٥,٧-	٦٧,١-	٦٧,١-	٦٩,١-	٦٩,١-	٦٩,١-	٦٩,١-	٦٩,١-	٦٩,١-	٢٢,٣-	٥٨,٧-	٨١,٤-	١٠٠,٠-	١٠٠,٠-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي ^{6/}
١٥٤,٧	١٨٦,٩	١٥٨,٠	١٨٥,٣	١٥٨,٣	١٨١,٢	١٥٣,٨	١٧٣,٣	١٤٠,٨	١٥٥,٦	١٢٥,٩	١٣٩,٨	١٢١,٤	١١٥,٤	١١٨,٢	٨٧,٠	٨٥,٢	إجمالي الدين العام
٥٠,٢	٤٧,٥	٤٨,٨	٤٦,٤	٤٧,٠	٤٤,٦	٤٥,٧	٤٢,٥	٤٢,٠	٤٠,٣	٣٥,٥	٣٤,٥	٣١,٠	٤٥,٩	٤٧,٥	٩٦,٥	١٠٢,٩	متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل)
٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٤	حجم الصادرات النفطية
١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٥	١,٩	٤,٠	١,٩	٣,٦	٥,٥	٦,٤	١٢,٦	١٢,٦	٧,٠	١٠,١	١٠,١	٣,٥	٤,٢	مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.																	
1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.																	
2/ بالنسبة للفترة 2013-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة الممولة من مصرف الرفادين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.																	
3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.																	
4/ يقتصر على يشمل التمويل غير المحدد.																	
5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.																	
6/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطي الذي يُقاس على أساس الاستحقاق عن طريق: (أ) طرح الإنفاق الممول بمؤخرات متراكمة خلال تلك الفترة و(ب) إضافة سداد المؤخرات خلال نفس الفترة.																	

الجدول 4- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021
(% من إجمالي الناتج المحلي)

2021		2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013		
توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	النصف الأول	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}									
٣٢,٥	٣٦,١	٣٣,٥	٣٧,٣	٣٤,٣	٣٨,٢	٣٥,١	٣٨,٥	٣٤,٨	٣٨,٧	٣٢,٢	٣٦,٢	١٠,٩	٣٠,٢	٣٤,٣	٣٩,١	٤٢,٢	الإيرادات والمنح
٣٢,٥	٣٦,١	٣٣,٥	٣٧,٣	٣٤,٣	٣٨,٢	٣٥,١	٣٨,٥	٣٤,٧	٣٨,٧	٣٢,٢	٣٦,٢	١٠,٩	٣٠,٢	٣٤,٣	٣٩,١	٤٢,٢	الإيرادات
٢٧,٩	٣١,٥	٢٨,٩	٣٢,٩	٢٩,٧	٣٣,٩	٣٠,٦	٣٤,٢	٣٠,١	٣٤,٤	٢٨,٣	٣٢,٠	٩,٤	٢٧,٤	٣١,٢	٣٦,٩	٣٨,٦	النفطية
٤,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٤	٤,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٦	٤,٣	٣,٩	٤,٢	١,٥	٢,٨	٣,١	٢,٢	٣,٥	غير النفطية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المنح
٣١,٤	٣٦,٧	٣٣,٤	٣٩,١	٣٦,٠	٤١,٨	٤٠,٤	٤٧,٢	٤١,٨	٤٦,٩	٤٠,٤	٥٠,٨	١٦,٦	٤٢,٥	٤٨,٥	٤٤,٥	٤٨,٠	النفقات
٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٨,٩	٢٦,٨	٣١,٢	٣٠,٦	٣٦,١	٣٠,٦	٣٥,٣	٣٢,٣	٣٨,٤	١٣,٦	٢٧,٤	٣٠,٣	٢٦,١	٣٠,٦	النفقات الجارية
١٤,٨	١٧,١	١٦,٠	١٨,٥	١٧,٤	٢٠,٢	١٨,٦	٢٢,٠	٢٠,٣	٢٣,٧	٢٢,٦	٢٦,٠	٩,٧	٢٠,١	٢٢,٨	١٥,١	١٥,٠	الرواتب ومعاشات التقاعد
١١,٣	١٣,١	١٢,٣	١٤,٢	١٣,٤	١٥,٦	١٤,٤	١٧,٠	١٥,٧	١٨,٤	١٧,٦	٢٠,٤	٧,٥	١٥,٨	١٧,٩	١١,٩	١١,٩	الرواتب
٣,٥	٤,٠	٣,٧	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٤,٢	٤,٩	٤,٥	٥,٢	٥,٠	٥,٦	٢,٢	٤,٣	٤,٩	٣,٢	٣,١	معاشات التقاعد
٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٩	٢,٧	٣,١	٢,٩	٣,٢	٣,١	٣,١	٣,٣	١,٨	٢,٢	٢,١	٣,٤	٦,٠	السلع والخدمات
٤,٥	٥,٣	٤,٨	٥,٧	٥,٢	٦,١	٥,٥	٦,٥	٥,٩	٦,٩	٥,٥	٧,٥	١,٦	٤,٥	٤,٧	٥,٥	٧,٣	التحويلات
٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٢,٨	٣,١	٣,٠	٣,٣	٣,١	٣,٦	٠,٢	٢,١	٢,٤	٢,٨	٢,٨	شبكة الأمان الاجتماعية
٠,٦	١,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	١,١	٠,٨	١,٢	٠,٨	١,٣	١,١	١,٤	٠,٤	١,١	١,٣	٠,٦	٠,٧	التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة ^{2/}
١,٦	١,٨	١,٧	١,٩	١,٨	٢,٠	١,٩	٢,٢	٢,١	٢,٣	١,٣	٢,٥	١,٠	١,٢	١,٠	٢,١	٣,٨	تحويلات أخرى
١,٤	٢,٢	١,٣	٢,٢	١,٣	٢,٢	١,٢	٢,٠	١,٣	١,٦	١,١	١,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٣	٠,٤	مدفوعات الفائدة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٩	تعويضات الحرب ^{3/}
٨,٠	٩,٨	٨,٤	١٠,٢	٩,٢	١٠,٦	٩,٩	١١,١	١١,٢	١١,٧	٨,١	١٢,٤	٣,١	١٥,١	١٨,٢	١٨,٤	١٧,٤	النفقات الاستثمارية
٣,٣	٣,٧	٣,٤	٣,٧	٣,٩	٣,٨	٤,٢	٣,٩	٥,١	٤,٠	١,٩	٤,٢	٠,٣	٦,٠	٧,٩	٩,٥	١١,٨	النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط
٤,٧	٦,١	٥,٠	٦,٥	٥,٣	٦,٩	٥,٦	٧,٣	٦,٠	٧,٧	٦,١	٨,٣	٢,٧	٩,١	١٠,٣	٨,٩	٥,٦	النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط
٣,٩		٤,٢		٤,٥		٤,٨		٥,١		٥,٦							شركات النفط الدولية
٠,٧		٠,٨		٠,٨		٠,٩		٠,٩		٠,٥							شركات النفط الوطنية
١,١	٠,٦-	٠,١	١,٨-	١,٧-	٣,٦-	٥,٣-	٨,٧-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٢-	١٤,٧-	٥,٧-	١٢,٣-	١٤,٣-	٥,٤-	٥,٨-	الرصيد (شاملا المنح)
١,١	٠,٦-	٠,١	١,٨-	١,٧-	٣,٦-	٥,٣-	٨,٧-	٧,٠-	٨,٢-	٨,٢-	١٤,٧-	٥,٧-	١٢,٣-	١٤,٣-	٥,٤-	٥,٨-	الرصيد (ما عدا المنح)

٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	١,٦-	٠,٥-	التفاوت الإحصائي
١,١-	٠,٦	٠,١-	١,٨	١,٧	٣,٦	٥,٣	٨,٧	٧,٠	٨,٢	٨,٢	١٤,٧	٥,٦	١٢,٢	١٤,٣	٧,٠	٦,٣	التمويل
٢,٦-	٣,٤-	١,٥-	٢,٦-	٠,٣	١,٣-	١,٤	١,٨	٤,٠	٢,٨	٠,٨-	٢,٥	٠,١-	٢,٠	١,٨	٢,٢	٤,٦	التمويل الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٩	٢,١	٢,٨	٢,٣	١,٧	٥,٩	٠,٠	١,٤	١,٥	٠,٠	٠,٠	قروض دعم الموازنة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٨	١,٤	١,٤	١,٥	١,٦	١,٩	٠,٠	١,٤	١,٥	٠,٠	٠,٠	المؤسسات المالية الدولية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,١	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ثنائية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	سندات يوروبوند
٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٢	١,٠	٠,٣	١,٢	٠,٤	١,٩	١,٠	١,٢	٢,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	قروض لتمويل المشروعات
٣,٠-	٣,٦-	٢,٠-	٢,٨-	١,٠-	٢,٠-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٧-	١,٠-	١,٢-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٤-	استهلاك الديون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	الموجودات في الخارج
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	١,٢	٠,٠	٠,٠	الحيازات من حقوق السحب الخاصة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٩	٠,٠	حسابات مستحقة الدفع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٦-	٢,٣-	٠,٨	٢,٥	٢,٢	٠,٠	٠,٠	متأخرات
١,٥	٤,١	١,٤	٤,٤	١,١	٤,٦	٠,٨	٣,٧	٣,٠	٥,٥	٩,٠	١٢,٢	٥,٧	١٠,٢	١٢,٤	٤,٨	١,٧	التمويل المحلي
١,٥	٤,١	١,٤	٤,٤	١,١	٤,٦	٠,٨	٣,٧	٣,٠	٥,٥	٩,٣	٩,٤	٥,٤	٨,٦	٩,٧	١,٨	١,٧	التمويل المصرفي
٠,٦	١,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	١,٨	٠,٨	١,٨	٢,٤	٣,٣	٦,١	٧,١	٣,٤	٤,٨	٥,٥	١,٣	١,٥	البنك المركزي العراقي
٠,٦	١,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	١,٨	٠,٨	١,٨	٢,٤	٣,٣	٦,٢	٧,١	٣,٤	٣,٠	٣,٤	٠,٠	٠,٠	القروض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨	٢,٠	١,٣	١,٥	الودائع
٠,٩	٣,١	٠,٧	٣,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٠	١,٩	٠,٦	٢,١	٣,١	٢,٣	٢,٠	٣,٨	٤,٣	٠,٤	٠,١	المصارف التجارية
٠,٩	٣,١	٠,٧	٣,٣	٠,٤	٢,٧	٠,٠	١,٩	٠,٤	٢,١	٠,٠	٠,٠	١,٠	٣,٨	٤,٣	٠,٤	٠,١	القروض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٣,١	٢,٣	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الودائع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٠,٧	١,٢	٠,٦	١,٣	٠,٣	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل غير المصرفي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	حسابات مستحقة الدفع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٠	٠,٧-	١,٢-	٠,٦-	١,٣-	٠,٦-	١,٤-	٠,٣	١,٧	٢,٨	٠,٨	٠,٠	متأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٣,١	٣,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل: ^{١/٤}
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	بنود للذاكرة:
٥,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٥	٦,٥	٧,٢	٧,٠	٧,٨	٧,٦	٨,٥	٨,١	٩,٣	٣,٧	٧,١	٨,١	٦,٢	٦,٠	النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)
٢٣,٤	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٨,٩	٢٦,٨	٣١,٢	٣٠,٦	٣٦,١	٣٠,٦	٣٥,٣	٣٢,٣	٣٨,٤	١٣,٦	٢٧,٤	٣٠,٣	٢٦,١	٣٠,٦	النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٥,٤	٢٨,٤	٢٧,١	٣٠,٤	٢٩,٤	٣٢,٧	٣١,٤	٣٥,٢	٣٤,٥	٣٧,٦	٣٣,١	٤١,٠	١٣,٤	٣٢,٨	٣٧,٥	٣٣,٥	٤٠,١	النفقات الأولية غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)

النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% من إجمالي الناتج المحلي) ^{5/}																
٢٥,٤	٢٨,٤	٢٧,١	٣٠,٤	٢٩,٤	٣٢,٧	٣١,٤	٣٥,٢	٣٤,٥	٣٧,٦	٣٣,١	٤١,٠	١٥,٢	٣٤,٠	٣٨,٩	٣٨,٠	٤٠,١
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطية، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي)																
٢٠,٧-	٢٣,٩-	٢٢,٥-	٢٦,٠-	٢٤,٨-	٢٨,٤-	٢٦,٩-	٣٠,٩-	٢٩,٨-	٣٣,٣-	٢٩,٢-	٣٦,٨-	١١,٩-	٣٠,٠-	٣٤,٤-	٣١,٣-	٣٦,٥-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطية المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي) ^{5/}																
٢٠,٧-	٢٣,٩-	٢٢,٥-	٢٦,٠-	٢٤,٨-	٢٨,٤-	٢٦,٩-	٣٠,٩-	٢٩,٨-	٣٣,٣-	٢٩,٢-	٣٦,٨-	١٣,٨-	٣١,٢-	٣٥,٨-	٣٥,٨-	٣٦,٥-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطية، على الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي) ^{6/}																
٢٠,٧-		٢٢,٥-		٢٥,٥-		٢٧,٥-		٣٠,٤-		٣٠,٢-		١٠,٩-	٢٧,٩-		٣٠,٥-	٣٦,٥-
٥٢,٦	٧٤,٩	٥٧,٣	٧٩,٣	٦١,٣	٨٣,١	٦٣,١	٨٥,٢	٦١,٩	٨١,١	٦١,٤	٧٩,٠	٥٩,٢	٥٤,٩	٦٣,٩	٣٢,٦	٣١,٢
إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)																
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)																
٠,٦	١,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	١,٨	٠,٨	١,٨	٢,٤	٣,٣	٦,١	٧,١	٣,٤	٤,٨	٥,٥	١,٣	١,٥

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

2/ بالنسبة للفترة 2013-2014، تشمل التحويلات الخارجية عن الموازنة الممولة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

4/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

6/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطية على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطية الذي يُقاس على أساس الاستحقاق عن طريق: (أ) طرح الإيفاق الممول بمتأخرات متراكمة خلال تلك الفترة و(ب) إضافة سداد المتأخرات خلال نفس الفترة.

الجدول 5- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

2021	2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013			
توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/} /	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/} /	النصف الأول	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}				
٤٧,٧	٥٢,٥	٥٠,٠	٥٥,٢	٥١,٩	٥٧,٢	٥٣,٩	٥٧,٧	٥٣,٠	٥٨,٢	٤٧,٥	٥٢,٤	١٦,١	٤٥,٢	٥١,٤	٧٣,٢	٧٨,٠	الإيرادات والمنح
٤٧,٧	٥٢,٥	٥٠,٠	٥٥,٢	٥١,٩	٥٧,٢	٥٣,٩	٥٧,٧	٥٢,٩	٥٨,٢	٤٧,٥	٥٢,٤	١٦,١	٤٥,٢	٥١,٤	٧٣,٢	٧٧,٩	الإيرادات
٤٠,٨	٤٥,٩	٤٣,١	٤٨,٧	٤٥,٠	٥٠,٧	٤٦,٩	٥١,٣	٤٥,٩	٥١,٨	٤١,٨	٤٦,٣	١٣,٩	٤١,١	٤٦,٧	٦٩,١	٧١,٤	النفطية
٦,٨	٦,٦	٦,٨	٦,٥	٦,٩	٦,٥	٧,٠	٦,٤	٧,٠	٦,٤	٥,٨	٦,١	٢,٢	٤,١	٤,٧	٤,١	٦,٥	غير النفطية
٤٦,٠	٥٣,٤	٤٩,٨	٥٧,٨	٥٤,٥	٦٢,٥	٦٢,١	٧٠,٨	٦٣,٧	٧٠,٦	٥٩,٦	٧٣,٦	٢٤,٦	٦٣,٦	٧٢,٨	٨٣,٣	٨٨,٧	النفقات
٣٤,٣	٣٩,٢	٣٧,٣	٤٢,٧	٤٠,٥	٤٦,٦	٤٧,٠	٥٤,١	٤٦,٦	٥٣,١	٤٧,٦	٥٥,٦	٢٠,٠	٤١,١	٤٥,٥	٤٨,٩	٥٦,٥	النفقات الجارية
٢١,٧	٢٤,٩	٢٣,٩	٢٧,٤	٢٦,٣	٣٠,٢	٢٨,٦	٣٢,٩	٣٠,٩	٣٥,٦	٣٣,٤	٣٧,٧	١٤,٤	٣٠,١	٣٤,٢	٢٨,٢	٢٧,٨	الرواتب ومعاشات التقاعد
١٦,٦	١٩,٠	١٨,٣	٢١,١	٢٠,٢	٢٣,٣	٢٢,١	٢٥,٦	٢٤,٠	٢٧,٧	٢٦,٠	٢٩,٥	١١,١	٢٣,٦	٢٦,٨	٢٢,٣	٢٢,٠	الرواتب
٥,١	٥,٨	٥,٦	٦,٣	٦,٠	٦,٩	٦,٥	٧,٤	٦,٩	٧,٨	٧,٤	٨,٢	٣,٣	٦,٤	٧,٣	٥,٩	٥,٨	معاشات التقاعد
٣,٩	٣,٤	٤,٢	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٣	٤,٩	٤,٦	٤,٥	٤,٨	٢,٦	٣,٣	٣,٢	٦,٤	١١,٠	السلع والخدمات
٦,٦	٧,٧	٧,٢	٨,٤	٧,٨	٩,١	٨,٤	٩,٧	٨,٩	١٠,٤	٨,١	١٠,٨	٢,٣	٦,٧	٧,١	١٠,٣	١٣,٥	التحويلات
٣,٤	٣,٧	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٤,٥	٥,٢	٠,٢	٣,٢	٣,٦	٥,٣	٥,١	شبكة الأمان الاجتماعية
٠,٩	١,٥	١,٠	١,٦	١,١	١,٧	١,٢	١,٨	١,٣	٢,٠	١,٦	٢,٠	٠,٦	١,٧	١,٩	١,١	١,٣	التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة ^{2/}
٢,٣	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٣,١	٣,٥	٢,٠	٣,٦	١,٥	١,٩	١,٥	٣,٩	٧,١	تحويلات أخرى
٢,٠	٣,٢	٢,٠	٣,٣	٢,٠	٣,٣	١,٨	٣,١	١,٩	٢,٥	١,٦	٢,٣	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٥	٠,٧	مدفوعات الفائدة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٣,٥	تعويضات الحرب ^{3/}
١١,٧	١٤,٢	١٢,٥	١٥,١	١٣,٩	١٥,٩	١٥,١	١٦,٧	١٧,٠	١٧,٥	١١,٩	١٨,٠	٤,٥	٢٢,٥	٢٧,٣	٣٤,٥	٣٢,١	النفقات الاستثمارية
٤,٩	٥,٣	٥,١	٥,٥	٥,٩	٥,٦	٦,٥	٥,٨	٧,٨	٦,٠	٢,٩	٦,٠	٠,٥	٩,٠	١١,٩	١٧,٨	٢١,٨	النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط
٦,٨	٨,٩	٧,٤	٩,٦	٨,٠	١٠,٣	٨,٦	١٠,٩	٩,٢	١١,٦	٩,١	١٢,٠	٤,٠	١٣,٦	١٥,٤	١٦,٧	١٠,٣	النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط
٥,٨		٦,٣	٦,٨	٧,٣	٧,٨												شركات النفط الدولية
١,٠		١,١	١,٢	١,٣				١,٤		٠,٨							شركات النفط الوطنية
١,٧	٠,٩-	٠,١	٢,٦-	٢,٦-	٥,٤-	٨,٢-	١٣,٠-	١٠,٦-	١٢,٤-	١٢,٠-	٢١,٢-	٨,٤-	١٨,٤-	٢١,٤-	١٠,١-	١٠,٧-	الرصيد (شاملا المنح)
١,٧	٠,٩-	٠,١	٢,٦-	٢,٦-	٥,٤-	٨,٢-	١٣,٠-	١٠,٧-	١٢,٤-	١٢,٠-	٢١,٢-	٨,٤-	١٨,٤-	٢١,٤-	١٠,١-	١٠,٧-	الرصيد (ما عدا المنح)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٠	٣,١-	٠,٩-	التفاوت الإحصائي

١,٧-	٠,٩	٠,١-	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٨,٢	١٣,٠	١٠,٦	١٢,٤	١٢,٠	٢١,٢	٨,٣	١٨,٢	٢١,٤	١٣,٢	١١,٦	التمويل
٣,٩-	٥,٠-	٢,٣-	٣,٨-	٠,٥	٢,٠-	٢,١	٢,٧	٦,١	٤,٢	١,٢-	٣,٦	٠,١-	٣,٠	٢,٧	٤,١	٨,٥	التمويل الخارجي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٦	١,٥	٣,٢	٤,٢	٣,٥	٢,٥	٨,٥	٠,٠	٢,٠	٢,٣	٠,٠	٠,٠	قروض دعم الموازنة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٦	١,٢	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٠,٠	٢,٠	٢,٣	٠,٠	٠,٠	المؤسسات المالية الدولية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٤,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ثنائي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	١,٦	٠,٩	٠,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	سندات يوروبوند
٠,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٣	١,٥	٠,٤	١,٨	٠,٦	٢,٨	١,٥	١,٧	٣,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	قروض لتمويل المشروعات
٤,٤-	٥,٣-	٣,٠-	٤,١-	١,٦-	٣,٠-	١,٠-	١,٠-	٠,٩-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	٠,٤-	١,١-	١,٣-	١,٣-	٠,٨-	استهلاك الديون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٩,٣	الموجودات في الخارج
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٧	٠,٠	٠,٠	الحيازات من حقوق السحب الخاصة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٥-	١,١-	٣,٤-	٣,٧-	٥,٥	٠,٠	حسابات مستحقة الدفع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٨-	٣,٤-	١,٢	٣,٨	٣,٤	٠,٠	٠,٠	متأخرات
٢,٢	٥,٩	٢,١	٦,٤	١,٧	٦,٩	١,٣	٥,٦	٤,٥	٨,٢	١٣,٢	١٧,٦	٨,٤	١٥,٢	١٨,٧	٩,٠	٣,١	التمويل المحلي
٢,٢	٥,٩	٢,١	٦,٤	١,٧	٦,٩	١,٣	٥,٦	٤,٥	٨,٢	١٣,٧	١٣,٦	٧,٩	١٢,٨	١٤,٦	٣,٣	٣,١	التمويل المصرفي
٠,٩	١,٥	١,٠	١,٦	١,١	٢,٧	١,٢	٢,٧	٣,٧	٥,٠	٩,١	١٠,٣	٥,٠	٧,٢	٨,٢	٢,٥	٢,٩	البنك المركزي العراقي
٠,٩	١,٥	١,٠	١,٦	١,١	٢,٧	١,٢	٢,٧	٣,٧	٥,٠	٩,١	١٠,٣	٥,٠	٤,٥	٥,٢	٠,٠	٠,٠	القروض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٧	٣,٠	٢,٥	٢,٩	الودائع
١,٣	٤,٥	١,١	٤,٩	٠,٦	٤,١	٠,١	٢,٩	٠,٩	٣,٢	٤,٦	٣,٣	٢,٩	٥,٦	٦,٤	٠,٨	٠,٢	المصارف التجارية
١,٣	٤,٥	١,١	٤,٩	٠,٦	٤,١	٠,١	٢,٩	٠,٦	٣,٢	٠,٠	٠,٠	١,٥	٥,٦	٦,٤	٠,٨	٠,٢	القروض
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٤,٦	٣,٣	١,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الودائع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩	٠,٠	١,٠	١,٨	٠,٩	٢,٠	٠,٥	٦,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل غير المصرفي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	حسابات مستحقة الدفع
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	٠,٠	١,٠-	١,٨-	٠,٩-	٢,٠-	٠,٩-	٢,٠-	٠,٥	٢,٥	٤,٢	١,٥	٠,٠	متأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٥	٤,٨	٤,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل: ^{4/}
																	بنود للتذكير:
٨,١	٨,٨	٨,٩	٩,٧	٩,٨	١٠,٧	١٠,٧	١١,٧	١١,٦	١٢,٧	١١,٩	١٣,٥	٥,٥	١٠,٧	١٢,٢	١١,٦	١١,٠	النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)
٣٤,٣	٣٩,٢	٣٧,٣	٤٢,٧	٤٠,٥	٤٦,٦	٤٧,٠	٥٢,٨	٤٦,٦	٥٦,٦	٤٧,٦	٥٥,٦	٢٠,٠	٤١,١	٤٥,٥	٤٨,٩	٥٦,٥	النفقات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٣٧,٢	٤١,٣	٤٠,٤	٤٥,٠	٤٤,٥	٤٨,٩	٤٨,٢	٥٢,٨	٥٢,٥	٥٦,٦	٤٨,٩	٥٩,٤	١٩,٨	٤٩,١	٥٦,٣	٦٢,٧	٧٤,١	النفقات الأولية غير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٣٧,٢	٤١,٣	٤٠,٤	٤٥,٠	٤٤,٥	٤٨,٩	٤٨,٢	٥٢,٨	٥٢,٥	٥٦,٦	٤٨,٩	٥٩,٤	٢٢,٥	٥٠,٩	٥٨,٣	٧١,١	٧٤,١	النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ^{5/}
٣٠,٤-	٣٤,٨-	٣٣,٦-	٣٨,٥-	٣٧,٦-	٤٢,٥-	٤١,٢-	٤٦,٤-	٤٥,٤-	٥٠,٢-	٤٣,١-	٥٣,٢-	١٧,٦-	٤٥,٠-	٥١,٦-	٥٨,٦-	٦٧,٦-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على أساس الاستحقاق (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

٣٠,٤-	٣٤,٨-	٣٣,٦-	٣٨,٥-	٣٧,٦-	٤٢,٥-	٤١,٢-	٤٦,٤-	٤٥,٤-	٥٠,٢-	٤٣,١-	٥٣,٣-	٢٠,٣-	٤٦,٨-	٥٣,٦-	٦٧,٠-	٦٧,٦-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ^{5/}
٣٠,٤-		٣٣,٦-	٣٨,٥-		٤٢,٢-		٤٦,٣-		٤٤,٦-		١٦,٠-	٤١,٩-		٥٧,١-	٦٧,٦-	٦٧,٦-	رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي، على الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ^{6/}
٧٧,١	١٠٩,٠	٨٥,٥	١١٧,٣	٩٢,٨	١٢٤,٣	٩٦,٨	١٢٧,٧	٩٤,٣	١٢٢,١	٩٠,٦	١١٤,٣	٨٧,٣	٨٢,٣	٩٥,٨	٦١,٠	٥٧,٦	إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
																	مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
٠,٩	١,٥	١,٠	١,٦	١,١	٢,٧	١,٢	٢,٧	٣,٧	٥,٠	٩,١	١٠,٣	٥,٠	٧,٢	٨,٢	٢,٥	٢,٩	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)
٢٠٠,٦	١٧١,٤	١٨٤,٩	١٥٨,٠	١٧٠,٦	١٤٥,٧	١٥٨,٨	١٣٥,٧	١٤٩,٣	١٢٧,٥	١٣٩,٠	١٢٢,٣	١٣٩,٠	١٤٠,٣	١٢٣,٤	١٤٢,٦	١٤٨,٠	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

2/ بالنسبة للفترة 2013-2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة الممولة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُدَد لدولة الكويت.

4/ يقتصر على التمويل غير المحدد.

5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

6/ رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي على الأساس النقدي يعدل الرصيد الأولي غير النفطي الذي يُقاس على أساس الاستحقاق عن طريق: (أ) طرح الإنفاق الممول بمتأخرات متراكمة خلال تلك الفترة و(ب) إضافة سداد المتأخرات خلال نفس الفترة.

الجدول 6 - العراق: ميزان المدفوعات، 2013-2021

(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف غير ذلك)

2021	2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013	
توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	تقديرات معدلة	تقديرات معدلة	2013	
الميزان التجاري															
٨,٠	٨,٨	٧,٠	٥,٦	٥,٣	٤,٠	٣,٧	٢,٢	٠,٨-	١,٧	١,٣-	٤,٧-	٠,٢-	٠,٢-	٢٥,٦	٢٣,٢
(% من إجمالي الناتج المحلي)															
٣,٢	٤,١	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٢	١,٨	١,٣	٠,٤-	١,١	٠,٨-	٣,١-	٠,١-	٠,١-	١١,٢	٩,٩
الصادرات															
٦٩,٧	٦٥,١	٦٧,٥	٦١,٦	٦٤,٩	٥٩,٣	٦٣,٠	٥٦,٢	٥٧,٩	٥٣,٣	٤٩,٢	٤٥,٦	٥٦,٥	٤٩,٣	٩٢,٩	٨٩,٨
النفط الخام															
٦٨,٧	٦٤,٠	٦٦,٩	٦١,٠	٦٤,٣	٥٨,٩	٦٢,٥	٥٥,٨	٥٧,٥	٥٣,٠	٤٨,٨	٤٥,٤	٥٦,١	٤٩,٠	٩٢,٥	٨٩,٤
صادرات أخرى															
١,٠	١,١	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٤
الواردات															
٦١,٧-	٥٦,٣-	٦٠,٥-	٥٦,٠-	٥٩,٦-	٥٥,٣-	٥٩,٣-	٥٤,٠-	٥٨,٧-	٥١,٥-	٥٠,٥-	٥٠,٣-	٥٦,٧-	٤٩,٥-	٦٧,٣-	٦٦,٥-
واردات القطاع الخاص															
٤٣,٣-	٣٣,٨-	٤٢,١-	٣٣,٦-	٤١,٥-	٣٣,٥-	٤١,٢-	٣٢,٥-	٤١,٠-	٣١,٥-	٣٧,٧-	٣١,٥-	٤١,٦-	٣٠,١-	٤٧,٢-	٤٥,٢-
واردات الحكومة															
١٨,٤-	٢٢,٥-	١٨,٣-	٢٢,٤-	١٨,١-	٢١,٨-	١٨,١-	٢١,٥-	١٧,٧-	٢٠,٠-	١٢,٨-	١٨,٨-	١٥,١-	١٩,٤-	٢٠,٠-	٢١,٣-
الخدمات، على أساس صاف															
١٠,٠-	١١,٣-	١٠,٣-	١١,٢-	١١,١-	١١,٣-	١١,٤-	١١,٢-	١٢,٣-	١١,٢-	١٠,٤-	١١,٥-	١٠,٧-	١٠,١-	١٥,٣-	١٤,٧-
المقبوضات															
٩,٧	٦,٥	٨,٨	٥,٢	٧,٧	٤,٢	٧,١	٣,٧	٦,٥	٣,٣	٦,٣	٢,٨	٦,٣	٣,٦	٤,١	٣,٣
المدفوعات															
١٩,٧-	١٧,٨-	١٩,١-	١٦,٥-	١٨,٨-	١٥,٥-	١٨,٦-	١٤,٩-	١٨,٨-	١٤,٥-	١٦,٨-	١٤,٣-	١٦,٩-	١٣,٧-	١٩,٤-	١٨,٠-
الدخل، على أساس صاف															
١,١-	٠,٢-	١,٤-	٠,٩-	١,٤-	١,١-	١,٤-	١,١-	١,٢-	١,٠-	٠,٩-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٣-	١,١-	١,٠-
التحويلات، على أساس صاف															
٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٣,٧-	٤,٦-	١,٢	٠,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٣,٢-	٤,٩-
خاصة، على أساس صاف															
٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٢
رسمية، على أساس صاف															
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٤,٠-	٤,٦-	٠,٨	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١	٠,١-	٣,٣-	٥,٠-
الحساب الجاري															
٢,٩-	٢,٧-	٤,٤-	٦,٦-	٦,٣-	٨,٤-	١٢,٩-	١٤,٧-	١٣,١-	١٠,٤-	١١,٩-	١٦,٥-	١٠,٩-	١٠,٢-	٦,١	٢,٧
(% من إجمالي الناتج المحلي)															
١,٢-	١,٣-	١,٩-	٣,٣-	٢,٩-	٤,٥-	٦,٢-	٨,٥-	٦,٨-	٦,٤-	٦,٨-	١١,٠-	٦,١-	٦,٤-	٢,٧	١,١
الحساب الرأسمالي															
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الحساب المالي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الحساب المالي	١,٦	٢,٠-	١٢,٦	٩,٤	٨,٩	٥,٩	٧,٧	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦	٨,٦
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف) ^{1/2}	٥,٧	٤,٦	٣,٨	٣,٨	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-	١,٢-
أخرى رأسمالية، صاف	٤,١-	٦,٥-	٩,٦	٥,٦	١٠,١	٧,١	٦,٧	٨,١	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
رسمية، صاف	١,٤	٢,١-	٥,٤-	٤,٤-	٧,٦	٤,٤	٤,٤	٧,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
الموجودات	٢,٨-	٣,٥-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-
الخصوم	٤,٢	١,٤	١,٧	١,٧	٧,٦	٤,٤	٤,٤	٧,٦	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣
المبالغ المنصرفة ^{4/}	٢,٣	٠,١	٢,٨	٢,٨	٨,٦	٥,٥	٥,٥	٨,٦	٨,٩	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
استهلاك الديون	١,٠-	١,٥-	٠,٨-	١,١-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-
خاصة، صاف	٥,٦-	٤,٤-	١٠,٠	١٠,٠	٢,٥	٣,٠	٢,٤	٢,٤	٠,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
السو والخطأ	٧,٤-	٢٧,٦-	١٧,١-	١١,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الرصيد الكلي	٣,١-	٢٣,٤-	١٤,٧-	١٢,٧-	٧,٦-	٦,٠-	٢,٧-	٤,٥-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-	٦,١-
(% من إجمالي الناتج المحلي)	١,٣-	١٠,٣-	٩,٣-	٧,١-	٥,١-	٣,٥-	١,٧-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٥-
التمويل	٣,١	٢٣,٤	١٤,٧	١٢,٧	٦,٠	٢,٧	٤,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
صندوق تنمية العراق (زيادة -) ^{4/}	١١,٨	٥,٦	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-
إجمالي الاحتياطات الدولية (زيادة -)	٨,٥-	١١,٩	١٥,٠	١٤,٦	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٧
انتماء من صندوق النقد الدولي (سداد مدفوعات)	٠,٢-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٦-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-
التغير في المتأخرات (سالب = انخفاض)	...	٦,٧	٣,٩-	٤,١-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
التغير في المبالغ مستحقة الدفع (سالب = انخفاض)	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل (زيادة -) ^{5/}	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنود للنتيجة:	٧٧,٨	٦٦,٧	٥٣,٤	٥٣,٧	٤٢,٧	٤٣,٠	٤٠,١	٤٣,٠	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧	٤٢,٧
إجمالي الاحتياطات الدولية (نهاية الفترة) ^{6/}	١٠,٨	١٠,٩	٩,٩	٩,٦	٧,٨	٦,٧	٧,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
(بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات)	٢٣٤,٦	٢٢٨,٧	١٥٨,٧	١٨٠,٣	١٥٠,١	١٧٣,٨	١٦٢,٦	١٩٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤	١٧٢,٤
إجمالي الناتج المحلي	١٢٦,٩	١٢٢,٣	١٠٥,٩	١٢٠,٣	١٠٣,٦	١١٧,٨	١٠٨,١	١٢٦,٣	١١٥,٠	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤
منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٢٦,٩	١٢٢,٣	١٠٥,٩	١٢٠,٣	١٠٣,٦	١١٧,٨	١٠٨,١	١٢٦,٣	١١٥,٠	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤	١٣٤,٤

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

2/ تشمل عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في الفترة 2016-2018.

3/ تشمل المبالغ التي يُحتمل صرفها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة الأخرى خلال الفترة 2016-2019.

4/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو/أيار 2014.

5/ يقتصر على يشمل التمويل غير المحدد.
6/ راجع الجدول 8، الحاشية 3، للتغطية.

الجدول 7- العراق: المسح النقدي، 2013-2021

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	تقديرات معدلة	تقديرات معدلة	
	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	توقعات معدلة	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل	تقديرات معدلة	تقديرات معدلة	
صافي الموجودات الأجنبية	٥١٩٦٨	٤٥٠٧٢	٥١٤٥٨	٤٤٩١٧	٥٢٨٧٠	٤٩١٥٦	٥٢١٣٠	٥٢٤٥٣	٥٢٩٧٣
منها: لدى البنك المركزي العراقي	٣٧٩٨٤	٣٧٦٥١	٣٧٤٧٤	٣٧٤٩٧	٣٩٦٢٥	٤٢١٦١	٤٠٥٨٨	٤٦٧٥٣	٤١١٠١
صافي الموجودات المحلية	٧١٠٨١	٩١٠٦٥	٦٢٢٩٠	٧٨٤٣٣	٥٤١٨٤	٦٥٥١٨	٤٦٤٢١	٥٢٣٤٣	٤١٧٩٤
المطالبات المحلية	٨٠٦٨١	١٠٥٤٧٧	٧١٧٩٠	٩٢٧٤٥	٦٣٥٨٤	٧٩٧٣٠	٥٥٧٢١	٦٧٤٥٥	٤٩١١٧
صافي المطالبات على الحكومة العامة	٣٥٩٣٧	٦٩٢٦١	٣١٤٩٤	٥٩٠٩٦	٢٧٥٣٠	٤٨٩١٥	٢٢٩٨٠	٣٨٩٢٧	١٩٣٨١
المطالبات على الحكومة العامة	٦٥٨٩٧	١٠٢٠٠٧	٦١٤٥٤	٩١٨٤١	٥٧٤٩٠	٨١٦٦١	٥٢٤٤٠	٧١٦٧٣	٤٩٣٤١
تفاصيل: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	٢٩٩٦٠	٣٢٧٤٦	٢٩٩٦٠	٣٢٧٤٦	٢٩٩٦٠	٣٢٧٤٦	٢٩٩٦٠	٣٢٧٤٦	٣٠٣٧٦
المطالبات على القطاعات الأخرى	٤٤٧٤٤	٣٦٢١٦	٤٠٢٩٥	٣٣٦٥٠	٣٦٠٥٤	٣٠٨١٥	٣٢٧٤١	٢٨٥٢٨	٢٩٧٣٦
بنود أخرى على أساس صاف	٩٦٠٠	١٤٤١٣	٩٥٠٠	١٤٣١٣	٩٤٠٠	١٤٢١٣	٩٣٠٠	١٤٠١٣	٨٠٠٠
النقد بمعناها الواسع	١٢٣٠٥٠	١٣٦١٣٧	١١٣٧٤٨	١٢٣٣٥٠	١٠٧٠٥٤	١١٤٦٧٤	٩٩٥٥١	١٠٦٧٩٦	٩٢٨٩٠
العملة خارج المصارف	٣٩٣٧٦	٤١٨٣٥	٣٧٣٢٧	٣٧٩٠٦	٣٥٣٨٨	٣٥٢٤٠	٣٥٥٨١	٣٥٢٥٨	٣٣٢٠١
الودائع القابلة للتحويل	٥٨٦٨١	٦٦١٤٠	٥٣٥٩٩	٥٩٩٢٨	٥٠٢٦٥	٥٥٧١٣	٤٤٨٦٦	٥٠١٧٥	٤١٨٦٤
ودائع أخرى	٢٤٩٨٧	٢٨١٦١	٢٢٨٢٢	٢٥٥١٦	٢١٤٨٢	٢٣٧٢١	١٩١٠٣	٢١٣١٤	١٧٨٢٥
بنود للتذكيرة:									
النقد بمعناها الواسع (النمو %)	٨,٢	١٠,٤	٦,٣	٧,٦	٧,٥	٧,٤	٧,٢	٩,٢	٤,٩
النقد بمعناها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	٤١,٩	٥٤,٥	٤١,٢	٥٢,٨	٤١,٥	٥٢,٦	٤٠,٨	٥٢,٥	٤٠,٨
سرعة تداول النقد بمعناها الواسع (بناءً على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١,٦	١,٣	١,٦	١,٣	١,٦	١,٣	١,٦	١,٣	١,٦
الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو %)	١١,٠	٧,٦	١١,٨	٩,٢	١٠,١	٨,٠	١٠,١	٦,٠	٧,٩
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	٢٢,٣	٢١,١	٢١,٨	٢١,٣	٢١,١	٢١,١	٢٠,٦	٢١,٠	١٩,٩

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.

الجدول 8 - العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي، 2013-2021
(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2021		2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014	2013			
توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	توقعات معدلة	توقعات ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج ^{1/}	سبتمبر (تقديرات)	يونيو (تقديرات)	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}			
37.984	37.651	37.474	37.497	39.625	42.161	40.588	46.753	41.101	47.645	46.416	50.694	52.675	53.208	60.350	63.332	74.647	88.544	صافي الموجودات الأجنبية
42.810	37.662	42.301	37.507	44.451	42.172	45.414	46.763	45.928	47.656	51.243	50.705	56.774	56.565	63.733	63.343	79.273	92.314	الموجودات الأجنبية
42.444	37.302	41.934	37.147	44.085	41.812	45.048	46.403	45.562	47.296	50.876	50.345	56.410	56.199	63.374	62.983	77.720	90.742	الموجودات الاحتياطية الرسمية
5.754	5.754	5.328	5.328	4.933	4.933	4.568	4.568	4.229	4.229	3.916	3.916	4.514	4.508	3.626	3.626	4.038	1.902	الذهب
35.431	31.548	35.347	31.820	37.892	36.879	39.221	41.836	40.073	43.067	45.701	46.429	51.388	51.169	59.357	59.357	72.545	86.723	أخرى
1.260	0	1.260	0	1.260	0	1.260	0	1.260	0	1.260	0	508	521	391	0	1.136	2.117	الحيازات من حقوق السحب الخاصة
366	360	366	360	366	360	366	360	366	360	366	360	364	366	360	360	1.553	1.572	ومركز الاحتياطي في الصندوق
4.826-	10-	4.826-	10-	4.826-	10-	4.826-	10-	4.826-	10-	4.826-	10-	4.099-	3.357-	3.384-	10-	4.626-	3.771-	موجودات أجنبية أخرى
37.271	42.304	33.864	34.949	28.008	25.188	22.710	15.970	17.962	9.777	12.763	5.180	8.143	7.012	2.438-	5.445-	10.311-	15.265-	الخصوم الأجنبية
30.894	36.327	28.997	33.827	27.100	31.327	25.203	27.332	23.305	23.705	17.810	17.310	13.661	11.762	2.921	3.031	600	864	صافي الموجودات المحلية
30.800	36.232	28.902	33.732	27.005	31.232	25.108	27.237	23.210	23.610	17.715	17.215	13.552	11.673	2.826	2.937	513	751	صافي المطالبات على الحكومة العامة
2.729	2.266	2.729	2.266	2.729	2.266	2.729	2.266	2.729	2.266	2.729	2.266	2.356	2.356	2.356	2.466	2.456	2.756	التقروض المقدمة للحكومة المركزية
31.937	37.828	30.039	35.328	28.142	32.828	26.245	28.833	24.347	25.206	18.847	18.811	14.179	13.225	6.225	6.225	31	0	الحيازات من حالات الخزينة المخصصة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطالبات أخرى
1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	1.066-	547-	1.435-	1.522-	1.522-	1.107-	1.895-	ودائع بالعملة المحلية
2.800-	2.796-	2.800-	2.796-	2.800-	2.796-	2.800-	2.796-	2.800-	2.796-	2.796-	2.796-	2.435-	2.473-	4.232-	4.232-	867-	109-	ودائع بالعملة الأجنبية
4.664	7.981	3.155	3.125	804-	4.135-	4.204-	9.358-	7.055-	11.924-	6.759-	10.126-	7.423-	6.264-	6.455-	6.455-	6.567-	10.797-	أدوات السياسة النقدية ^{2/}
1.712	2.004-	1.712	2.004-	1.712	2.004-	1.712	2.004-	1.712	2.004-	1.712	2.004-	1.905	1.514	1.088	2.004-	4.343-	5.331-	بنود أخرى صافية
75.255	79.955	71.338	72.445	67.633	67.349	63.298	62.723	59.063	57.422	59.179	55.874	60.818	60.220	57.888	57.888	66.231	73.259	الاحتياطي النقدي
54.008	54.215	51.179	48.034	48.187	43.840	45.007	40.398	41.414	36.004	42.548	35.593	44.577	43.143	38.585	38.585	39.884	40.630	العملة المتداولة
21.247	25.740	20.159	24.411	19.446	23.510	18.291	22.325	17.649	21.418	16.631	20.281	16.241	17.078	19.302	19.302	26.347	32.629	الاحتياطيات المصرفية
...	22	20	خصوم سائلة أخرى
5.5	10.4	5.5	7.6	6.8	7.4	7.2	9.2	0.2-	2.8	2.2	3.5-	3.4 ^{1/4}	4.0	12.6-	12.6-	9.6-	12.6	بنود للتذكرة
5.5	12.9	6.2	9.6	7.1	8.5	8.7	12.2	2.7-	1.2	10.3	7.8-	10.9 ^{1/4}	9.1	3.3-	3.3-	3.1	14.4	الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)
35.909	31.612	35.478	31.481	37.297	35.434	38.112	39.325	38.546	40.081	43.043	42.665	47.805	47.626	53.707	53.375	66.655	77.823	العملة المتداولة (النمو السنوي، %)
إجمالي موجودات النقد الأجنبي (مليون دولار أمريكي) ^{3/}																		
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.																		
1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعات الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني منته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة منته ثلاث سنوات.																		
2/ تمثل أساساً التسهيلات الدائمة ليلية واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار الأمريكي، والودائع بالعملة المحلية، وحالات البنك المركزي العراقي.																		
3/ بدأ من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب بالدولار لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة بالدولار متأتية من إيرادات النفط) في مايو/أيار 2014، وابتداء من الربع الثالث من عام 2015، تُشبه حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي في الصندوق من التعريف حسب تعليمات البنك المركزي العراقي. وأُضيفت بيانات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي وجميع المعاملات مع الصندوق في الميزانية العمومية في يونيو/حزيران 2016 مؤقتاً وهذه المسألة قيد المراجعة.																		
4/ مقارنة بنهاية يونيو/حزيران ونهاية سبتمبر/أيلول 2015، على الترتيب.																		

الجدول 9- العراق: الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة وعمليات الشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016-2019

الشروط	تاريخ إتاحة الائتمان	قيمة عملية الشراء/1		
		بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية	بملايين الدولارات الأمريكية
موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني.	في 29 يونيو/حزيران 2016 أو في تاريخ لاحق	٤٥٥,٠	٢٧,٣	٦٣٦,٢
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2016، واستكمال المراجعة الأولى بموجب الاتفاق.	في 15 سبتمبر/أيلول 2016 أو في تاريخ لاحق	٤٥٥,٠	٢٧,٣	٦٣٦,٢
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، واستكمال المراجعة الثانية بموجب الاتفاق.	في 15 إبريل/نيسان 2017 أو في تاريخ لاحق	٥٨٤,٢	٣٥,١	٨١٩,٦
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2017، واستكمال المراجعة الثالثة بموجب الاتفاق.	في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2017 أو في تاريخ لاحق	٥٨٤,٢	٣٥,١	٨١٩,٦
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2017، واستكمال المراجعة الرابعة بموجب الاتفاق.	في 15 إبريل/نيسان 2018 أو في تاريخ لاحق	٥٨٤,٢	٣٥,١	٨٢٢,٠
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2018، واستكمال المراجعة الخامسة بموجب الاتفاق.	في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2018 أو في تاريخ لاحق	٥٨٤,٢	٣٥,١	٨٢٢,٠
الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2018، واستكمال المراجعة السادسة بموجب الاتفاق.	في 15 إبريل/نيسان 2019 أو في تاريخ لاحق	٥٨٤,٢	٣٥,١	٨٢٤,٩
	مجموع المبالغ المتاحة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني	٣٨٣١,٠	٢٣٠,٣	٥٣٨٠,٤

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ طلب اتفاق الاستعداد الائتماني اشتمل على 12 عملية مراجعة ربع سنوية و13 عملية مشتريات: راجع الجدول 10 من التقرير القطري رقم 16/225 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الجدول 10 - العراق: مؤشرات الائتمان من صندوق النقد الدولي، 2015-2021

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
صفر	صفر	٥٨٤	١١٦٨	١١٦٨	٩١٠	٨٩١	المبالغ المنصرفة من الائتمان الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
صفر	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009						
صفر	% من حصة العضوية في الصندوق (القديمة)						
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٩١	أداة التمويل السريع، 2015
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٥	% من حصة العضوية في الصندوق (القديمة)
صفر	صفر	٥٨٤	١١٦٨	١١٦٨	٩١٠	صفر	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016
صفر	صفر	٣٥	٧٠	٧٠	٥٥	صفر	% من حصة العضوية في الصندوق (الحالية)
١٣٠٦	١١٣٧	٥٧٧	١٦٤	٣٢	٤٧	٤٣٢	الالتزامات (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧	٤٢٧	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009 (المجموع)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧	٤٢٣	المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني /1
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	مجموع الرسوم والفائدة
١	٣٣٧	٤٥٣	١٢١	١٠	٧	٥	أداة التمويل السريع، 2015 (المجموع)
صفر	٣٣٤	٤٤٦	١١١	صفر	صفر	صفر	المبالغ المسددة في إطار أداة التمويل السريع /1
١	٢	٧	١٠	١٠	٧	٥	مجموع الرسوم والفائدة
١٣٠٦	٨٠١	١٢٤	٤٣	٢٢	٢	صفر	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016 (المجموع)
١٢٧٤	٧٤٧	٥٧	صفر	صفر	صفر	صفر	المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني /1
٣١	٥٤	٦٧	٤٣	٢٢	٢	صفر	مجموع الرسوم والفائدة
٧٨	٤٨	٧	٣	١	صفر	صفر	% من حصة العضوية في الصندوق (الحالية)
							مجموع الالتزامات كنسبة مئوية من:
٣	٣	١	صفر	صفر	صفر	١	الصادرات من السلع والخدمات
٢	٢	١	صفر	صفر	صفر	١	الدين العام الخارجي
٥	٥	٢	١	صفر	صفر	١	إجمالي الاحتياطيات
١	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	إجمالي الناتج المحلي
١١٠	٩٦	٤٩	١٤	٣	٤	٣٦	حصة العضوية في الصندوق (القديمة)
٧٩	٦٨	٣٥	١٠	٢	٣	٣	حصة العضوية في الصندوق (الحالية)
١٧٥٣	٣٠٢٧	٤١٠٨	٤٠٢٧	٢٩٧٠	١٨٠١	٩٢٨	الائتمان القائم الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009
صفر	صفر	٣٣٤	٧٨٠	٨٩١	٨٩١	٨٩١	أداة التمويل السريع، 2015
١٧٥٣	٣٠٢٧	٣٧٧٤	٣٢٤٧	٢٠٧٨	٩١٠	صفر	اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016
							مجموع الائتمان القائم الممنوح من الصندوق كنسبة مئوية من:
٤	٧	١٠	٨	٥	٣	١	الصادرات من السلع والخدمات
٣	٥	٧	٧	٦	٤	٢	الدين العام الخارجي
٧	١٢	١٦	١٥	١١	٦	٢	إجمالي الاحتياطيات
١	٢	٣	٣	٢	١	١	إجمالي الناتج المحلي
١٤٧	٢٥٥	٣٤٦	٣٣٩	٢٥٠	١٥٢	٧٨	حصة العضوية في الصندوق (القديمة)
١٠٥	١٨٢	٢٤٧	٢٤٢	١٧٨	١٠٨	١٠٨	حصة العضوية في الصندوق (الحالية)
							المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
							/1 تسدد المدفوعات بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع وفق جدول التزامات خدمة الدين.

الجدول 11 - العراق: مجموع الاحتياجات والموارد التمويلية، 2016-2019
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

2019	2018	2017	2016	
٣,٨-	١١,٠-	١٣,٤-	١٤,٢-	1- مجموع الاحتياجات التمويلية
٣,٢	٤,٥	١٣,٤	١٤,٢	2- مجموع التمويل المتاح
٢,٥	١,٧	٥,٧	١٥,٦	محلي
٣,٨	٣,٠	٦,٥	١١,٢	حوالات خزانة وسندات
١,٦	١,٦	٤,٧	١٠,٧	منها مشتريات البنك المركزي العراقي
١,٤-	١,٤-	٠,٧-	٤,٣	تمويل آخر 1/
٠,٧	٢,٨	٧,٧	١,٤-	خارجي
٠,٨	١,٩	٥,٣	٣,٠	قروض للموازنة
٠,٨	١,٩	٢,٨	٢,٧	المؤسسات المالية الدولية
٠,٨	١,٦	١,٦	١,٣	صندوق النقد الدولي (اتفاق الاستعداد الائتماني)
صفر	صفر	١,٠	١,٠	البنك الدولي
صفر	٠,٢	٠,٢	٠,٥	مجموعة السبعة (كندا واليابان والمملكة المتحدة)
صفر	صفر	٠,٥	٠,٢	ثنائي
صفر	صفر	صفر	٠,٢	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
صفر	صفر	٠,٥	صفر	فرنسا
صفر	صفر	٢,٠	صفر	سندات يوروبوند (ضمان وبدون ضمان من الحكومة الأمريكية)
٢,١	٢,٤	٣,٦	٢,٠	قروض للمشروعات 2/
صفر	صفر	١,٥	١,٣	الولايات المتحدة
٢,١	٢,٤	٢,١	٠,٧	أخرى
٢,٣-	١,٤-	١,٢-	٦,٤-	تمويل آخر 3/
٠,٦	٦,٥	صفر	صفر	3- فجوة التمويل
				بنود للتذكير:
				إجمالي الاحتياجات الدولية
٣٧,٣	٣٨,١	٣٨,٥	٤٣,٠	بمليارات الدولارات الأمريكية
٥,٦	٥,٨	٥,٩	٦,٧	بعدد أشهر الواردات
١١٨٢	١١٨٢	١١٨٢	١١٨٠	سعر الصرف، متوسط

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يشمل القروض من المصارف التجارية وسحب الودائع واستهلاك الديون والمتأخرات.

2/ يشمل القروض للمشروعات من إيطاليا وألمانيا وغيرها (جدول النص 3).

3/ يشمل استهلاك الديون والحسابات مستحقة الدفع والمتأخرات.

الجدول 12 - العراق: مؤشرات كفاية الاحتياطيات، 2013-2019

2019	2018		2017		2016		2015		2014	2013		
توقعات معدلة	توقعات	توقعات معدلة	توقعات	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل ^{1/}	البرنامج المعدل	البرنامج المعدل ^{1/}	تقديرات معدلة	تقديرات ^{1/}			
٣٧,٣	٣٥,٤	٣٨,١	٣٩,٣	٣٨,٥	٤٠,١	٤٣,٠	٤٢,٧	٥٣,٧	٥٣,٤	٦٦,٧	٧٧,٨	الاحتياطيات بمليارات الدولارات الأمريكية ^{2/}
٥,٦	٥,٩	٥,٨	٦,٧	٥,٩	٧,٠	٦,٧	٧,٨	٩,٦	٩,٩	١٠,٩	١٠,٨	الاحتياطيات بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات
٤١٩	٣٨٣	٥٨٧	٥١٥	٦٩٦	٧٨٥	٩٣٤	٩٩١	٦١٨	٦٧٣	٣٢٩٧	٣٦١٥	الاحتياطيات كنسبة مئوية من خدمة الدين الخارجي التي تُستحق
٦٥,٢	٦٢,١	٧١,٢	٧٤,٠	٧٧,١	٨٢,٤	٨٥,٨	٩٠,١	١٠٨,٢	١٠٧,٥	١١٧,٣	١٢٣,٩	الاحتياطيات كنسبة مئوية من الاحتياطي النقدي
٤١,٢	٣٦,٥	٤٥,٣	٤٣,٥	٤٩,٠	٤٨,٤	٥٧,٤	٥٥,٠	٧٤,٣	٧٣,٩	٨٣,٩	١٠١,٥	الاحتياطيات كنسبة مئوية من النقود بمعناها الواسع
١١٩	١١٤	١٢٩	١٣٣	١٣٧	١٤٥	١٦٠	١٦٢	١٨٨	١٩٥	٢١٧	٢٥٩	الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات ^{3/4}
١٠٤	٨٨	١١٢	١٠٣	١١٩	١١٢	١٤٢	١٢٨	١٤٧	١٢٥	الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي المعزز لكفاية الاحتياطيات ^{5/}
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.												
1/ التقرير القطري رقم 16/225 عن العراق الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان: المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات، مع تعديل مسار الفجوة التمويلية لتعكس التمويل غير المحدد وحسب، عند صدور الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات.												
2/ اعتبارا من 2014، يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي المتأتية من الإيرادات النفطية.												
3/ الاحتياطيات في حدود 100-150% من مقياس كفاية الاحتياطيات تعتبر كافية. ومقياس كفاية الاحتياطيات هو الحاصل المرجح لإيرادات التصدير والنقود بمعناها الواسع والدين قصير الأجل ورصيد الخصوم الأخرى.												
4/ رصيد الخصوم الأخرى ثابت عند مستواه في عام 2012 نظرا لعدم توافر بيانات عن وضع الاستثمار الدولي للعراق في السنوات اللاحقة. وقد يؤدي ذلك إلى عدم دقة البيانات، لا سيما في السنوات اللاحقة.												
5/ الاحتياطيات في حدود 100-150% من مقياس كفاية الاحتياطيات المعزز تعتبر كافية. ويتضمن هذا المقياس المعزز حدا إضافيا لمراعاة احتمال تراجع أسعار النفط عن المستوى المتوقع.												

المرفق الأول - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي

تحسنت آفاق الدين في ظل السيناريو الأساسي للمراجعة الأولى تحسناً كبيراً منذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني في يوليو/تموز 2016. ويرتبط ذلك في معظمه بتوقعات تحسن سعر النفط وآفاق المالية العامة في 2016 وما بعده، وتعديلات البيانات التي تتطوي على ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وأدى تحسن آفاق المالية العامة إلى جانب تراجع إقبال المستثمرين على الدين المحلي إلى الحد من الاقتراض الجديد في 2016 وعلى المدى المتوسط. ويُتوقع أن يصل مجموع الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في ذروته إلى 63% (كان من قبل 85%) في 2018 قبل أن يبدأ في الاتجاه نحو الهبوط، ليصل إلى 53% من إجمالي الناتج المحلي في 2021. ويُتوقع ارتفاع الدين الخارجي إلى 38% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وأن يصل إلى مستوى ذروة تبلغ 40% (كانت من قبل 49%) من إجمالي الناتج المحلي في 2018 وأن يتراجع إلى 31% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية فترة التنبؤ. وسيظل العراق قادراً على الاستمرار في تحمل ديونه في الأجل المتوسط شريطة تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة الموصى بها. ومع ذلك، فإن استمرارية القدرة على تحمل الدين تواجه مخاطر يفرضها تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة، وارتفاع مستوى الدين الخارجي، وإجمالي الاحتياجات التمويلية (على الرغم من أنها انخفضت إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 29% من قبل) والتأثر بالصدمات الكلية. وتراجع المخاطر بدرجة طفيفة لأن نحو ثلث إجمالي الاحتياجات التمويلية ينشأ من قيام المصارف المملوكة للدولة بتمديد الدين قصير الأجل بينما حوالي 60% من الدين الخارجي يتكون من متأخرات موروثة لا يزال يتعين إعادة هيكلتها على أساس شروط نادي باريس.

1- انخفض مسار الدين متوسط الأجل في ظل السيناريو الأساسي بنحو 22 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ الموافقة على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني في يوليو/تموز 2016 نتيجة أوجه التحسن في كل من إجمالي الناتج المحلي ومسارات الدين. ويصل مجموع الدين العام الآن إلى ذروة نسبتها 63% من إجمالي الناتج المحلي (85% من إجمالي الناتج المحلي في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين السابق) وينخفض إلى 53% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 (75% من إجمالي الناتج المحلي في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين السابق). وهذا التحسن في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الذي تبلغ نسبته 22% من إجمالي الناتج المحلي يرجع بنسبة 60% إلى الانخفاض في مسار الدين الاسمي، وترجع النسبة المتبقية إلى الارتفاع في مسار إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وحُقِّض مستوى بداية رصيد الدين في عام 2015 (بمقدار 2.4 مليار دولار، أو 2%) بسبب إلغاء العد المزدوج. وتحسن مسار الدين الاسمي في السنوات اللاحقة بسبب تخفيض توقعات عجز الموازنة. وحُقِّضت توقعات عجز الموازنة بشكل كبير في عام 2016 (بنسبة 36% بالقيمة الاسمية) بسبب تعديل توقعات الإيرادات النفطية بالزيادة، والحد من الإنفاق العام الناجم عن عدم القدرة على تعبئة تمويل محلي بالقدر الوارد في البرنامج وتأجيل التمويل من الجهات المانحة من عام 2016 إلى عام 2017. وحُقِّضت توقعات عجز الموازنة في السنوات اللاحقة بسبب رفع توقعات الإيرادات النفطية: رُفع إنتاج النفط بنسبة 6% في عام 2016 والسنوات اللاحقة في ضوء النتائج حتى الآن، ورفعت توقعات أسعار النفط بما يقرب من 2.2 دولار للبرميل في المتوسط على امتداد فترة التوقعات، بما يتماشى مع أحدث افتراضات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وارتفع إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة 14% في عام 2015 بسبب زيادة التوقعات بشأن البناء وإنتاج النفط في كردستان، ومخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وارتفع أيضاً في السنوات اللاحقة بما يتماشى مع زيادة التوقعات بشأن إجمالي الناتج المحلي النفطي.

2- ومن المتوقع أن يرتفع الدين خلال فترة البرنامج، ويصل في ذروته إلى 134 مليار دولار أمريكي في عام 2019 وينخفض إلى 131 مليار دولار أمريكي في عام 2021 اتساقاً مع تطور رصيد المالية العامة. وستكون هناك حاجة إلى

الحصول على قروض جديدة معظمها محلي لتمويل عجز المالية العامة الكبير في 2016 و 2017 و 2018، وتمويل عجز أصغر في 2019. وسيؤدي ذلك إلى بلوغ مجموع رصيد الدين إلى ذروة تعادل 134 مليار دولار أمريكي (61% من إجمالي الناتج المحلي) في عام 2019. وسوف تسهم فوائض المالية العامة وتسديد المبالغ الكبيرة في السنوات اللاحقة في خفض رصيد الدين إلى 131 مليار دولار أمريكي (53% من إجمالي الناتج المحلي) بحلول عام 2021. ويقل ذلك أيضا من احتياجات العراق الكلية من التمويل بشكل كبير على المدى المتوسط. ومتوسط الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط (16% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 29% من إجمالي الناتج المحلي من قبل) يتجاوز قليلا المستوى الحدي للمخاطر العالية البالغ 15% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك يرجع تخفيف المخاطر إلى أن الديون قصيرة الأجل تتكون في معظمها من حوالات خزانة في حيازة المصارف المملوكة للدولة وتُخصم لدى البنك المركزي، مما يحد من مخاطر عدم التمديد.

3- ومن المتوقع أن يتحول تكوين الديون نحو الدين المحلي على المدى المتوسط. ويُتوقع ارتفاع الدين المحلي من 18% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 إلى 24% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 مع تلبية معظم الاحتياجات التمويلية هذا العام عن طريق قروض مصرفية والتمويل النقدي غير المباشر من خلال عمليات الإقراض في مصرفي الرشيد والرافدين. ونظرا لأن تسديد المدفوعات في 2016، وخاصة المتأخرات الخارجية، سيتجاوز التمويل الخارجي الجديد، سيحقق استقرار مستوى رصيد الدين الخارجي عند حوالي 66 مليار دولار أمريكي (38% من إجمالي الناتج المحلي). ويشمل ذلك متأخرات خارجية تبلغ 41 مليار دولار تراكمت في ظل حكومة ما قبل عام 2003 ولا تزال قيد التفاوض. ويتعين تسوية المتأخرات الخارجية بالشروط التي حددها اجتماع نادي باريس عام 2004 حيث اتفق على تخفيض صافي القيمة الحاضرة للدين بنسبة 80%. وحسب الفرضيات المتحفظة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، لن تُسوى هذه المتأخرات أثناء فترة التوقعات. وإذا انخفضت المتأخرات الخارجية إلى 20% من المبلغ الأصلي البالغ 41 مليار دولار أمريكي، ستتنخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 61% إلى 43% في عام 2016 وتصل في ذروتها إلى 47% في عام 2018 قبل أن تنخفض إلى نحو 40% في نهاية أفق التنبؤات.

4- وكانت القيم الوسيطة لأخطاء التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية كبيرة في حالة العراق مقارنة بالبلدان الأخرى. والسبب وراء ذلك هو أجواء عدم اليقين المحيطة بآفاق أسعار النفط، والصراع وأجه الضعف في البيانات. وكانت التنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي في الغالب شديدة التفاؤل. ويؤكد ذلك وجود مخاطر من عدم اكتمال تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة المقررة في ظل البرنامج، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار الارتفاع في مستويات الدين.

5- وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى أن نسبة ديون العراق واحتياجاته التمويلية عرضة للتأثر بالصدمات. فمجموع دين العراق مُعرّض بصفة خاصة لصدمة في النمو ولكن تفاقم وضع الرصيد الأولي أو حدوث صدمة في أسعار الفائدة سيؤدي كذلك إلى حدوث ارتفاع كبير في الديون والاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

- صدمة النمو: إذا انخفضت معدلات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقعة بمقدار انحراف معياري واحد (مما يعني انخفاض النمو الحقيقي بمقدار 4 نقاط مئوية في 2017 و 2018)، ستصل نسبة الدين إلى ذروة تبلغ 76% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 قبل أن تنخفض تدريجيا إلى 64% في 2021.

- **صدمة الرصيد الأولي:** يفترض هذا السيناريو تدهور الرصيد الأولي بمقدار 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في 2017 و2018. وستؤدي زيادة العجز إلى وصول نسبة الدين إلى ذروة تبلغ 70% في 2018 ثم تنخفض إلى 59% بنهاية فترة التنبؤات.
 - **صدمة أسعار الفائدة الحقيقية:** تؤدي زيادة مقدارها 10 نقاط مئوية في أسعار الفائدة الحقيقية إلى وصول نسبة الدين إلى ذروة تبلغ 64% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 و2019 ثم تنخفض إلى 59% في 2021¹.
 - **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة 30% في 2017 سيجعل مجموع الدين العام يصل إلى ذروة تبلغ 73% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 ثم ينخفض إلى 61% في 2021.
 - **صدمة مُركبة:** تؤدي هذه الصدمات مجتمعة إلى وصول الدين إلى ذروة تبلغ 90% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وسوف يتراجع الدين إلى 84% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية الأفق الزمني للتنبؤات.
- 6- وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي إلى أن نسبة الدين الخارجي في العراق تتأثر كذلك بالصدمات. وبينما مسار الدين الخارجي في العراق لن يرتفع إلا بصورة هامشية كرد فعل في مواجهة صدمة في أسعار الفائدة أو صدمة في النمو، فإن وقوع صدمة في الحساب الجاري وانخفاض سعر الصرف الحقيقي سيؤديان إلى ارتفاع كبير في الدين الخارجي.
- **صدمة الحساب الجاري غير المرتبطة بالفائدة:** يؤدي ارتفاع الحساب الجاري ما عدا مدفوعات الفائدة بمقدار نصف انحراف معياري كل عام بدءاً من 2017 فصاعداً إلى وصول الدين الخارجي إلى مستوى ذروة يبلغ 49% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 قبل أن ينخفض إلى 47% في 2021.
 - **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة 30% في 2017 إلى وصول الدين الخارجي إلى ذروة تبلغ 50% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 ثم ينخفض إلى 38% بحلول عام 2021.
 - **صدمة مُركبة:** إن حدوث صدمة مقدارها ربع انحراف معياري في أسعار الفائدة الحقيقية ومعدل النمو والحساب الجاري من شأنه أن يرفع نسبة الدين الخارجي إلى 45% في 2019 و41% بنهاية فترة التوقعات.

¹ تستند منهجية تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين من خلال توليد صدمات أسعار الفائدة إلى مخفضات إجمالي الناتج المحلي وليس إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين. ونظراً لأن هذه المنهجية المعتادة تولد صدمة كبيرة للغاية في حالة العراق، جرى العمل على تهيئة الصدمة بحيث تسبب ارتفاعاً أكثر اعتدالاً يبلغ 10% في سعر الفائدة الحقيقي.

الشكل البياني 1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - تقييم المخاطر

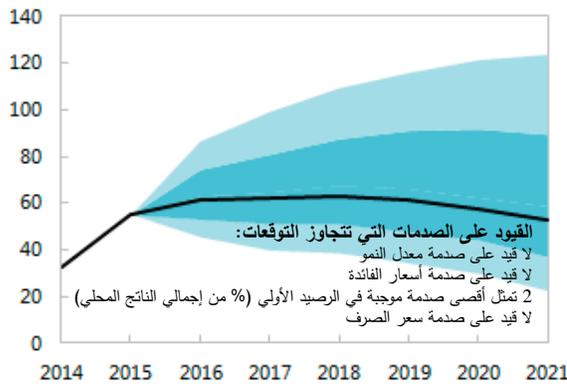
خريطة حرارية

صدمة نمو إجمالي	صدمة سعر	صدمة أسعار الفائدة	صدمة الرصيد	صدمة نمو إجمالي	مستوى الدين/1
الناتج المحلي الحقيقي	الصرف	الحقيقية	الأولي	الناتج المحلي الحقيقي	إجمالي الاحتياجات التمويلية/2
صدمة نمو إجمالي	صدمة سعر	صدمة أسعار الفائدة	صدمة الرصيد	صدمة نمو إجمالي	خصائص الدين/3
الناتج المحلي الحقيقي	الصرف	الحقيقية	الأولي	الناتج المحلي الحقيقي	
تصورات السوق	الدين العام في حيازة	التغير في نسبة	الاحتياجات	تصورات السوق	
التمويلية الخارجية	غير مقيمين	الدين قصير الأجل	التمويلية الخارجية	التمويلية الخارجية	
الدين بالعملات الأجنبية					

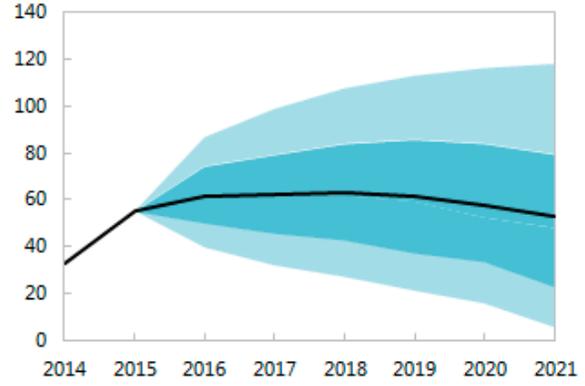
تطور الكثافات التنبؤية لإجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)

السيناريو الأساسي: المتينات: 90-75 المئين 75-25 المئين 25-10 المئين

التوزيع المقيد (غير المتماثل)



التوزيع المتماثل



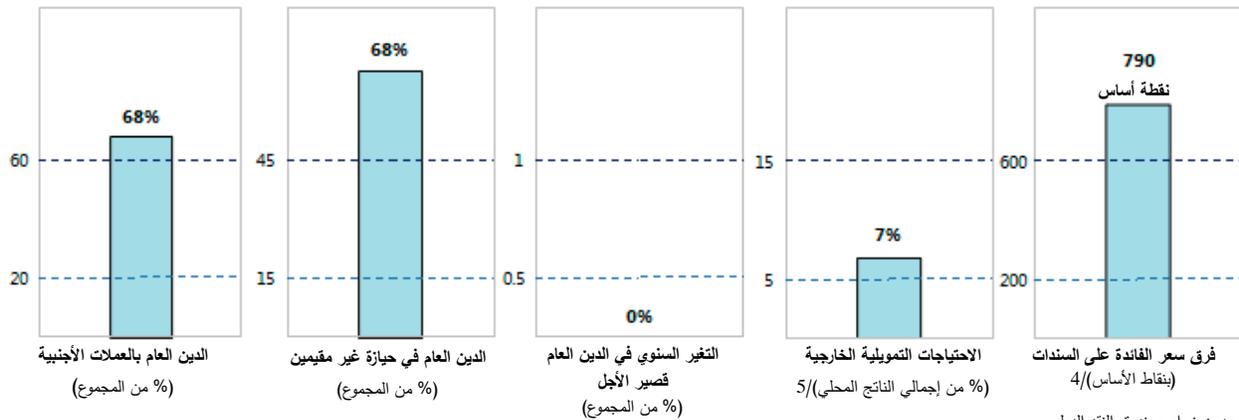
مواطن الضعف في خصائص الدين

(مؤشرات مقابل القواعد المعيارية لتقييم المخاطر، في 2015)

--- الحد الأعلى للإنذار المبكر

-- الحد الأدنى للإنذار المبكر

العراق



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تُظل الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المقياس المرجعي لعبء الدين البالغ 70% في ظل الصدمة المحددة أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوز هذا المقياس في ظل الصدمة المحددة ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوزه في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار القدرة على تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

2/ تُظل الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المقياس المرجعي لإجمالي الاحتياجات التمويلية البالغ 15% في ظل الصدمة المحددة أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المحددة ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوز المعيار في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار القدرة على تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

3/ تُظل الخانة باللون الأخضر إذا كانت القيمة الفُتورية أقل من المقياس المرجعي الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة الفُتورية تتجاوز المقياس المرجعي الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة الفُتورية تقع بين المقياس المرجعي الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وفي حالة عدم توافر البيانات أو كان المؤشر غير ذي صلة، تُترك الخانة باللون الأبيض.

والمقياس المرجعي الأدنى والمقياس المرجعي الأعلى لتقييم المخاطر هما:
200 و600 نقطة أساس لفرق أسعار الفائدة على السندات؛ و5% و15% من إجمالي الناتج المحلي للاحتياجات التمويلية الخارجية؛ و0.5% و1% للتغير في نسبة الدين قصير الأجل؛ و15% و45% للدين العام في حيازة غير مقيمين؛ و20% و60% لنسبة الدين المقوم بعملة أجنبية.

4/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس)، متوسط الثلاثة أشهر الأخيرة، 22 يوليو/تموز 2016 حتى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

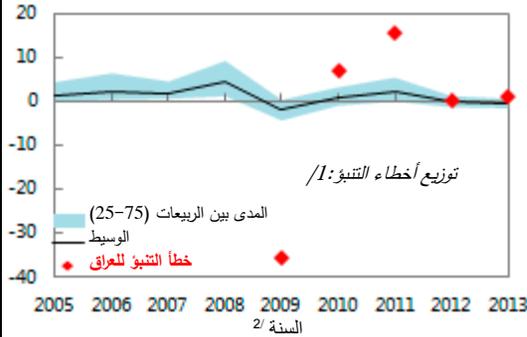
5/ تُعرّف الاحتياجات التمويلية الخارجية بأنها مجموع عجز الحساب الجاري، واستهلاك مجموع الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، ومجموع الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الشكل البياني 2- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - مدى واقعية الافتراضات الأساسية

سجل التنبؤات، مقابل كافة البلدان

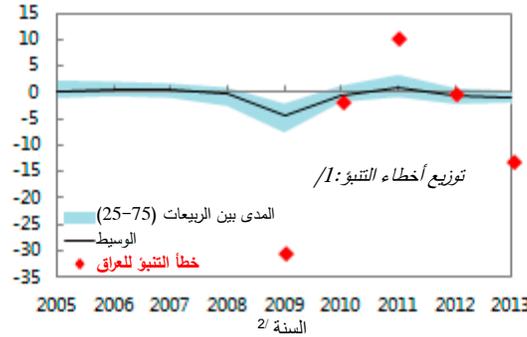
التضخم (مخفض)
(%، فعلي - توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2013-2005:
مرتبة مئينية قدرها:

1.25
%51



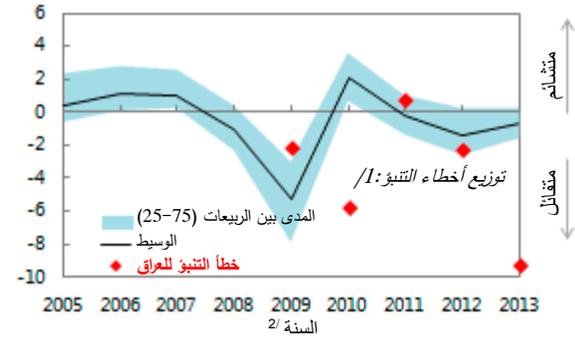
الرصيد الأولي
(% من إجمالي الناتج المحلي، فعلي - توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2013-2005:
مرتبة مئينية قدرها:

1.74-
%20

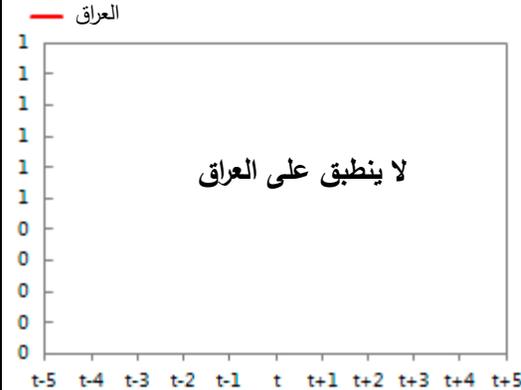


نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%، فعلي - توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2013-2005:
مرتبة مئينية قدرها:

2.28-
%2

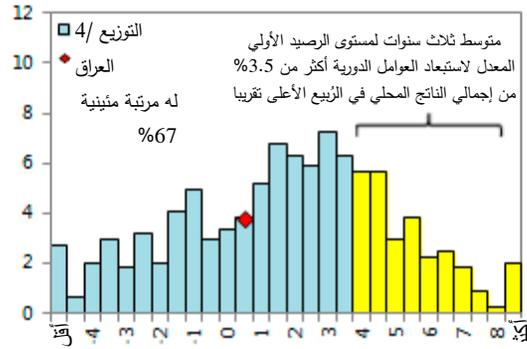
تحليل دورات الانتعاش - الكساد³

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%)

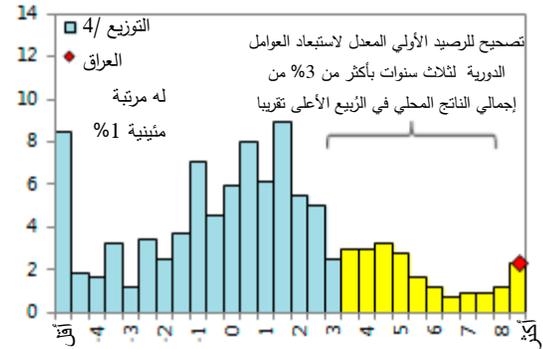


تقييم مدى واقعية تصحيح أوضاع المالية العامة المتوقع

متوسط ثلاث سنوات لمستوى الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد
العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



تصحيح يمتد ثلاث سنوات في الرصيد الأولي
المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التوزيع الانتشاري يتضمن كافة البلدان، وتشير المرتبة المئينية إلى كافة البلدان.

2/ التوقعات الواردة في عدد الربع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للعام السابق.

3/ لا ينطبق على العراق، لأنه لا يستوفي معيار فجوة الناتج الموجبة أو معيار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

4/ البيانات تغطي المشاهدات السنوية من 1990 حتى 2011 للاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة التي تزيد ديونها عن 60% من إجمالي الناتج المحلي. نسبة العينة على المحور الرأسي.

الجدول 1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{1/}

توقعات

فعلية

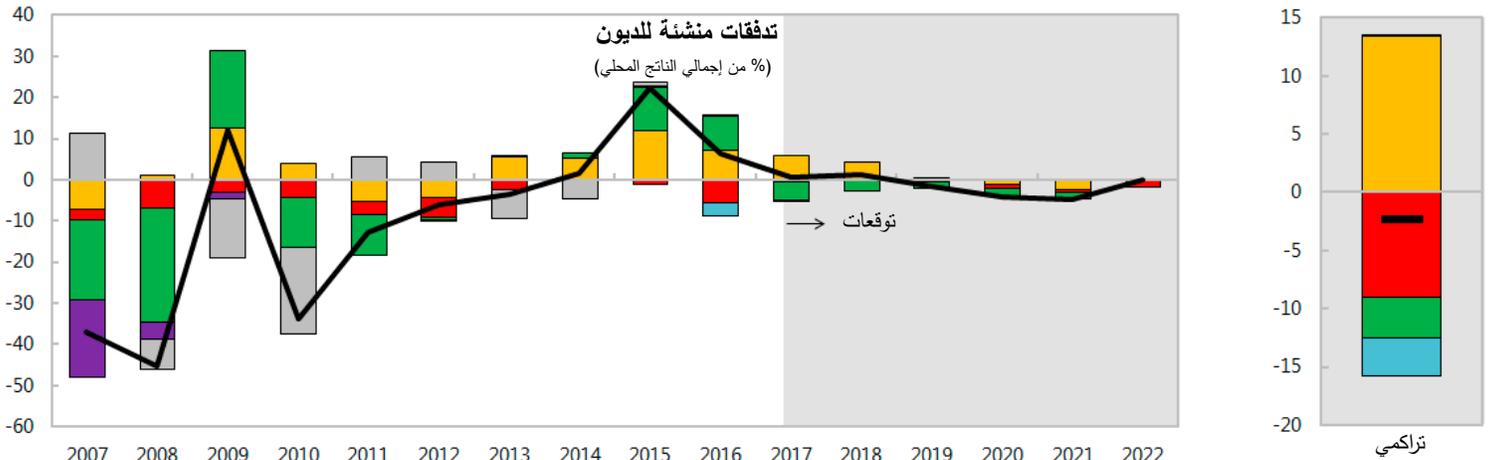
حسب الوضع في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016

742	فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	فروق أسعار الفائدة على السندات (نقاط الأساس) ^{3/}
745	مدادات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (نقاط الأساس)	
	التصنيفات	الأجنبية
	المحلية	
	موديز	لا يوجد
	ستاندر أند بور	B-
	فيتش	B-
	لا يوجد	

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013-2005 ^{2/}	
إجمالي الدين العام الاسمي	٥٢,٦	٥٧,٣	٦١,٣	٦٣,١	٦١,٩	٦١,٤	٥٤,٩	٣٢,٦	92.0	
إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام	١٦,٨	١٢,٢	١٢,٨	١٥,٥	١٦,٢	٢٠,٣	١١,٥	٤,٧	0.0	
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	١,٥	١,٤	١,١	٠,٧	١,١	١,٠٢	2.9	0.1	6.3	
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	٥,٠	٥,٤	٤,٧	٦,٤	٩,٧	-١١,٥	23.4-	2.6-	14.2	
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	٦,٦	٦,٩	٥,٩	٧,٢	١٠,٩	-٦,٤	21.2-	2.5-	21.3	
سعر الفائدة الفعلي (%) ^{4/}	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	1.5	0.8	0.8	

المساهمة في تغيرات الدين العام

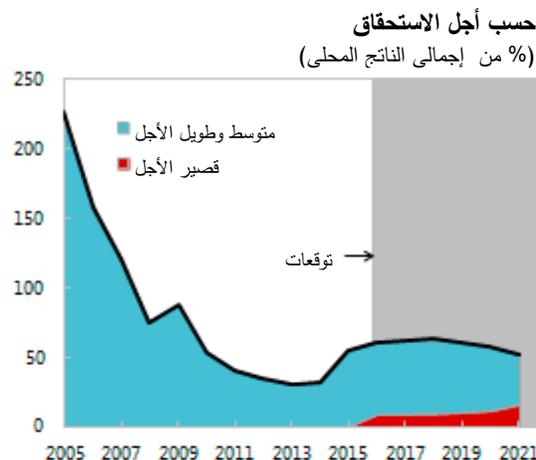
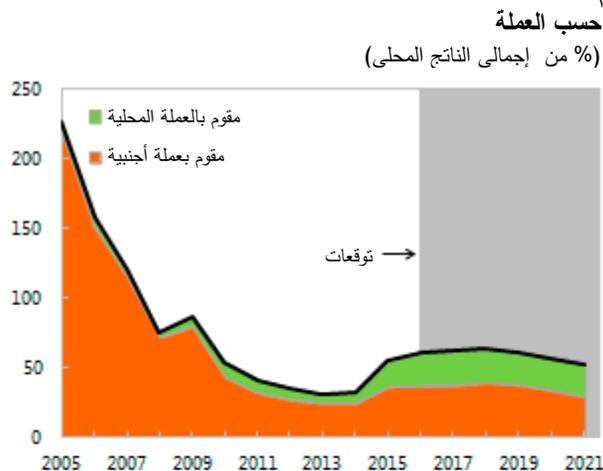
	توقعات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013-2005		
الرصيد الأولي	تراكمي	٢,٣-	٤,٧-	٤,٠-	١,٨-	١,٢	٠,٥	٦,٥	٢٢,٣	١,٥	18.1-	التغير في إجمالي دين القطاع العام
المحقق لاستقرار الدين ^{9/}		٢,٤-	٤,٧-	٤,٠-	١,٨-	١,٢	٠,٥	٦,٤	٢١,٤	٦,٢	13.9-	التدفقات المحددة المنشئة للدين
2.2-		١٣,٤	٢,٥-	١,٤-	٠,٤	٤,٢	٥,٧	٧,٠	١١,٧	٥,١	0.8	العجز الأولي
		٢٠٢,٤	٣٢,٥	٣٣,٥	٣٤,٣	٣٥,١	٣٤,٨	٣٢,٢	٣٠,٢	٣٩,١	48.2	الإيرادات والمنح الأولية (عدا الفائدة)
		٢١٥,٨	٣٠,٠	٣٢,١	٣٤,٧	٣٩,٣	٤٠,٥	٣٩,٣	٤١,٨	٤٤,٣	49.0	التدفقات الأولية (عدا الفائدة)
		١٢,٥-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٢-	٣,٠-	٥,٠-	٢,٥	٩,٨	١,١	14.7-	ديناميكية الدين التلقائية ^{5/}
		١٢,٥-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٢-	٣,٠-	٥,٠-	٢,٥	٩,٤	١,١	11.1-	فروق أسعار الفائدة والنمو ^{6/}
		٣,٥-	١,٤-	١,٨-	١,٥-	٢,٥-	٤,٤-	٨,٢	١٠,٦	١,١	7.2-	منها: سعر الفائدة الحقيقي
		٩,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	٥,٨-	١,٢-	٠,٠	3.9-	منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
		٠,٤	٠,٠	3.5-	انخفاض سعر الصرف ^{7/}
		٣,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٣,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	0.0	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين
		٣,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٣,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	0.0	التدفقات الأخرى (+ تخفيض الاحتياجات التمويلية)
		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	0.0	(سالية)
		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	0.0	الالتزامات الاحتمالية
		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	0.0	يرجى التحديد (2) (مثلا، تدفقات دين أخرى) (+زيادة)
		٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٩	٤,٧-	4.2-		القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الموجودات ^{8/}



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ يُعرّف القطاع العام بأنه الحكومة العامة.
2/ بناء على البيانات المتاحة.
3/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس).
4/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
5/ يتم اشتقاقها على أنها $[r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)] / (1+g+\pi+g\pi)$ مضمرة في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة الاسمي الفعلي؛ π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a = نسبة الدين المقوم بالعملات الأجنبية؛ و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياساً بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملية المحلية).
6/ تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم 5 حيث $r - \pi(1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي هي g .
7/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية 5 حيث $ae(1+r)$.
8/ يشمل التغيرات في الموجودات وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
9/ تفترض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) تظل عند مستوى آخر سنة من سنوات التوقعات.

الشكل البياني 3- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

تكوين الدين العام

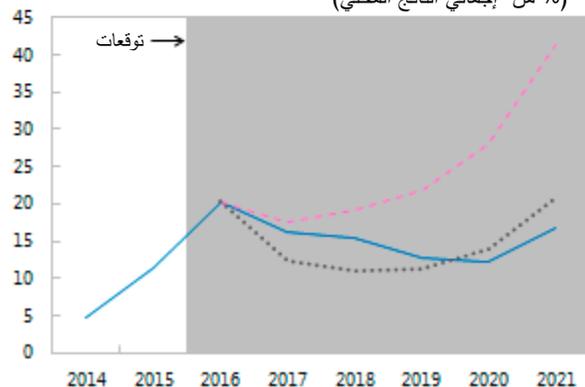
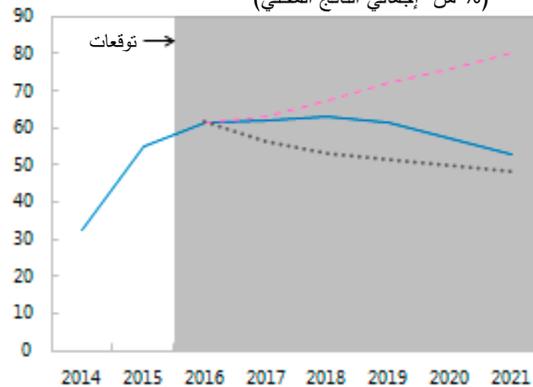


السيناريوهات البديلة

الرصيد الأولي الثابت

السيناريو التاريخي

السيناريو الأساسي

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)إجمالي الدين العام الاسمي 1/
(% من إجمالي الناتج المحلي)الفرضيات الأساسية
(%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	السيناريو التاريخي	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السيناريو الأساسي
٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨	١٠,٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٥	١,٤	١,١	٠,٧	١,١	١٠,٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٥,٠	٥,٤	٤,٧	٦,٤	٩,٧	١١,٥-	التضخم	٥,٠	٥,٤	٤,٧	٦,٤	٩,٧	١١,٥-	التضخم
٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٧,٠-	الرصيد الأولي	٢,٥	١,٤	٠,٤-	٤,٢-	٥,٧-	٧,٠-	الرصيد الأولي
٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٨	٢,٠	سعر الفائدة الفعلي	٢,٥	٢,٣	٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	سعر الفائدة الفعلي
						سيناريو الرصيد الأولي الثابت							سيناريو الرصيد الأولي الثابت
						نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي							نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
						التضخم							التضخم
						الرصيد الأولي							الرصيد الأولي
						سعر الفائدة الفعلي							سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 4- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

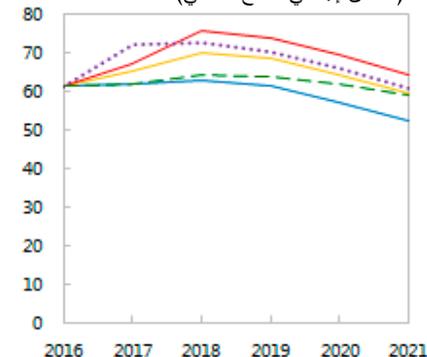
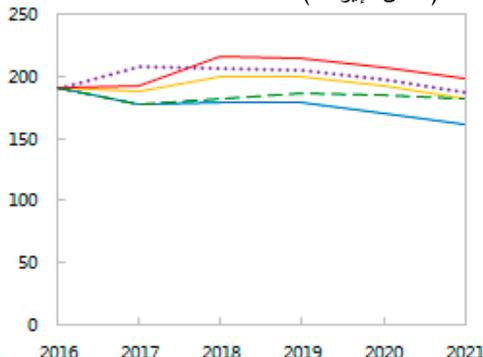
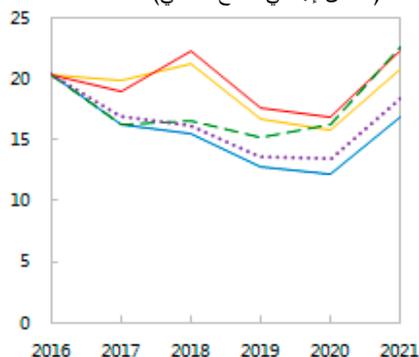
اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية

صدمة سعر الفائدة الحقيقي

صدمة الرصيد الأولي
صدمة سعر الصرف الحقيقي

السيناريو الأساسي

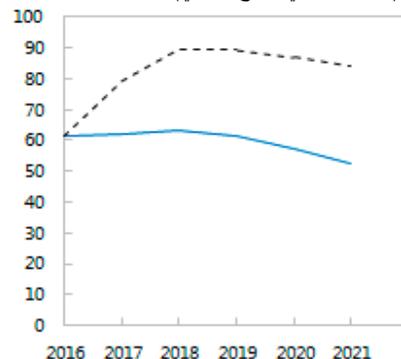
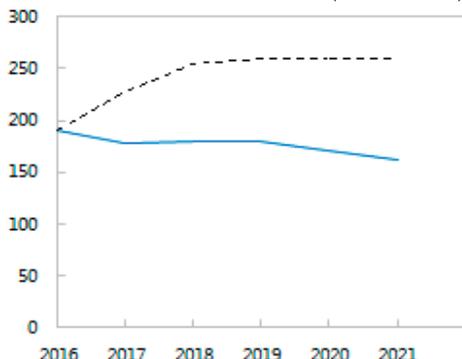
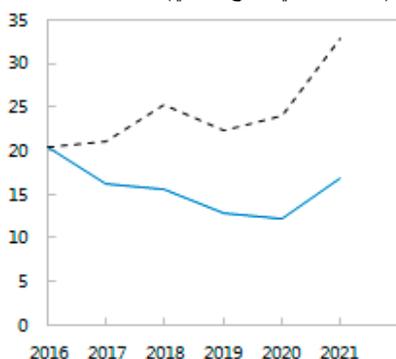
صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)إجمالي الدين العام الاسمي
(% من الإيرادات)إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)

اختبارات إضافية للقدرة على تحمل الضغوط

صدمة مالية كلية مركبة

السيناريو الأساسي

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)إجمالي الدين العام الاسمي
(% من الإيرادات)إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)الفرضيات الأساسية
(%)

2021 2020 2019 2018 2017 2016

صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة سعر الصرف الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة مالية كلية مركبة

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

2021 2020 2019 2018 2017 2016

صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة سعر الصرف الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة مالية كلية مركبة

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة الرصيد الأولي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة سعر الفائدة الحقيقي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

صدمة مالية كلية مركبة

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

المحلي الحقيقي

التضخم

الرصيد الأولي

سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 2- العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، 2011-2021

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

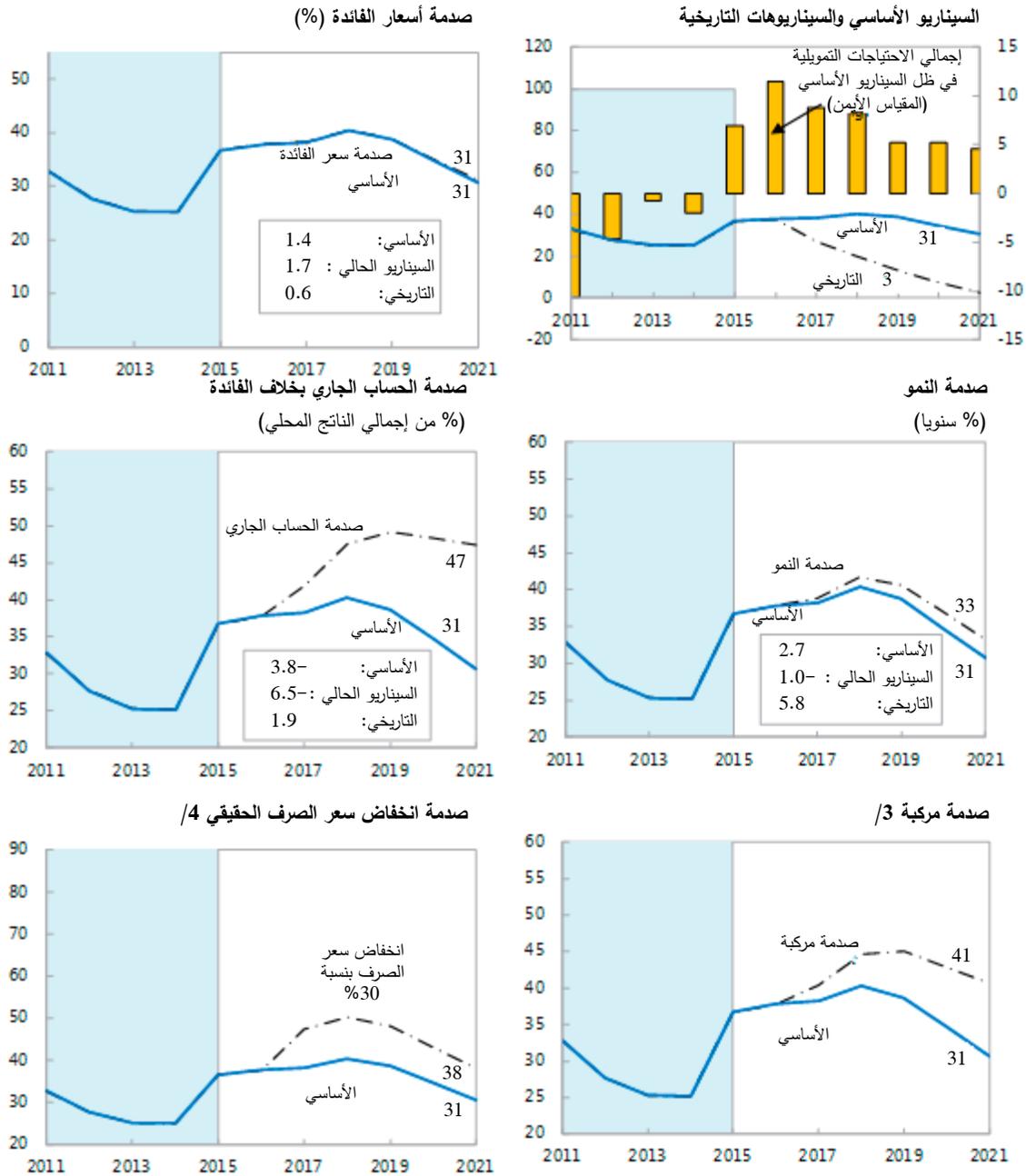
الحساب الجاري بخلاف الفوائد المحقق لاستقرار الدين/6 3.9-	توقعات						فعلي				
	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
السيناريو الأساسي: الدين الخارجي	30.7	34.7	38.7	40.3	38.2	37.8	36.7	25.2	25.3	27.7	32.8
التغير في الدين الخارجي	3.9-	4.1-	1.6-	2.1	0.4	1.1	11.5	0.1-	2.4-	5.1-	11.1-
التدفقات المحددة المنشئة للدين الخارجي (4+8+9)	1.7-	0.8-	1.1	5.0	6.2	3.6	10.7	4.0-	5.6-	11.3-	23.1-
عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفوائد	0.7	1.4	2.3	5.6	6.3	6.5	5.8	2.9-	1.4-	5.4-	11.2-
العجز في ميزان السلع والخدمات	0.8	1.4	2.7	3.8	6.8	6.8	6.0	4.5-	3.6-	6.9-	12.2-
الصادرات	31.9	32.7	33.2	34.0	33.3	31.9	34.8	42.4	39.7	44.5	44.4
الواردات	32.7	34.1	35.9	37.8	40.3	38.7	40.8	37.9	36.0	37.6	32.2
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة غير المنشئة للدين (سالب)	2.4-	2.1-	1.4-	1.0-	0.3-	0.7	2.1-	2.0-	2.4-	1.3-	1.0-
ديناميكية الدين للتقائية/1	0.1-	0.0	0.2	0.4	0.1	3.5-	7.1	0.9	1.7-	4.6-	10.8-
مساهمة سعر الفائدة الاسمي	0.4	0.5	0.6	0.6	0.5	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4
مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	0.5-	0.5-	0.4-	0.3-	0.4-	3.9-	0.9-	0.0	2.0-	3.9-	2.5-
مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف/2	7.7	0.7	0.0	1.0-	8.7-
القيمة المتبقية، شاملة التغير في إجمالي الموجودات الأجنبية (2-3)/3	2.2-	3.2-	2.7-	2.9-	5.8-	2.5-	0.8	3.9	3.1	6.2	12.0
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	96.3	105.9	116.4	118.6	114.0	118.4	105.4	59.3	63.7	62.2	73.9
إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)/4	11.3	12.0	11.4	17.1	16.8	19.9	12.4	4.5-	1.7-	10.2-	19.8-
% من إجمالي الناتج المحلي	4.5	5.2	5.2	8.3	8.7	11.5	6.9	2.0-	0.7-	4.7-	10.6-
سيناريو يتضمن المتغيرات الرئيسية عند متوسطاتها التاريخية/5	1.7-	2.7	7.4	13.3	19.9	27.2	37.8	27.2	27.2	27.2	27.2
الفرضيات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يستند إليها السيناريو الأساسي											
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	1.5	1.4	1.1	0.7	1.1	1.0.2	4.0	5.8	2.9	0.1	7.6
مُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)	5.0	5.4	4.7	6.4	9.5	12.5-	20.9	9.4	23.4-	2.6-	0.0
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	1.3	1.5	1.6	1.7	1.3	0.9	0.4	0.6	0.9	1.0	1.1
نمو الصادرات (على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، %)	3.9	5.2	3.5	8.9	16.1	11.6-	33.5	15.3	35.3-	4.3	41.1-
نمو الواردات (على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، %)	2.3	1.5	0.6	0.5	15.3	8.7-	17.5	13.9	15.1-	2.5	3.2
رصيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	0.7-	1.4-	2.3-	5.6-	6.3-	6.5-	7.3	1.9	5.8-	2.9	1.4
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة غير المنشئة للدين	2.4	2.1	1.4	1.0	0.3	0.7	0.7	1.4	2.1	2.0	2.4

المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص بالعراق، وتقديرات خبراء الصندوق.
1/ تُشتق على أنها $(1+g+r+gr)/(1+g+r) + ea(1+r) - [r - g - r(1+g)]$ مضروبة في رصيد الدين الخارجي في الفترة السابقة، بحيث $r =$ سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، $r =$ التغير في مُخفَض إجمالي الناتج المحلي على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، $g =$ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
2/ تُعرّف مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف على أنها $[-r(1+g) + ea(1+r)]/(1+g+r+gr)$ مضروبة في رصيد الدين في الفترة السابقة. وتزيد r مع الارتفاع في قيمة العملة المحلية ($e <$ صفر) وتزيد التضخم (على أساس مُخفَض إجمالي الناتج المحلي).
3/ بالنسبة للتوقعات، يتضمن السطر تأثير التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.
4/ يُعرّف على أنه عجز الحساب الجاري، مضافاً إليه استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل مضافاً إليه الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.
5/ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج الحقيقي؛ وسعر الفائدة الاسمي؛ ونمو مُخفَض الدولار؛ وكلا من الحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كسب من إجمالي الناتج المحلي.

6/ الرصيد الثابت طويل الأجل المحقق لاستقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو مخفض الدولار، والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوى آخر سنة من سنوات التوقعات.

الشكل البياني 5- العراق: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات الحدود 1/ 2/

(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص بالعراق، وتقديرات خبراء الصندوق.

- 1/ تمثل المساحات المظللة بيانات فعلية. والصدمات المنفردة هي صدمات دائمة مقدارها نصف انحراف معياري. والأرقام داخل المربعات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات ذات الصلة في السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض حالياً. كذلك يتم بيان المتوسط التاريخي للمتغير على مدى عشر سنوات.
- 2/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسب المتوسطات التاريخية على مدى العشر سنوات، وتُستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لخمس سنوات مقبلة.
- 3/ تُطبق صدمات دائمة مقدارها ربع انحراف معياري على سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو، ورصيد الحساب الجاري.
- 4/ يحدث انخفاض لمرة واحدة في سعر الصرف الحقيقي مقداره 30% في عام 2017.

الملحق ١ : رسالة من معالي رئيس الوزراء

بغداد في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦

السيدة كريستين لاغارد،

المدير العام

صندوق النقد الدولي

700 19th Street, N.W.

Washington, DC 20431, USA

تحية طيبة وبعد،

كما تعلمين سيادتك أن قواتنا الباسلة دخلت المرحلة الأخيرة من قتالنا ضد عصابات "داعش" الإرهابية. غير أن هذه الإنجازات على الصعيد العسكري تحققت بتكاليف باهظة تحملها اقتصادنا، الذي لم يلبث أن تفاقمت أوضاعه نتيجة الهبوط الشديد في أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤. واستجابة لهذه الصدمة المزدوجة، اتخذت الحكومة إجراءات جريئة ولكنها ضرورية لوضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار ورحبت بدعم المجتمع الدولي الذي تضمن عقد اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي بقيمة ٥,٣ مليار دولار بإضافة الدعم الكبير من الجهات المانحة.

ونحن ملتزمون بهذه الإصلاحات الاقتصادية وحريصون على تأمين الاستمرارية الاقتصادية الدائمة لما بعد الحرب على الإرهاب وتحقيق مستقبل أفضل لجميع المواطنين العراقيين. ويتضح هذا الأمر أكثر في خطاب النوايا الموقع من سعادة محافظ البنك المركزي العراقي وسعادة وكيل وزارة المالية، بالإضافة إلى مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية.

وإذ نتقدم إليكم بخالص الشكر على دعمكم المستمر للعراق نعرب عن تطلعننا إلى مواصلة التعاون معكم.

مع خالص التحية،

(توقيع)

الدكتور حيدر العبادي

رئيس وزراء جمهورية العراق

وزير المالية وكالة

ملحق 2: خطاب نوايا

بغداد في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

700 19th Street, N.W.

Washington, DC 20431, USA

عزيزتي السيدة لاغارد،

1- كما تعلمون، لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني في ظل الهجمات التي يشنها تنظيم "داعش" وصدمة أسعار النفط التي أصابت الاقتصاد في منتصف عام 2014. وللتحرك في مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، اتخذت الحكومة خطوات جريئة لكنها ضرورية نحو وضع مواردها العامة على مسار قابل للاستمرار ورحبت بدعم المجتمع الدولي الذي تضمن اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة 5.3 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات والذي عقدناه مع صندوق النقد الدولي وكذلك الدعم الكبير من الجهات المانحة.

2- وكما توضح مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة (المذكورة، الفقرات من 16-21)، يبدو أنه قد تم استيفاء اثنين من معايير الأداء في نهاية سبتمبر/أيلول استنادا إلى البيانات الأولية غير المدققة واستيفاء ثلاثة من معايير الأداء الخمسة في نهاية يونيو/حزيران 2016. وتطلب الحكومة الإعفاء من شرط انطباق أربعة من معايير الأداء في نهاية سبتمبر/أيلول لم تتوافر أي معلومات بشأنها بعد. ولسوء الحظ، تجاوزت الحكومة الحد الأقصى الصفري المستمر للمتأخرات الخارجية الجديدة خلال الفترة من أول يوليو/تموز إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 لأنها لم تتمكن من سداد دفعة خدمة الدين إلى إيطاليا بقيمة 0.4 مليون فرنك سويسري التي كانت مستحقة في 30 يونيو/حزيران لأسباب فنية. ونتيجة لأن هذه المتأخرات الخارجية الجديدة المؤقتة التي نشأت في أول يوليو/تموز سُدَّت يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني، تطلب الحكومة كذلك الإعفاء من إعلان عدم الالتزام بمعيار الأداء المذكور. وأخيرا، لقد استوفينا الهدف الإرشادي المقرر لنهاية يونيو/حزيران بشأن رصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية لكننا لم نستوفي هدف الإنفاق الاجتماعي بهامش كبير (8%) بسبب النقص الحاد في النقدية الذي يواجه الاقتصاد. ونحن نتعهد بالوصول إلى هذا الحد الأدنى مع نهاية العام.

3- وقد استوفينا ثلاثة من المعايير الهيكلية الستة: إعداد جداول إبلاغ بيانات المالية العامة على نحو يتسق مع العرض الوارد في "دليل إحصاءات مالية الحكومة" الصادرة عن صندوق النقد الدولي في 2014، والموافقة على مشروع قانون الإدارة المالية وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واعتماد لائحة لإنشاء آلية تكفل الامتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلق بالإرهاب وتمويل الإرهاب (قاعدة معيارية هيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 21). كذلك أحرزنا تقدما على صعيد القاعدتين المعياريتين الأخريين—حصر المتأخرات المحلية، واستكمال تدقيق فاتورة أجور ومعاشات تقاعد الخدمة المدنية—لكننا في حاجة إلى مزيد من الوقت لاستكمالهما. وعليه، فنحن نقترح تأجيلهما حتى يحين موعد المراجعتين الثانية والثالثة.

4- ولتيسير تنفيذ البرنامج بفعالية، تطلب الحكومة كذلك الانتقال إلى إجراء مراجعات نصف سنوية وما يصاحبها من تعديل مراحل الاتفاق، وتقترح تغيير معايير الأداء المحددة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 اتساقاً مع تشديد برنامج المالية العامة في 2016، وإجراء تغييرات في تعريف عدة معايير أداء، وإضافة بضع مُعاملات التعديل الجديدة (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 46). كذلك سيتضمن البرنامج أهدافاً إرشادية لجميع المتغيرات التي تُستخدم كمعايير أداء في نهاية ربعي السنة الأول والثالث، الأمر الذي من شأنه أن يضمن مواصلة مراقبة أداء البرنامج على أساس تواتر ربع سنوي ويساعد على ضمان استمرار أداء البرنامج على المسار الصحيح.

5- وعلى هذه الخلفية، تطلب الحكومة استكمال المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني وتطلب شراء الشريحة الثانية بقيمة 455 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (27.3% من حصة عضويتنا). وتتعهد الحكومة بأن تنفذ في الفترة 2016-2019 السياسات الاقتصادية والمالية الموضحة في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية للوصول بالنفقات تدريجياً إلى المستوى الأدنى الجديد للإيرادات النفطية والوصول بالدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، مع الحفاظ على نظام ربط سعر الصرف، وتعزيز الإدارة المالية العامة والرقابة المصرفية، ومكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب والفساد. وستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي وتتعهد بألا يصل إلى حد أدنى معين أثناء فترة اتفاق الاستعداد الائتماني.

6- وترى الحكومة أن التدابير والسياسات المحددة في المذكرة المرفقة ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج وستتخذ أي خطوات أخرى يمكن أن تكون ضرورية لبلوغها. وسوف تتشاور الحكومة مع خبراء الصندوق حول اعتماد هذه التدابير قبل إجراء أي تعديل في السياسات الموضحة في المذكرة المرفقة.

7- وستقدم الحكومة لخبراء الصندوق المعلومات ذات الصلة المشار إليها في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة بشأن التقدم المحقق في ظل البرنامج.

8- وتتوي الحكومة إعلان محتوى تقرير خبراء الصندوق، بما في ذلك هذا الخطاب، والمذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، ومرفق المعلومات التابع لهذا التقرير. ومن ثم فإنها تجيز لخبراء الصندوق نشر هذه الوثائق في موقعه الإلكتروني بمجرد موافقة المجلس التنفيذي على هذه المراجعة.

مع خالص التحية،

/توقيع/

علي محسن إسماعيل العلق
محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

/توقيع/

فاضل نبي عثمان
وكيل وزارة المالية في العراق

المرفقات:

1- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

2- مذكرة التفاهم الفنية.

الملحق الأول - مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

1- تعرض مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المستجبات الاقتصادية الأخيرة في 2016، والآفاق المتوقعة والسياسات الاقتصادية والمالية للفترة 2016 - 2019 ارتباطاً باتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) بين العراق وصندوق النقد الدولي (IMF)¹.

الخلفية، والمستجبات الاقتصادية الأخيرة، والأداء في ظل إتفاقية الإستعداد الائتماني:

أ- خلفية:

2- يتعرض العراق لخطر داهم من جراء هجمات ما يُسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش"). وقد حققت قوات الأمن العراقية تقدماً ملحوظاً في محاربة هذا التنظيم بمساعدة شركائنا الدوليين. والواقع أنه تم استرداد جزء كبير من المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش في أعقاب غزوه للبلاد. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تضع هذه الحرب أوزارها في القريب العاجل، بل إنَّها ستظل تؤثر على حياة العراقيين والاقتصاد الوطني.

3- وقد أدت هجمات تنظيم داعش أيضاً إلى زيادة عدد النازحين داخليا- الذين يُقدَّر عددهم بحوالي 3.3 مليون نسمة في أيلول/سبتمبر 2016 - كما أن هناك قرابة 10 ملايين عراقي (أو 26% من السكان تقريباً) يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. ومع وجود 225 ألف لاجئ سوري داخل العراق، يصبح العراق رابع أكبر بلد مضيف للاجئين السوريين في المنطقة. ويُقيم معظم اللاجئين- الذين تشكّل النساء والأطفال 60% منهم - في شمال العراق حيث يقع أيضاً إقليم كردستان الذي منحهم الإقامة وحق العمل. ويتسبب تدفق اللاجئين إلى العراق في تفاقم الوضع الإنساني الداخلي الصعب بالفعل الذي تواجهه الحكومة العراقية.

4- وفي إطار جدول أعمال الحكومة للإصلاح الاقتصادي والسياسي، اعتمد العراق خطة شاملة تقوم على الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس/آب 2015. وترتكز الخطة على ستة محاور رئيسية، هي الأمن، والاستقرار وإعادة الإعمار، والنزاهة والشفافية، والإجراءات التنفيذية، والتشريعات، واختيار كبار المسؤولين الإداريين وتعيين الموظفين، وتفعيل الإقراض للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية. وتهدف الخطة إلى تحسين الموازنة وزيادة الإيرادات على المدى المتوسط والطويل بما يتراوح بين 20-33 تريليون دينار عراقي سنوياً. وتشمل الخطوات الأولى التي بدأت قبل يوليو/تموز 2016 الإصلاحات الإدارية (التي لا تتطلب تغييرات في القوانين)، وإدخال تعديلات على القواعد المنظمة للتحويلات، وتطبيق ضرائب جديدة. كذلك تدعو الخطة المعتمدة إلى تعزيز دور هيئة النزاهة.

¹ التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 225/16، العراق؛ المراجعات الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب إبرام إتفاق الإستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات.

(continued)

5- تم استئناف المناقشات بين الحكومة الفدرالية في بغداد وحكومة إقليم كردستان (KRG) من أجل تنفيذ إتفاقية تقاسم الموازنة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية². ومن أجل تيسير تنفيذ هذه الإتفاقية، يدرس كلا الطرفين في ترصيد ومقاصة (تسوية) مقبوضات النفط العائدة لحكومة إقليم كردستان، التي تخطط حكومة الإقليم لأن يتم تدقيقها من شركات التدقيق الدولية في الأول من يوليو/تموز 2016، مع تحويلات الموازنة التي ستكون حكومة إقليم كردستان مؤهلة للحصول عليها بموجب إتفاقية تقاسم الموازنة. في هذه الأثناء، سيكون هناك أداة تعديل لمعيار الأداء حول الرصيد الأولي غير النفطي (الفقرة 25) للحكومة الفدرالية، في حالة لم يتم تنفيذ إتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 14). وعلاوة على ذلك، في آب 2016، تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان لاستئناف صادرات النفط من شركة نفط الشمال في كركوك عبر خط الأنابيب التي تربط حكومة إقليم كردستان بتركيا وبمقدار 0.15 مليون برميل يوميا، ويتقاسم العائدات النفطية بالتساوي حتى نهاية العام. وفي أيلول قامت شركة نفط الشمال بتصدير 0.095 مليون برميل عبر خط الأنابيب الأنف ذكره.

ب- آخر التطورات الاقتصادية:

6- تمت مراجعة إجمالي الناتج المحلي صعودا بواقع 2.8 بالمائة في 2014 وبنسبة 14 بالمائة في 2015 نتيجة للتسجيل الكامل للإنتاج النفطي في حكومة إقليم كردستان، الذي لم يتم تسجيله سوى لفترة شهرين في 2014 ولفترة 5 أشهر في 2015 في الحسابات القومية سابقا. والمراجعة صعودا لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2015 هي أيضا ناتجة عن المراجعة صعودا لنمو النشاط في البناء والتشييد (من -62 الى -34 بالمائة) وفقا لتطور الإستثمارات العامة في 2015، وللارتفاع في مكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بسبب إحتلال داعش منذ منتصف 2014³.

7- ارتفعت كميات النفط المُنتجة والمصدرة وفقا للبرنامج حتى الآن. وأنتج العراق في يناير/كانون الثاني - أغسطس/آب 2016، ما مقداره 4.78 مليون برميل في اليوم (4.2 مليون برميل في اليوم مقرر في البرنامج في 2016)، أنتجت منها حكومة إقليم كردستان وشركات نفط الوسط والشمال حوالي 0.965 مليون برميل في اليوم. وصدرت الحكومة الفدرالية 3.246 مليون برميل في اليوم خلال كانون ثاني/يناير - أغسطس/آب 2016 (3.05 مليون برميل في اليوم مقرر في البرنامج في 2016)، بمتوسط سعر 32.9 دولار أمريكي للبرميل (34.5 دولار أمريكي مقرر في البرنامج في 2016) وقامت حكومة إقليم كردستان بتصدير 0.461 مليون برميل في اليوم (0.55 مقرر في البرنامج)، بمتوسط سعر بلغ 29.6 دولار أمريكي للبرميل.

² وفقا لهذه الإتفاقية، يؤول الإيراد المترتب على النفط المستخرج في حكومة إقليم كردستان الى الحكومة الاتحادية وتقوم الحكومة الاتحادية بإجراء تحويلات الى حكومة إقليم كردستان تعادل 17 بالمائة من الإنفاق غير السيادي في الموازنة الفدرالية (أي إجمالي الإنفاق ناقصا نفقات البرلمان، والرئاسة، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والمحكمة الفدرالية، والعديد من هيئات الحكومة الفدرالية وخدمة الدين). وضمن البرنامج المعدل ل 2016 والمعروض في مذكرة التفاهم، إيرادات النفط المتوقعة لحكومة إقليم كردستان هي 7.8 ترليون دينار عراقي والتحويلات الى حكومة إقليم كردستان هي 5.8 ترليون دينار عراقي.

³ نتج عن إحتلال داعش إرتفاع في تكلفة النقل حيث قاموا بإغلاق أقصر الطرق التجارية، مما جعل جهاز الإحصاء يرفع تقديراته الخاصة بمكمش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2015 من 6.5 الى 14.3 بالمائة.

8- تشير التقديرات الأولية الى أن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي [انخفض بنسبة 1 بالمائة] على أساس سنوي خلال النصف الأول من 2016.

9- في أيلول/سبتمبر ارتفع مؤشر سعر المستهلك (CPI) بنسبة 1.2 على أساس سنوي، الا أنه من المرجح أنه تم تقدير القيمة بأقل مما ينبغي، لأن تغطية مؤشر سعر المستهلك تستثني المناطق المحتلة من داعش، والتي كان يسكنها حوالي 20 بالمائة من السكان قبل احتلالها من داعش.

10- انخفض إجمالي إحتياطي النقد الأجنبي (بما فيها حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الإحتياطي في صندوق النقد الدولي، من 53.7 مليار دولار أمريكي في نهاية 2015 (9.5 شهر من واردات السلع والخدمات) الى 47.6 مليار دولار أمريكي 7.4 شهر من واردات السلع والخدمات) في نهاية يونيو/حزيران 2016.

11- كان تنفيذ الموازنة خلال النصف الأول من 2016 أقل بكثير مما كان مقرراً نتيجة صعوبات في توفير التمويل المحلي. وفي حين أن إيرادات الصادرات النفطية، وإيرادات الضريبة غير النفطية وعملية خصم حوالات خزينة من البنك المركزي العراقي تسير على المسار الصحيح، فإن التحويلات من المؤسسات المملوكة من الدولة (SOEs) والتمويل المحلي للعجز كانت أقل بكثير من المقرر في البرنامج. والواقع أن المؤسسات النفطية المملوكة من الدولة قامت بتحويل فقط 13 مليار دينار عراقي (مقارنة بمبلغ 1.35 تريليون دينار عراقي المقرر في البرنامج) ولم تتمكن السلطات من توفير سوى 0.6 تريليون دينار عراقي في شكل سندات (تنتج سعر فائدة سنوي بواقع 8 بالمائة) مقارنة بمبلغ 5 تريليون دينار عراقي متوقعة بموجب البرنامج. وبالنتيجة، قامت الحكومة بإعطاء الأولوية لدفع الأجور والرواتب والمعاشات وخدمة الدين. وتم الإستمرار في تنفيذ الإستثمارات النفطية، وقبل الموافقة على البرنامج، كان يتم تنفيذها بصورة رئيسية من تراكم المتأخرات الى شركات النفط الدولية (IOCs). وكان العجز المالي 5.7 بالمائة من (إجمالي الناتج المحلي (السنوي) والعجز الأولي غير النفطي 17.6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (السنوي)، أقل بكثير مما هو مقرر (10.9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي و26.9 بالمائة من من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على التوالي).

12- زاد عرض النقود بالمفهوم الواسع بحوالي 2.8 بالمائة خلال الأشهر الستة الأولى من 2016 (نمو 8.6% مقررة في البرنامج في 2016) حيث استمرت الحكومة بالإقتراض من المصارف، في حين أن الإئتمان المقدم للإقتصاد انكمش بواقع 5.8 بالمائة (0.0 بالمائة مقرر في البرنامج لعام 2016).

13- في 21 تموز/يوليو، 2016 تعهدت البلدان المانحة خلال إجتماع للمانحين نظمته الولايات المتحدة في واشنطن، بتقديم مبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي لمساعدة العراق في مجالات أربعة ذات أولوية هي: مساعدة إنسانية، وإزالة الألغام، وتحقيق إستقرار فوري، والإنتعاش طويل الأمد. وسيساعد هذا المال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تمويل أنشطتها في هذه المجالات في العراق في السنوات القادمة، ولن يُقلص من فجوة التمويل متوسطة المدى.

14- زاد فرق الأسعار بين أسعار الصرف الرسمية والموازية من 3 بالمائة في المتوسط في ديسمبر/كانون الأول 2015 الى حوالي 9 بالمائة منذ أيار/مايو 2016 حيث قام البنك المركزي العراقي بتقليل حجم مزاداته للنقد الأجنبي في

السوق الرسمي. وبقيت المبالغ اليومية من النقد الأجنبي التي يبيعها البنك المركزي العراقي في المزاد هذا العام أقل مما كانت عليه في العام الماضي، بواقع الثلث حتى الآن.

15- وكان العائد على سندات الدولار العراقية التي تستحق في 2028 حوالي 9 بالمائة، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من 2016.

ج- الأداء في ظل إتفاق الإستعداد الإئتماني:

16- تم تحقيق ثلاثة من خمسة معايير أداء (PC) في نهاية يونيو/حزيران 2016 (الجدول 1):

- رصيد إجمالي إحتياطيات البنك المركزي العراقي تجاوز الحد الأدنى المقرر في البرنامج بمبلغ 7 مليار دولار بحسب البيانات المدققة من قبل المدقق الخارجي. لتسهيل الإبلاغ عن هذه المعلومات، تقترح الحكومة تعديل تعريف معيار الأداء بإيقاف استخدام المعلومات المدققة من قبل المدقق الخارجي لتقييم الأداء لهذا المعيار وتوفير المعلومات المدققة من قبل المدقق الخارجي كمؤشر هيكلي جديد (الجدول 2).

- بقي صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي دون الحد الأعلى المقرر بمبلغ 0.4 ترليون دينار عراقي (0.3 مليار دولار أمريكي) بحسب البيانات المدققة من قبل المدقق الخارجي للبنك المركزي. لتسهيل الإبلاغ عن هذه المعلومات، تقترح الحكومة تعديل تعريف معيار الأداء بإيقاف استخدام المعلومات المدققة من قبل المدقق الخارجي لتقييم الأداء لهذا المعيار وتوفير المعلومات المدققة من قبل المدقق الخارجي كمؤشر هيكلي جديد (الجدول 2). ولتسهيل تدقيق صافي الموجودات المحلية، تقترح الحكومة تعريفها بالفرق بين المال الإحتياطي وصافي الموجودات الأجنبية، عوضاً عن مجموع أجزائه كما هو معرف في مذكرة التفاهم الفنية بتاريخ 19 حزيران 2016 (مذكرة التفاهم الفنية، فقرة 7).

- ظل الرصيد الأولي غير النفطي أعلى من الحد الأدنى المقرر في البرنامج بمقدار 4.6 ترليون دينار عراقي، 3.9 مليار دولار (الفقرة 11)، بحسب بيانات الصرف النقدي من وزارة المالية والنفقات التي تم تمويلها من خلال المتأخرات التي تراكمت قبل بدء البرنامج والموضحة في مسح المتأخرات الجزئي الذي أجرته وزارة المالية (الفقرة 19). ولكن وزارة المالية لم تتمكن من حصر كامل النفقات غير النفطية على أساس الاستحقاق كما هو مطلوب ضمن مذكرة التفاهم الفنية بتاريخ 19 حزيران 2016 (الفقرة 8). وعليه، فإن الحكومة تقترح تعديله في مذكرة التفاهم الفنية ليقوم بقياس الإنفاق غير النفطي على أساس نقدي عوضاً عن الأساس التراكمي. كما تقترح إضافة معيار تعديل للنفقات الممولة من خلال قروض المشاريع بما أنها لا تقع تحت تحكم الحكومة المباشر (مذكرة التفاهم الفنية الفقرة 15).

- بقي إجمالي الدين العام دون الحد الأعلى المقرر في البرنامج بواقع 12.3 ترليون دينار عراقي، 10.4 مليار، بحسب تقديرات وزارة المالية، ومدققة جزئياً من قبل المدقق الخارجي، بسبب القصور في تنفيذ الإنفاق في النصف الأول من العام (الفقرة 11). هذا التقدير يعتمد على بيانات مدققة لجميع البيانات باستثناء رصيد المتأخرات الخارجية البالغة 41 مليار دولار أمريكي والتي تراكمت تحت حكم حكومة ما قبل 2003 والتي لا تزال تحت المفاوضة، والتي لدى دائرة الدين العام في وزارة المالية معلومات جزئية فقط عنها. وعليه، لتسهيل

الإبلاغ تقترح الحكومة تعديل تعريف المعيار بإيقاف استخدام البيانات المدققة خارجياً لقياس أداء هذا المعيار وتزويد البيانات المدققة خارجياً كما هو مقترح في المؤشر الهيكلي الجديد (الجدول 2). ستقدم البيانات المدققة خارجياً للدين العام كله باستثناء رصيد المتأخرات الخارجية والمتأخرات الأخرى كما هو مقترح في المؤشر الهيكلي الجديد (الجدول 2).

• بقيت المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم المعاد جدولته والإقتراض الجديد دون الحد الأعلى المقرر في البرنامج بواقع 188 مليون دولار أمريكي في نهاية حزيران 2016، حيث كان تراكم المتأخرات الجديدة إزاء شركات النفط العالمية (2.112 مليار دولار أمريكي)، وإيطاليا (442798 فرنك سويسري) أقل مما كان مقرراً في البرنامج (2.3) مليار دولار أمريكي. إلا أن معيار الأداء المستمر هذا لم يستوفى في الفترة 1 تموز - 2 تشرين الثاني عندما قامت الحكومة بدفع متأخراتها إلى إيطاليا. وتحققت هذه المتأخرات لأنه بالرغم من قيام مديرية الدين العام في وزارة المالية الإيعاز للبنك المركزي بالدفع في 30 حزيران وقيام البنك المركزي بالدفع، إلا أن الدفعة تم إرجاعها بسبب عدم دقة المعلومات. في ضوء تسديد الدفعة وقيام مديرية الدين العام بالتأكد من المعلومات من السلطات الإيطالية لتفادي التكرار، تطلب الحكومة استثناء لعدم الوفاء بذلك المعيار المستمر في الفترة المذكورة.

• كان رصيد المتأخرات القائمة لشركات النفط العالمية أعلى بقليل (3.679 مليار دولار أمريكي) مما كان مقرراً في البرنامج (3.6 مليار دولار أمريكي). وتتوقع الحكومة ألا تتمكن من تقليص رصيد المتأخرات القائمة لشركات النفط العالمية إلى الصفر بنهاية سبتمبر/أيلول، إلا أنها تلتزم بقصره على مبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي بحلول ذلك الوقت، وعلى الصفر بنهاية ديسمبر/كانون الأول. والأسباب التي تمنع الحكومة من تقليص رصيد المتأخرات القائمة لشركات النفط العالمية بالسرعة المقررة في البرنامج هي ذات شقين: أولاً، الحكومة تواجه ضغوطاً متمثلة في زيادة الإنفاق نتيجة القتال ضد داعش والزيادة الناتجة عن ذلك في أعداد النازحين داخلياً (الفقرة 3)؛ وثانياً، تمكنت الحكومة من توفير تمويل محلي أقل بكثير مما كان مقرراً في البرنامج (الفقرة 11).

17- في ضوء البيانات الأولية غير المدققة، يبدو أن معياري أداء تم استيفائها في أيلول 2016:

- رصيد الاحتياطي الكلي لدى البنك المركزي كان فوق الحد الأدنى المبرمج بـ 12.9 مليار دولار، بناءً على البيانات الأولية غير المدققة من قبل المدقق الخارجي للبنك المركزي.
- صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي بقيت تحت السقف المبرمج بمقدار 11 تريليون دينار عراقي (9.3 مليار دولار) بناءً على البيانات الأولية غير المدققة من قبل المدقق الخارجي للبنك المركزي.
- ولكن في ضوء عدم توفر أي بيانات مدققة لهذه المعايير حتى تاريخه، وفي ضوء عدم وجود معلومات حول المعايير الأخرى، تطلب الحكومة استثناءاً للمعايير الخمسة في نهاية أيلول 2016. لا يمكن قياس معيار الأداء حول الميزان الأولي غير النفطي في نهاية أيلول/سبتمبر (الفقرة 16)، وليس هناك ما يدل أنه سيتم عدم استيفاء معياري الأداء الكمييين الآخرين بنهاية أيلول/سبتمبر.

18- لم يتم استيفاء معيار الأداء المستمر حول المتأخرات الجديدة على الدين القائم المعاد جدولته أو الاقتراض الجديد خلال الفترة 1 تموز - 2 تشرين الثاني، عندما سددت الحكومة متأخراتها لإيطاليا. وتحققت هذه المتأخرات لأنه بالرغم من قيام مديرية الدين العام في وزارة المالية الإيعاز للبنك المركزي بالدفع في 30 حزيران وقيام البنك المركزي بالدفع، إلا أن

الدفعة تم ارجاعها بسبب عدم دقة المعلومات. في ضوء تسديد الدفعة وقيام مديرية الدين العام التأكد من المعلومات من السلطات الايطالية لتفادي التكرار، تطلب الحكومة استثناء لعدم الوفاء بذلك المعيار المستمر في الفترة المذكورة.

19- تم تحقيق هدف إرشادي واحد من أصل اثنين في نهاية حزيران/يونيو (الجدول 1):

- كان الإنفاق الاجتماعي (6.854 تريليون دينار عراقي) بموجب الحد الأدنى المقرر في البرنامج 7.434 تريليون دينار عراقي بسبب القيود النقدية (الفقرة 11). تلتزم الحكومة بمواكبة تنفيذ هذا الإنفاق بحلول نهاية العام.
- كان رصيد المتأخرات المحلية القائمة على الإستثمار غير النفطي 4.491 تريليون دينار عراقي، وهو دون السقف المبرمج (7.5 تريليون دينار عراقي) لأن وزارة التخطيط قامت بتصحيح الأخطاء التي حددتها في حصرها السابق في 11 أيار 2016⁴. وعليه، تطلب الحكومة تخفيض هذا الهدف الدلالي (الجدول 1).

20- ألغت الحكومة أحد الإجراءات المسبقة للموافقة على إتفاق الإستعداد الائتماني. وفي 7 حزيران 2016، وافق مجلس الوزراء على مذكرة السياسات الإقتصادية والمالية لطلب إتفاق الإستعداد الائتماني وفي 17 حزيران، 2016 قام نائب وزير المالية بإصدار تعليمات للهيئة العامة للضرائب بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشمل كافة الرواتب والأجور للموظفين الحكوميين غير العسكريين من الدرجة الثانية فأعلى بما في ذلك الراتب الأساسي، والدفعات الإضافية والعلاوات وأجور العمل الإضافي وأي مخصصات أخرى (باستثناء المخصصات للزوجة والأطفال)، في الوعاء الضريبي لكافة الموظفين الخاضعين لضريبة الدخل، وهذا كان إجراء مسبقاً لتقديم طلب إتفاق الإستعداد الائتماني للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وخلفاً لموافقة مجلس الصندوق على إتفاق الاستعداد الائتماني، قرر رئيس الوزراء وقف تنفيذ هذا القرار، حيث أن تنفيذه سيؤدي الى تخفيض صافي الراتب لموظفي الحكومة في الدرجة الثانية، بحيث يصبح أقل من صافي الراتب لموظفي الحكومة في الدرجة الثالثة. وإلغاء هذا الإجراء المسبق سيخفض من العائد الضريبي بواقع 0.3 تريليون دينار عراقي في 2016. وفي 18 تشرين أول قامت الحكومة بتبني السياسة الضريبية التالية لتحقيق ما لا يقل عن 0.15 تريليون دينار عراقي في 2016 ليعوض ذلك التخفيض (شروط مسبق للمراجعة الأولى):

- زيادة الرسم الجمركي على المكيفات من 20% الى 25% (بمردود مقدر بـ42 مليار دينار عراقي خلال الفترة تشرين ثاني – كانون أول 2016).
- زيادة الرسم الجمركي على أجهزة التلفاز من 30% الى 35% (بمردود مقدر بـ19 مليار دينار عراقي).
- زيادة الرسم الجمركي على مركبات نقل الركاب من 15% الى 25% (بمردود مقدر بـ19 مليار دينار عراقي).
- زيادة الرسم الجمركي على السجائر من 25% الى 75% (بمردود مقدر بـ13 مليار دينار عراقي).
- زيادة الرسم الجمركي على المشروبات الكحولية من 80% الى 100% (بمردود مقدر بـ4 مليار دينار عراقي).
- زيادة الرسم الجمركي على العصائر من 20% الى 25% (بمردود مقدر بـ3 مليار دينار عراقي).
- خفض الإعفاءات الجمركية (50 مليار دينار عراقي).

4 تقرير الصندوق القطري رقم 225/16، مذكرة السياسات الإقتصادية والمالية، الفقرة 25.

21- حققت الحكومة ثلاثة من ستة مقاييس معيارية هيكلية للمراجعة الأولى لاتفاق الإستعداد الإئتماني (الجدول 2):

- قامت وزارة المالية بتجميع جداول تقارير المالية العامة في نهاية ديسمبر/كانون أول 2015، ونهاية مارس/آذار 2016 ونهاية حزيران/يونيو 2016 وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي للعام 2014.
- وافق وزير المالية على مسودة قانون الإدارة المالية وفقا لملاحظات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص المسودة الأخيرة المقدمة لمجلس الشورى، كما هو محدد في الفقرة 25 من مذكرة السياسات الإقتصادية والمالية (MEFP) المؤرخة في 19 حزيران/يونيو، 2016 .
- في ضوء محدودية الوقت منذ الموافقة على إتفاقية الإستعداد الإئتماني، بدأ ديوان الرقابة المالية (BSA) بإجراء تدقيق ولكنه لم يكمله، على قائمة أجور الموظفين الذين يتقاضون رواتباً من الدولة، والذين يصل عددهم إلى 3 ملايين منتفع، من أجل تحديد الموظفين الوهميين (الفضائيين) الذين يتقاضون أجوراً، أي الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً دون تبرير قانوني أو تنظيمي. وبمقارنة قائمة الأجور لثمانى وزارات (الدفاع، والكهرباء، والمالية، والشؤون الخارجية، والداخلية، والعلوم والتكنولوجيا، والنقل، والشباب والرياضة)، وأمانة بغداد، والبنك المركزي، والتي تمثل تقريبا نصف موظفي الخدمة المدنية (3 مليون) مع مستفيدي التقاعد وشبكة الحماية الاجتماعية والقروض الميسرة للعاطلين عن العمل، أظهر ديوان الرقابة المالية بالفعل وجود حوالي 13130 من "ذوي العمالة المزدوجة"، أي موظف الخدمة المدنية الذين يتقاضون أكثر من أجر أو يتلقون أجرا بصورة غير قانونية من أحد هذه المصادر. وستقوم الحكومة بإلغاء عمليات الدفع الغير قانونية وتبين مبلغ الوفر المتأتي خلال المراجعة الثانية للبرنامج. يقترح تأجيل هذه القاعدة المعيارية الهيكلية الى المراجعة الثالثة للبرنامج وحصر التدقيق بموظفي الحكومة المركزية (الجدول 2). ومن أجل استكمال هذه القاعدة المعيارية، سيقوم ديوان الرقابة المالية بما يلي/ بنهاية آب 2017: (i) إستكمال البحث عن "العمالة المزدوجة" في وحدات إنفاق تمثل النصف الآخر من الخدمة المدنية؛ (ii) التحقق من أنه بالنسبة لكل موظف خدمة مدنية أو موظف في المؤسسات المملوكة من الدولة يظهر إسمه على قائمة الرواتب لوحدات الإنفاق، يمكن للأخير تقديم التبرير القانوني أو التنظيمي لوجوده على قائمة أجور وحدات الإنفاق.

- في ضوء الوقت المحدود منذ الموافقة على البرنامج، لم يتمكن ديوان الرقابة المالية من إكمال تدقيق لقائمة المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة المتقاعدين، البالغ عددهم حوالي 1.776.028 مستفيد، من أجل تحديد المتقاعدين الوهميين الذين يتقاضون معاشات تقاعدية، أي الأشخاص الذين يتقاضون معاشات تقاعدية بدون مبرر قانوني أو تنظيمي في 2015، قام مجلس التقاعد بحملة لتنقيح قوائم منتسبيه، مما نتج عنه إزالة ما لا يقل عن 30000 منتسب غير قانوني. تقترح الحكومة تأجيل هذا المعيار الهيكلية إلى المراجعة الثالثة للبرنامج (الجدول 2). لإتمام هذا المعيار، سيقوم ديوان الرقابة بنهاية آب 2017 بما يلي: التأكد بأن يستطيع كل متقاعد من موظفي الخدمة المدنية أو موظفي شركات التمويل الذاتي يظهر في سجلات الدولة للمتقاعدين إظهار الحجة القانونية اللازمة لشمله ضمن مستفيدي التقاعد.

- في 9 تشرين الأول 2016، اعتمد مجلس الوزراء لائحة داخلية لوضع آلية للإمتثال بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، وفقا للتوصية 6 لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال (FATF).

- لم تتمكن وزارة المالية من استكمال مسح لكافة المتأخرات المحلية، أي الدفعات المستحقة الدفع منذ أكثر من 90 يوما، في نهاية حزيران/يونيو 2016، بما في ذلك: (i) الإنفاق الجاري (الرواتب، والمعاشات، والسلع والخدمات والمشتريات الرأسمالية)، الذي تديره وزارة المالية؛ قامت وزارة المالية بالحصول على ردود من بعض وليس كافة وحدات الإنفاق (أنظر أدناه)، والكثير من وحدات الإنفاق لم تقم بالإجابة بسبب ضغوط العمل. ستقوم الحكومة بتشكيل وحدة في مكتب رئيس الوزراء لتعزيز متابعة الالتزامات تحت اتفاق الاستعداد الائتماني والمتابعة مع

الوحدات التي لم تستجب. وتقتصر الحكومة تأجيل هذه القاعدة المعيارية الهيكلية للمراجعة الثانية للبرنامج (الجدول 2). وسيتم توسيع نطاق القاعدة المعيارية الهيكلية لتشمل كافة المتأخرات التي تراكمت على وزارة النفط والمتعلقة بالدفوعات المستحقة لشركات النفط العالمية وشركة غاز البصرة. وبنهاية حزيران 2016، قامت وزارة المالية بتحديد وجود متأخرات بقيمة 12.5 تريليون دينار عراقي (10.6 مليار دولار أمريكي، أو 6.1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بـ 13 تريليون دينار عراقي (11 مليار دولار، أو 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي) عند الموافقة على البرنامج:

- 4.491 تريليون دينار عراقي (3.8 مليار دولار أمريكي) على الإستثمار غير النفطي من قبل وزارة التخطيط؛
- 4.607 تريليون دينار عراقي (3.904 مليار دولار أمريكي) من قبل وزارة النفط، منها 3.679 مليار دولار على الإستثمار النفطي من شركات النفط العالمية (الفقرة 19) و 225 مليون دولار أمريكي على مشتريات الغاز من شركة غاز البصرة (الفقرة 37) ؛
- 2.280 تريليون دينار عراقي (1.929 مليار دولار أمريكي) من وزارة التجارة على مشتريات القمح؛ والبطاقة التموينية،
- 1.114 تريليون دينار عراقي (0.944 مليار دولار) من وزارة الكهرباء على شراء الكهرباء.

السياسات الاقتصادية والمالية للسنوات 2016-2019

22- بعد أن تضررت من انخفاض أسعار النفط وهجوم داعش، بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة من أجل الحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وإمكانية الحفاظ على المركز الخارجي. ونتج عن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط العراقي من 103 دولار أمريكي للبرميل في 2013 الى 46 دولار أمريكي في 2016، إرتفاع حاد في عجز الموازنة من 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013 الى 12 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وفي الدين العام من 31 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013 الى 55 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015. كما تسبب ذلك في تدهور في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من فائض بلغ 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2013 الى عجز بلغ 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015، تم تمويله جزئياً بتخفيض إجمالي الإحتياجات من النقد الأجنبي الرسمية من 78 مليار دولار أمريكي (11 شهر من واردات السلع والخدمات) في 2013 الى 54 مليار دولار أمريكي (10 أشهر من الواردات من السلع والخدمات) في 2015. واستمر هذا الإنخفاض في أسعار النفط في 2016، مع توقع أن تصل أسعار النفط العراقي الى متوسط 35.5 دولار أمريكي للبرميل⁵. ويبدو أن هذه الصدمة الخارجية هي ذات طبيعة دائمة، حيث أن الأسعار في أسواق النفط المستقبلية تشير حالياً الى تعافي تدريجي في أسعار النفط العراقي لحوالي 50 دولار أمريكي للبرميل في أفق عام 2021 (48 دولار أمريكي للبرميل في طلب إتفاق الإستعداد الإئتماني). وبالتالي، بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لاحتواء الزيادة في إجمالي الدين العام والإنخفاض في إجمالي الإحتياجات من النقد الأجنبي لمستويات يمكن استدامتها. وبموجب هذا البرنامج الذي تلقت الحكومة من أجل تنفيذه التزاماً بتوفير دعم مالي بقيمة 11.9 مليار دولار أمريكي، منها 5.4 مليار

⁵ في 2016، كانت أسعار النفط العراقي من حقول النفط في البصرة حوالي 7 دولار للبرميل أقل من متوسط أسعار النفط الفورية (APSP) متوسط أسعار النفط الفورية، متوسط أسعار النفط لبرنت ووست تكساس ودي). و بيعت أسعار النفط في حكومة إقليم كردستان بمبلغ أقل بـ 10 دولار أمريكي في المتوسط. ويفترض أن تستمر هذه الفوارق عبر 2021 في إطار الإقتصاد الكلي المقدم في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

(continued)

دولار أمريكي بموجب إتفاق الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي، ينبغي أن يصل إجمالي الدين العام الى ذروته عند 63 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (85% من إجمالي الناتج المحلي في طلب إتفاق الإستعداد الإئتماني) في 2018 وإنخفاض الى 53 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (75 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في طلب إتفاق الإستعداد الإئتماني⁶)، كما ينبغي أن يكون أدنى حد لإجمالي إحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية هو 35.5 مليار دولار أمريكي (5.2 أشهر من الواردات من السلع والخدمات) في 2020 (\$31.5 مليار، 5.1 أشهر من الواردات من السلع والخدمات في طلب إتفاق الإستعداد الإئتماني). في ضوء انتاج النفط المحقق خلال الثماني أشهر الأولى من السنة (الفقرة 7)، ويتوقع أن ينمو إنتاج النفط، وذلك يشمل حكومة إقليم كردستان، بواقع 20 بالمائة في 2016 الى 4.5 مليون برميل في اليوم (4.2 تحت إتفاق الإستعداد الإئتماني) وأن يبقى على هذا المستوى للسنوات الخمسة القادمة، حيث لن تتمكن الحكومة من تمويل زيادة الإستثمارات النفطية المطلوبة للعمل على زيادة إنتاج النفط. وقد ينكمش إجمالي الإنتاج المحلي غير النفطي بواقع 5 بالمائة في 2016 نظرا للحرب مع داعش والتصحيح الجاري لأوضاع المالية العامة، وينهض بـ3% في 2017 في ضوء الإتفاق الممول من المانحين والذي تم تأجيله من 2016 إلى 2017، وتم يتعافى النمو غير النفطي تدريجيا ليصل الى نصف نموه المعتاد ما قبل 2014 مع إحراز الحكومة تقدم في تحرير الأراضي المحتلة من داعش. ومن شأن الزيادة التدريجية في أسعار النفط والتصحيح الجاري لأوضاع المالية العامة التقليل تدريجيا من عجز المالية العامة من 12 بالمائة لإجمالي الناتج المحلي في 2015 لحوالي الصفر في 2020، والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015 الى أقل من 2 بالمائة في 2021. ويبقى هناك فجوة تمويل بواقع 7.1 مليار في 2018-2019 (6.1 مليار ضمن إتفاق الإستعداد الإئتماني)، وقد بدأت الحكومة بالبحث عن تمويل لها.

د- سياسة النقد الأجنبي

23- الحكومة ملتزمة بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي. ويوفر هذا النظام ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين ناهيك عما أدى إليه الصراع مع داعش من إضعاف للقدرات في مجال السياسات. في أغسطس/آب، 2016، قام البنك المركزي العراقي بزيادة مبلغ المزادات اليومية (الفقرة 14)، بدون أثر كبير على الفرق بين أسعار الصرف الرسمية والموازية حتى الآن. ولمواجهة المخاوف من أن تقوم مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي بتمويل عمليات إرهابية أو غسيل أموال لأنشطة غير قانونية، يعمل البنك المركزي العراقي على تعزيز إجراءاته لتخصيص النقد الأجنبي بمساعدة فنية من الخزانة الأمريكية ومجلس الإحتياطي الفدرالي، وبالإستعانة بمدققين خارجيين. وقام البنك المركزي العراقي كذلك بطلب مساعدة فنية من دائرة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي لتحليل أسباب زيادة الفرق في سعر الصرف بين السعر الرسمي في مزادات النقد الأجنبي للبنك المركزي العراقي والسوق الموازي منذ نهاية 2015، ولتقديم التوصيات من أجل تقليل الفرق في الأسعار.

⁶ ان المراجعة بالتخفيض لنسب الدين الى إجمالي الناتج المحلي مقارنة بطلب إتفاق الإستعداد الإئتماني تتبع من: (1) مراجعة إجمالي الدين العام الخارجي انخفاضا بمقدار 1 مليار دولار) في نهاية 2015 نتيجة إزالة تكرر احتساب أحد الديون، و (2) تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي صعودا في 2014-2015 المشروح أعلاه (الفقرة 6)، و (3) تعديل انتاج النفط بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا وتعديل أسعار النفط صعودا بواقع 2.5 دولار أمريكي في المدى المتوسط مقارنة بطلب إتفاق الإستعداد.

24- وستقوم الحكومة برفع القيود الباقية على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف تدريجياً بهدف القضاء على تشوهات سعر الصرف. وسيكون هذا التحرك نحو قبول التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بمثابة إشارة إيجابية إلى مجتمع الاستثمار بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام الصرف المتحرر من القيود ومن ممارسات تعدد أسعار الصرف للمعاملات الدولية الجارية، مما يمهد السبيل لمناخ أعمال مؤات. وكخطوة أولى، في 16 كانون الثاني 2016 قام البنك المركزي بتحويل الحدود الأسبوعية المقررة لشراء النقد في مزادات العملة الأجنبية إلى حدود إرشادية، أي أن أي بنك يتطلب نقداً إضافياً لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائه سيكون بمقدوره الحصول على المبلغ المطلوب الذي يتجاوز هذه الحدود عند تقديم الوثائق الملائمة. وكخطوة ثانية، سيقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات للتخلص من القيود على تحويل عائدات الاستثمار والتي تشكل قيوداً على الصرف (الجدول 2)، بالتنسيق مع توصيات بعثة الصندوق للاستشارة الفنية.

هـ - سياسة المالية العامة

25- للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستمرارية الدين في حدود يمكن تحملها، تلتزم الحكومة بمواصلة جهودها لضبط أوضاع المالية العامة وصولاً بالإئفاق إلى مستوى الموارد المتاحة في الفترة 2016-2019. ويتطلب ذلك (1) إجراء خفض كبير في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل⁷ (معيار أداء، الجدول 1) بما يعادل حوالي 9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2016-2019؛ و (2) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل على المدى القصير، على أن يكون معظمها من التمويل المحلي وإن كانت تشمل التمويل الخارجي أيضاً، وعلى أن تتوافق مع استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط (الفقرة 22).

26- وللمحد من أثر الضبط المالي على السكان، تقوم الحكومة بحماية الإئفاق الاجتماعي، أي الإئفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين داخلياً واللاجئين (هدف إرشادي، الجدول 1).

27- ولتعزيز استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها، ستواصل الحكومة النقاش مع دائني العراق غير الأعضاء في نادي باريس الذين لا تزال لديهم متأخرات خارجية قائمة على العراق بقيمة 41 مليار دولار أمريكي كانت قد تراكمت في عهد صدام حسين قبل عام 2003 وتشكل الجزء الأكبر من رصيد الدين الخارجي الكلي الذي بلغ 66 مليار دولار في نهاية عام 2015. وستستمر المفاوضات مع هؤلاء الدائنين للحصول على تخفيف لأعباء الدين بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته 80% من صافي القيمة الحالية للدين. وستبحث الحكومة مع نادي باريس إمكانية طلب إعادة جدولة المستحقات المتبقية للدائنين الأعضاء في نادي باريس دون التأثير على صافي القيمة الحالية.

28- وللمحد من نقص السيولة في عام 2017، اتفقت السلطات مع الحكومة الكويتية على تأجيل آخر لموعد سداد تعويضات الحرب المتأخرة المستحقة للكويت والتي تصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكي (5.4 تريليون دينار عراقي أو

7. ويعرف الرصيد الأولي غير النفطي بالفارق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية (أي باستثناء الفوائد).

3.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) لعام 2018. وطلبت الحكومة هذا التأجيل من المجلس الحاكم للجنة تعويضات الأمم المتحدة في جلسته القادمة المقرر عقدها في 1-2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

برنامج المالية العامة في 2016

29- أظهرت مراجعة تنفيذ الموازنة في نهاية حزيران/يونيو 2016 أن تنفيذ معظم الإنفاق باستثناء الأجور والمعاشات والاستثمار النفطي من شركات النفط العالمية كان متدنياً للغاية (الفقرة 11)، وأن الحكومة ستقوم بجمع إيرادات أقل من المفترض في طلب إتفاق الاستعداد الائتماني. والواقع أنه في حين أن إيرادات الصادرات النفطية كانت تسير على المسار الصحيح (الفقرة 11)، فإن الأهداف الخاصة بمصدرين آخرين للإيرادات أو التمويل بحلول نهاية السنة هي بعيدة المنال: ستصل التحويلات من شركات عامة متعلقة بالنفط الى 0.5 ترليون دينار عراقي (0.4 مليار دولار أمريكي) بحلول نهاية السنة بدلاً من 3 ترليون دينار عراقي (2.5 مليار دولار أمريكي) المفترضة في طلب إتفاق الاستعداد الائتماني، نظراً للقيود النقدية التي تواجهها هذه الشركات؛ وإصدار السندات المحلية لم ينجح سوى بحشد 0.6 مليار دينار عراقي (0.5 مليار دولار أمريكي) حتى الآن مقارنة بمبلغ 5 ترليون دينار عراقي (4.2 مليار دولار أمريكي) مستهدف في طلب إتفاق الاستعداد الائتماني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررت الحكومة تأخير إصدار سندات بقيمة مليار دولار أمريكي، مضمونة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وإصدار اليوروبوند بقيمة مليار دولار أمريكي إلى عام 2017؛ لأنه من غير المرجح أن تُصدر الحكومة الأمريكية الضمان لتلك السندات في عام 2016، وقرض الموازنة من فرنسا (450 مليون دولار) سيأتي في بداية 2017. وأخيراً، فإنّ دفعة الصرف الثالثة من اتفاقية الاستعداد الائتماني، المُدرجة أو المقررة بصفة أولية في البرنامج، هي بمبلغ 640 مليون دولار أمريكي، سوف تُصرف في عام 2017 بدلاً من كانون الأول 2016، وذلك على ضوء إعادة جدولة طلب إتفاق الاستعداد الائتماني المقترح (الفقرة 46). ولكي يبقى إتفاق الاستعداد الائتماني على المسار الصحيح ولتفادي مراكمة متأخرات جديدة، قام وزير المالية بالوكالة باتخاذ قرار لزيادة مخصص السلع والخدمات بمبلغ (0.4) ترليون دينار عراقي، ولخفض مخصصات التحويلات بمبلغ 2 ترليونين، والاستثمارات غير النفطية، غير الممولة بقروض المشاريع بواقع (1.7) ترليون دينار عراقي، والاستثمار من شركات النفط الوطنية بواقع (2.8) ترليون دينار عراقي في عام 2016، بمقارنة كل ذلك بالمبالغ المتفق عليها في طلب إتفاق الاستعداد الائتماني وتبليغ وحدات الإنفاق المعنية بهذا القرار (إجراء مسبق للمراجعة الأولى). وبالنتيجة، تطلب الحكومة تخفيض الحد الأعلى للعجز الأولي غير النفطي لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 الى (61.9) ترليون دينار عراقي (معيار الأداء المعدل المقترح على أساس نقدي)، مقارنة بمبلغ 65.2 ترليون دينار عراقي في برنامج المالية العامة لطلب إتفاق الاستعداد الائتماني، بالإضافة إلى التعديلات في ثلاثة معايير أخرى في نهاية كانون الأول 2016 على الاحتياطي الاجنبي الكلي لدى البنك المركزي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، والدين العام الكلي (الجدول 1).

30- من أجل تمويل عجز المالية العامة الأولى غير النفطي (61.9 ترليون دينار عراقي)، ودفعات الفوائد (2.3) ترليون دينار عراقي) وإتفاق الإستثمار النفطي (12.6 ترليون دينار عراقي، منها 11.5 ترليون دينار عراقي على الأقل (9.8 مليار دولار أمريكي) لشركات النفط العالمية التي تمثل 95 بالمائة من إنتاج النفط)، ستلجأ الحكومة الى إيرادات النفط (58 ترليون دينار عراقي)، والتمويل (18 ترليون دينار عراقي):

- سيتم تغطية التمويل المحلي من خلال إصدار حوالات خزينة، وسيتم إعادة تمويل معظمها (12.6 تريليون دينار عراقي كحد أقصى) من خلال مصارف تجارية، على نافذة الخصم للبنك المركزي العراقي، وإصدار سندات وطنية للجمهور العام (0.6 تريليون دينار عراقي) وخفض الودائع الحكومية في قطاع المصارف (6 تريليون دينار عراقي). في حال كان الإيراد النفطي أعلى من المقرر في البرنامج، تلتزم الحكومة بحفظ الإيراد النفطي الفائض الذي تم جمعه فوق المبلغ المقرر في البرنامج، من أجل تخفيض التمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة من قبل البنك المركزي العراقي (أداة تعديل جديدة مقترحة في مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 19).
- سيتم تغطية التمويل الخارجي بقروض من صندوق النقد الدولي بموجب اتفاق الإستعداد الائتماني (1.3 مليار دولار أمريكي)، ومن البنك الدولي بموجب قرض سياسات التنمية، الذي سيتم صرفه في ديسمبر/كانون أول 2016 (1.46 مليار دولار أمريكي)، منه 458 مليون دولار أمريكي بضمانة كندا، والمملكة المتحدة، كجزء من حزمة المعونات المالية الدولية التي أعلنت عنها مجموعة السبع في شهر أيار / مايو الماضي (الفقرة 20)، وقرض دعم الموازنة من وكالة التعاون الدولي اليابانية (JICA، 237 مليون دولار أمريكي). وسيتم أيضا تغطية التمويل الخارجي بقروض مشاريع من حكومة الولايات المتحدة (1.288 مليار دولار أمريكي)، ووكالة التعاون الدولي اليابانية (326 مليون دولار أمريكي)، والبنك الدولي (55 مليون دولار أمريكي)، وإيطاليا (33 مليون دولار أمريكي). وستوازن هذه التدفقات بشكل إجمالي دفعات سداد الدين وسداد المتأخرات الخارجية.

برنامج المالية العامة في 2017

31- تلتزم الحكومة في عام 2017 باحتواء العجز الأولي غير النفطي بحيث لا يتجاوز 69.1 تريليون دينار عراقي على أساس نقدي، مقابل 61.9 تريليون دينار عراقي في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 (الفقرة 29). وفي 18 تشرين أول وافق مجلس الوزراء على التعديلات التي يتم إدخالها على مشروع الموازنة 2017 وتم تعميمها على البرلمان، لجعلها متوافقة مع الإطار الاقتصادي الكلي الذي تمت الموافقة عليه في المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني (إجراء مسبق، الجدول 2). وسيتحقق برنامج المالية العامة هذا من خلال تنفيذ التدابير التالية:

- تحصيل إيرادات غير نفطية لا تقل عن (10.5) تريليون دينار عراقي (6.8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، مقابل (8) تريليون دينار عراقي (5.8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في برنامج المالية العام المعدل لعام 2016، بفضل التدابير التالية:
 - زيادة جمع إشتراكات دعم المجهود الحربي من 3 إلى 4.8 بالمائة على كافة الأجور والمعاشات والمنافع، بما فيها موظفي شركات التمويل الذاتي، مما سيولد 1.2 تريليون دينار عراقي؛ وسيتم استخدامها لتمويل نفقات أخرى في الموازنة.
 - تطبيق رسم موحد مقداره 25.000 دينار عراقي (21 دولاراً أمريكياً) على كل تذكرة طيران للسفر إلى خارج البلاد،
 - زيادة معدل الضريبة المفروض على دخل العقارات من 10 إلى 12 بالمائة.

• احتواء الإنفاق الأولي غير النفطي في حدود (78.4) تريليون دينار عراقي (أي 52.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، مقابل (67.9) تريليون دينار عراقي (أي 48.9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 (الفقرة 29)؛ وسيتم تحقيق هذا الاحتواء من خلال التدابير التالية:

- خفض فاتورة الأجور بمقدار (0.3) تريليون دينار عراقي، من خلال التناقص الطبيعي للعمالة: ولن تستبدل الحكومة سوى موظف واحد من كل ستة موظفين يتقاعدون، وبالتالي تحدد الرقم الإجمالي لموظفي الخدمة المدنية والجهاز العسكري بواقع 2.905.226، منهم حوالي 900.000 من الأجهزة العسكرية والأمنية، بتخفيض سنوي بحوالي 50.000 موظف أو ما يقارب 2 بالمائة؛ وأخيراً سوف تُشجّع الحكومة الموظفين على أخذ إجازات براتب جزئي، وبتقاعد مبكّر.
- تجميد مدفوعات معاشات التقاعد التي تدفعها وزارة المالية بمقدار 10.3 تريليون دينار عراقي، المستوى المحدد في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016، كي لا يتم تجاوز هذا المستوى كحد أقصى في المدى المتوسط من خلال التناقص الطبيعي⁸، ومن خلال إنفاذ القواعد القائمة التي تحول دون الحصول على معاشات متعددة أو الحصول على معاشات دون الإيفاء بالفترة الدنيا لدفع الاشتراكات، أو الوصول الى السن القانوني للتقاعد.
- وضع حد أعلى للسلع والخدمات مقداره (7.3) تريليون دينار عراقي، مقارنة بمبلغ (6.3) تريليون دينار عراقي المحدد في برنامج المالية العامة لعام 2016؛ ويتضمن هذا المجموع المخصص ائتمانياً مقداره (1.2) تريليون دينا عراقي لوزارة النفط، لشراء الغاز من شركة غاز البصرة (الفقرة 37).
- وضع حد أعلى للتحويلات بمبلغ مقداره (13.3) تريليون دينار عراقي، مقارنة بمبلغ (11.2) تريليون دينار عراقياً المحدد في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016؛ ويُتوقع لجميع التحويلات أن تزداد مقارنةً بعام 2016 لمساعدة النازحين (المشردين أو المهجرين) داخل العراق في أعقاب تحرير المدن العراقية من قبضة داعش، ما عدا التحويلات إلى الشركات الحكومية المملوكة للدولة، والتي سيتم تخفيضها إلى مبلغ (1.9) تريليون دينار عراقي، مقارنة بمبلغ (2.2) تريليون دينار عراقي في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016.
- زيادة الإنفاق الرأسمالي غير النفطي الى 11.7 تريليون دينار عراقي، منه (4.3) تريليون دينار عراقي يُمول من قروض المشاريع، مقارنة بمبلغ (4) تريليون دينار عراقي (منهم 2.4 تريليون دينار عراقي ممول من قبل قروض المشاريع) المحدد في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016؛ ونظراً لأنّ هذا المبلغ أقل بكثير من احتياجات العراق ومن المبالغ التي أُنفقت قبل عام 2016، فسوف تقتضي الحاجة تخصيصه على سبيل الأولوية لمشاريع تم البدء بتنفيذها فعلاً.

32- سيتضمن أيضاً مشروع الموازنة لعام 2017:

⁸ تشمل دفعات التقاعد التي تدفعها وزارة المالية فقط التقاعد المدفوع لموظفي الخدمة المدنية ومؤسسات التمويل الذاتي الذين احيوا الى التقاعد قبل 2006 و المعاشات التقاعدية غير القائمة على اشتراكات بحسب قرارات البرلمان.

○ زيادة إنفاق الإستثمار النفطي الى 13.8 تريليون دينار عراقي، أو بمبلغ 1.2 تريليون دينار عراقي مقابل المستوى المحدد في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016، منه مبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي على الأقل لشركات النفط الدولية.

○ وضع حد أعلى للتحويلات الى حكومة إقليم كردستان بمبلغ مقداره 11.6 تريليون دينار عراقي.

○ إدراج مخصص بمبلغ 1.3 تريليون دينار عراقي في موازنة 2017 لتسديد المتأخرات للإنفاق غير النفطي، تحسبا لنتائج التدقيق الخاص بهذه المتأخرات الذي سيقوم به ديوان الرقابة المالية (الفقرة 38)؛ و

○ وضع حد أعلى بمقدار (0.5) تريليون عراقي للضمانات التي تقدمها الدولة، تُفَوَّضُ الحكومة بإصداره في 2017.

33- ولتمويل عجز المالية العامة الأولي غير النفطي 69.1 تريليون دينار عراقي، ومدفوعات الفائدة 2.9 تريليون دينار عراقي، والإنفاق الاستثماري النفطي 13.8 تريليون دينار عراقي، سيكون على الحكومة الاستعانة بإيرادات النفط 68.6 تريليون دينار عراقي والتمويل المحلي 6.8 تريليون دينار عراقي والتمويل الخارجي 9.1 تريليون دينار عراقي:

- سيتم تغطية التمويل المحلي من خلال إصدار حوالات خزينة بقيمة (5.5) تريليون دينار عراقي، تقوم المصارف التجارية بإعادة تمويلها من نافذة الخصم في البنك المركزي، وباستعمال ودائع الحكومة (0.4) تريليون دينار عراقي.
- سيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (1.7) مليار دولار أمريكي، والبنك الدولي من خلال قرض لدعم سياسات التنمية يُصرف في ديسمبر/كانون الأول 2017 (بقيمة مليار دولار أمريكي)، والسندات المضمونة من الولايات المتحدة الأمريكية (بقيمة مليار دولار أمريكي، تم التخطيط لإصدارها بصفة أولية خلال الربع الأخير من عام 2016)، وإصدار سندات اليوروبوند (بقيمة مليار دولار أمريكي، في أعقاب إصدار السندات المضمونة من الولايات المتحدة الأمريكية)، وقرض دعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) (بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي)، وقرض دعم الموازنة من فرنسا بقيمة 450 مليون دولار أمريكي، ومنحة دعم الموازنة من المفوضية الأوروبية بقيمة (100 مليون دولار أمريكي). كذلك سيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض المشاريع من الولايات المتحدة الأمريكية (1.477) مليار دولار أمريكي، ومن الصين (833) مليون دولار أمريكي، ومن اليابان (350) مليون دولار أمريكي، وألمانيا (190) مليون دولار، والبنك الدولي (140) مليون دولار أمريكي، والسويد (150) مليون دولار أمريكي، وإيطاليا (134) مليون دولار أمريكي، والمملكة المتحدة (100 مليون دولار أمريكي)، والبنك الإسلامي للتنمية (50 مليون دولار أمريكي).

34- في حالة انخفاض أسعار النفط دون المستوى المحدد في موازنة 2017، ستقوم الحكومة بتحديد الإنفاق في موازنة 2017 من أجل تخفيضه، لغرض المناقشة مع موظفي صندوق النقد الدولي بمناسبة المراجعة الثانية لاتفاق الإستعداد الائتماني (الفقرة 47).

35- ولن تلجأ الحكومة إلى مراكمة المتأخرات لتمويل العجز، إنما تلتزم بحد أقصى صفري للمتأخرات الخارجية الجديدة تجاه دائئها الخارجيين (معيار أداء مستمر، الجدول 1)، والتخلص التدريجي من رصيد المتأخرات القائمة تجاه شركات النفط الدولية مع نهاية 2016 (الفقرة 16) والقيام بحصر منتظم للمتأخرات المحلية بما يضمن عدم مراكمة متأخرات جديدة وسداد القائم منها بعد تدقيق الحسابات على النحو الملائم (الفقرة 38، النقطة الثانية).

و- الإصلاحات على جانب الإيرادات

36- لدعم الإيرادات، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تدقيق البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق 600/300 لدى البنك المركزي العراقي، وذلك للتحقق من وصول جميع إيرادات النفط إلى الخزينة العامة ومراقبة استخدام الموارد المودعة في ذلك الحساب. وستستمر وزارة المالية في تدقيق جميع المعاملات التي تحرك رصيد حسابها بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي (حساب 300/600)، وذلك بواسطة شركة تدقيق دولية تقوم بالتدقيق كل ستة أشهر، كما ستنتشر تقارير التدقيق على موقعها الإلكتروني الخارجي خلال ستة أشهر من نهاية كل فترة تدقيق نصف سنوية (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 2).
- إجراء عملية تشخيصية تشمل قوانين الضرائب والجمارك بهدف تبسيطها وتوسيع القاعدة الضريبية. وستقوم وزارة المالية، بحلول نهاية شهر شباط/فبراير من عام 2017، بإعداد تدابير للسياسة الضريبية تكفل زيادة الإيرادات الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدولي. وستعمل الحكومة على استحداث تدابير للسياسة الضريبية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية في مشروع موازنة 2017 خلال فترة إتفاق الإستعداد الإئتماني (الفقرة 31).
- إجراء عملية تشخيصية تشمل الإدارتين الضريبية والجمركية بهدف تحديثها وتوسيع القاعدة الضريبية بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ومع نهاية شباط / فبراير 2017، ستقترح وزارة المالية استراتيجية لتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدولي. وستقترح هيئة الجمارك مع نهاية كانون الأول / ديسمبر 2016 استراتيجية لتطبيق نظام معلومات أسيكودا (UNCTAD ASYCUDA) في عملها.

ز- إصلاحات الإنفاق

37- ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية لتخفيض الإنفاق:

- السيطرة على تطور الأجور ومعاشات التقاعد من خلال مزيج من التدابير التالية بالإضافة إلى تلك المنفذة في موازنة 2017 (الفقرتين 31-32):
 - قيام ديوان الرقابة المالية بإكمال عمليات تدقيق أجور العاملين بأجر والمتقاعدين من موظفي الخدمة المدنية، للقيام أولاً بتحديد المدفوعات للعمال غير القانونية، ثم بإلغائها (الفقرة 21).

- تنفيذ تعديلات قانونية للسيطرة على تطور أجور موظفي الحكومة وشركات التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المعاشات الغير مبنية على المساهمات والتي تدخل ضمن الموازنة (كتلك المعاشات للشهداء، والفصل السياسي، والصحفيين، والمحامين، وغيرها)، وكخطوة أولى سيتم حصر جميع القوانين والأنظمة التي تحكم هذه المعاشات والأجور (معياري هيكلي مقترح للمراجعة الثانية)، والتعديلات القانونية ستتم مناقشتها خلال المراجعة الثالثة (الفقرة 47).
- القيام مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2017 باعتماد مَعْلَمَات (معايير) منقّحة لنظام معاشات التقاعد العام الذي اقترحه البنك الدولي⁹.

● إصلاح قطاع الكهرباء من خلال مزيج من التدابير التالية:

- تنفيذ جدول تعرفات الكهرباء التصاعدي الذي وضعته وزارة الكهرباء في 2015، والذي يمكن أن يولد إيرادات إضافية لقطاع الكهرباء بما يقرب من 2.1 ترليون دينار عراقي (%1.6 من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وسيتم استخدام الإيرادات الإضافية في 2016 لتمويل الاستثمار الخارج عن الموازنة وتسديد القروض المصرفية لشركات الكهرباء¹⁰، ولن تؤدي زيادة التعرفة إلى زيادة التعرفة المطبقة على فئة الاستهلاك دون 1500 كيلو واط ساعة شهريا لحماية الشرائح الأكثر فقرا؛
- تقليل احتراق الغاز عن طريق استخدامه في إنتاج الكهرباء، وهو ما يرى البنك الدولي أنه يمكن أن يولد وفورات سنوية للخزينة قدرها 1.4 ترليون دينار عراقي (1.2 مليار دولار، أو 1.1 % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) بتكلفة مقدمة قدرها 0.5 مليار دولار بدءا من 2017:11 لتحقيق هذه الغاية، ستدفع وزارة النفط مع نهاية سبتمبر/أيلول جميع متأخراتها غير المُسدّدة لعام 2016 (البالغة 350 مليون دولار أمريكي في نهاية آب /

⁹ طبقا للبنك الدولي، من شأن تعديل قانون معاشات التقاعد 2014/9 لإدخال التعديلات البارامترية التالية أن يحقق وفورات تراكمية تتجاوز ترليون دينار عراقي واحد حتى 2018، و31 ترليون دينار عراقي حتى 2028: (1) تخفيض معدل التراكم من 2.5% إلى 1.5%؛ (2) زيادة الحد الأدنى للخدمة من 15 سنة إلى 20 سنة لاستحقاق المعاش التقاعدي؛ (3) تغيير الراتب الأساسي لاحتساب المعاش التقاعدي من السنوات الثلاثة الأخيرة إلى السنوات السبع الأخيرة؛ و(4) تقليل الحالات المؤهلة للحصول على معاشات التقاعد بالنسبة للورثة الباقين على قيد الحياة بحيث تقتصر على الأزواج والأبوين والأطفال (الفقرة 52، صفحة 24 من تقرير البنك الدولي، World Bank, Iraq – Emergency Fiscal Stabilization, Energy Sustainability, and State-Owned Enterprise Transparency Development Policy Financing, December 2015).

¹⁰ في 2015، كان مجموع استهلاك الكهرباء 42 تيراواط، وبلغت الإيرادات المحصلة 0.82 ترليون دينار عراقي، بينما بلغت تكلفة إنتاج الكهرباء 4.5 ترليون دينار عراقي. ويمكن أن تؤدي هذه الزيادة في التعرفة إلى زيادة المبيعات إلى 3.25 ترليون دينار عراقي وتقليص الفجوة بينها وبين تكلفة الإنتاج إلى 1.25 ترليون دينار عراقي في حال جباية المبلغ كاملا من المستخدمين وبقاء كلفة النفط المدعوم من قبل وزارة النفط على حاله. وفي 2015، استهلكت الحكومة المركزية 4.5 تيراواط. وستؤدي هذه الزيادة في التعرفة إلى زيادة تكلفة فاتورة الكهرباء التي تتحملها من 0.137 ترليون دينار عراقي في 2015 إلى 0.675 ترليون دينار عراقي في 2016، مقارنة بمبلغ 0.360 ترليون دينار عراقي في موازنة 2016. والفاتورة المتوقعة للحكومة والبالغة 2.043 مليار في 2016 هي حصيلة ضرب الكمية التي استهلكتها الحكومة في 2015 (11.6 تيراواط) بمتوسط التعرفة الجديدة لعام 2016 للحكومة والبالغة 176.09 للتيارواط. وبالتالي، تمت زيادة الائتمان لأغراض استهلاك الكهرباء في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 وفي مشروع موازنة 2017 (الفقرة 31 و29).

¹¹ تقرير البنك الدولي، ديسمبر/كانون الأول 2015، الصفحة 28، الفقرة 62. غاز شركة غاز البصرة هو أرخص مصدر للطاقة لإنتاج الكهرباء في العراق؛ هو تقريبا أرخص (بمرتبتين) من الغاز المستورد من إيران وأرخص (بأربع مرات) من الوقود.

(continued)

أغسطس)، وذلك مع حلول نهاية تشرين الأول / أكتوبر، والمبلغ التقديري المتبقي عن مشتريات الغاز من شركة غاز البصرة في 2016 وقيمتها 300 مليون دولار أمريكي خلال فترة التعاقد التي تصل الى 45 يوما من إصدار الفواتير، كما ستدفع مبلغ 150 مليون دولار أمريكي بتفويض من وزير المالية للإستثمار الرأسمالي بنهاية سبتمبر/أيلول من أجل تمويل المشروع الاستثماري الخافض لاحتراق الغاز في شركة غاز البصرة، وتخصيص حوالي مليار دولار لشراء الغاز من شركة غاز البصرة و200 مليون دولار للإنفاق الرأسمالي في مشروع موازنة 2017 (الفقرة 31). ومن أجل وضع حد لتراكم المتأخرات لشركة غاز البصرة، سيتم توسيع نطاق معيار الأداء لرصيد المتأخرات تجاه شركات النفط العالمية لتشمل المتأخرات لشركة غاز البصرة بدءا من ديسمبر/كانون أول 2016 (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 9).

○ دفع فواتير الطاقة في الوقت المحدد؛ وستقوم وزارة الكهرباء بدفع المتأخرات التي تم تحديدها في نهاية حزيران/يونيو 2016، أي 944 مليون دولار (الفقرة 21) في 2016.

● **إصلاح التحويلات الإجتماعية:**¹² تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع قاعدة بيانات تقوم على قياس السعة المالية من خلال متغير بديل (PMT) بمساعدة من البنك الدولي. وعند استكمال قاعدة البيانات المذكورة، سيكون لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاعدة بيانات يتم استخدامها لتحديد أهلية الحصول على التحويلات النقدية بناء على الموازنة المتاحة. ويمكن استخدام نفس قاعدة البيانات في برامج أخرى (أي نظام التوزيع العام) لتوجيه ما تقدمه من مساعدات (نقدية أو عينية) للأسر الفقيرة بناء على درجة رخائها التي يحددها قياس السعة المالية من خلال متغير بديل.

● **إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة:** تضم المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة في العراق مجموعة كبيرة من الكيانات العامة، بما فيها المديرات/الدوائر والأجهزة الوزارية. وتوجد في العراق 176 مؤسسة مملوكة للدولة يعمل فيها ما يزيد على 550 ألف موظف، منهم ما يقدر بنحو 30% إلى 50% عمالة زائدة. وكثير من هذه المؤسسات المملوكة للدولة لا يقوم توفيره للوظائف العامة على أساس منطقي كاف. لذلك فهي مسببة للخسائر من الناحية الهيكلية وتشكل عبئا كبيرا على الموارد العامة. غير أنه لا توجد معلومات عن نطاق وحجم التكاليف التي تُحملها هذه المؤسسات للاقتصاد والقطاع المالي والمالية العامة في العراق، نتيجة لضعف إعداد التقارير عن أهم الإحصاءات المالية والاقتصادية للمؤسسات غير المالية المملوكة. وقد بدأت الحكومة، بمساعدة من البنك الدولي، في إنشاء قاعدة بيانات لرصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة على المالية العامة. وبناء على هذه المعلومات، ستضع الحكومة تدابير لإعادة هيكلة المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة عند إجراء المراجعات المستقبلية في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني".

ح- إصلاحات الإدارة المالية العامة

¹² الانتقال الى نظام بطاقات تموينية أدق استهدافا للمستحقين يمكن أن يحقق وفورات سنوية تصل إلى 1.8 تريليون دينار عراقي (1.4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). راجع " دعم الغذاء والكهرباء " في التقرير الفُطري لصندوق النقد الدولي رقم 15/236. العراق: قضايا مختارة.

38- من أجل تعزيز الانضباط المالي، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تحسين إعداد التقارير المعنية بإحصاءات مالية الحكومة (GFS): بناء على توصيات المساعدة الفنية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أرسلت وزارة المالية لخبراء الصندوق جداول تقارير المالية العامة (بما فيها الإيرادات والنفقات والتمويل) في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، ونهاية مارس/آذار 2016 ونهاية يونيو/حزيران 2016، وفقاً لدليل إحصائيات مالية الحكومة الصادر عن الصندوق في عام 2014 (GFSM 2014)، قاعدة معيارية هيكلية للمراجعة الأولى، الجدول 2). وتقوم الوزارة بنشر هذه الجداول على أساس ربع سنوي وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر لعام 2014 بفواصل زمني مدته ربع عام واحد، وذلك على موقع الوزارة الإلكتروني الخارجي اعتباراً من بداية يناير/كانون الثاني 2017.

- مسح المتأخرات المحلية وتدقيقها وسدادها:

○ ستترصد الحكومة في مسوح ربع سنوية تطورات تراكم المتأخرات من خلال عملية تسجيل ومتابعة منتظمة وتفصيلية للالتزامات القائمة غير المدفوعة. وستستكمل مسحا لكل المتأخرات المحلية بنهاية شباط 2017، أي المدفوعات المستحقة منذ أكثر من 90 يوماً، التي تغطي فترة تستمر حتى أيلول/سبتمبر 2016 على الأقل، بما في ذلك (1) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (رواتب ومعاشات تقاعدية وبيع وخدمات ومشتريات رأسمالية)؛ و (2) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط (المشاريع وأي عقوبات مرتبطة بها). وستقدم وزارة المالية تقريراً موحداً يستقيض في شرح كل هذه المتأخرات للوزارات ذات الصلة. (قاعدة معيارية هيكلية للمراجعة الأولى، مؤجلة للمراجعة الثانية، الفقرة 21 والجدول 2). في نهاية حزيران 2016، حددت الحكومة وجود متأخرات بمبلغ 12.5 تريليون دينار عراقي (10.6 مليار دولار، أو 6.1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، الفقرة 21).

○ على أساس كل من هذه المسوح، ستعد الحكومة خططا لسداد المتأخرات بانتظام عقب انتهاء ديوان الرقابة المالية من عملية تدقيق مستقلة للمتأخرات ووضع جدول زمني للسداد وفقاً لقدرة الحكومة على التمويل. وفي 27 أيلول / سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء قراراً يُطالب بأن يقوم ديوان الرقابة المالية بالتحقق من جميع المتأخرات على الاستثمارات غير النفطية التي حددتها حتى الآن وزارة التخطيط، قبل البدء بدفع أي من هذه المتأخرات. وبالنسبة إلى المتأخرات الخاصة بشراء القمح والسلع الأخرى الخاصة بالبطاقة التموينية، التي حددتها وزارة التجارة، اعتمد مجلس الوزراء قراراً آخر بتاريخ 17 تشرين أول يقضي بإمكانية البدء بتسديد المتأخرات، ولكن سيقوم ديوان الرقابة المالية بالتحقق من صحة المتأخرات قبل تسديدها. (وهذان القراران يُشكلان إجراءً مسبقاً للمراجعة الأولى). وسيقوم ديوان الرقابة المالية بإكمال تدقيق هذه المتأخرات على الاستثمارات غير النفطية، بحلول نهاية كانون الأول / ديسمبر 2016 (مقياس معياري هيكلية مقترح للمراجعة الثانية). وفي ضوء نتائج هذا التدقيق، أدرجت الحكومة مخصصاً بمبلغ 1.3 تريليون دينار عراقي في موازنة 2017 لتسديد هذه المتأخرات (الفقرة 32). وسوف تُعد موازنة تكميلية في عام 2017 إذا ثبتت عدم كفاية هذا المخصص. وبالنسبة إلى المتأخرات الأخرى التي تم تحديدها حتى الآن، أي المتأخرات لوزارة النفط تجاه شركات النفط العالمية ومتأخرات وزارة الكهرباء المتعلقة بشراء

الكهرباء (الفقرتان 21 و35)، سمحت الحكومة بتسديدها بدون تدقيق مسبق من ديوان الرقابة المالية لأنه تم إثبات استلام السلع والخدمات المعنية من قبل هذه الوزارات، بطريقة تفي بالغرض.

○ ستقيد الحكومة بحد أقصى لتراكم المتأخرات المتعلقة بالاستثمار غير النفطي، وفقا للمسح الذي أجرته وزارة التخطيط (هدف إرشادي، الجدول 2). وسيتم توسيع نطاق هذا الهدف الإرشادي ليشمل كافة المتأخرات في سياق المراجعات المستقبلية، على ضوء نتائج مسح المتأخرات في سياق المراجعة الثانية. وسيتم تعزيز هذا الهدف الإرشادي ليصبح معيارا للأداء فيما يتصل بالتراكم الصفري للمتأخرات بمجرد أن تصبح الحكومة قادرة على مراقبتها بدقة ومنع تراكمها.

● اتخاذ خطوات للانتقال الى حساب الخزنة الواحد (أو "حساب الخزينة الموحد") (TSA). وكخطوة أولى، قامت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بوضع قائمة بكافة الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وكافة الوحدات الحسابية الرئيسية الفرعية للحكومة الاتحادية، سواء في البنك المركزي العراقي أو البنوك المملوكة للدولة والبنوك التجارية، في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015. وستقوم وزارة المالية في المستقبل بتنفيذ التدابير التالية:

○ تشكيل مجموعة عمل تتضمن ممثلين لوزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، ومصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة للوقوف على مدى جاهزية أنظمة الدفع والسداد في البلاد، ووضع خطة لتحديث الأنظمة بما يتيح تشغيل حساب الخزنة الواحد مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016.

○ وضع استراتيجية وتصميم خطة عمل لتطوير حساب الخزنة الواحد بالتدرج مع نهاية مارس/آذار 2017، في ضوء حالة البنية التحتية لإدارة تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية القائمة والمخططة.

○ إنشاء وحدة لإدارة التدفق النقدي (CMU) وتفويضها في وضع تنبؤات للتدفق النقدي من شأنها تحديد الاحتياجات النقدية على مدار سنة الموازنة كأحد مسؤولياتها الرئيسية (مع نهاية ديسمبر/كانون أول 2016) بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي. وينبغي أن تشمل توقعات التدفق النقدي تفاصيل عن كافة المقبوضات والمدفوعات الى ومن حسابات الحكومة المركزية وينبغي استخدامها لإعلام الوحدات الحسابية بعمليات التمويل. وستقوم وحدة إدارة التدفق النقدي بوضع تنبؤات الإيرادات النقدية لفترة متحركة مدتها 12 شهر مع نهاية مارس/آذار 2017؛ وتنبؤات الإنفاق النقدي لفترة متحركة مدتها 12 شهر بناء على الوحدات الحسابية الأوسع مع نهاية حزيران/يونيو 2017. وعلى مدار 2017، ستعمل الحكومة على بناء قدرات وحدة إدارة التدفق النقدي لكي تتمكن من وضع خطط نقدية دقيقة داخل سنة الموازنة، بما في ذلك تحليل السيناريوهات.

○ تشكيل لجنة لإدارة النقدية مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 للقيام بما يلي: (1) الإشراف على تمويل الموازنة بصورة منظمة وجيدة التوقيت، وهو ما يشمل مراقبة كل التدفقات الخارجة من والداخلية الى حساب الخزنة الواحد/الحسابات الرئيسية للخزينة، وكافة عمليات تحصيل الإيرادات وإنفاقها؛ (2) مراقبة الموقف المالي الكلي والاقتصادي الكلي والنقدي، وتفعيل الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب؛ (3) ضمان تنسيق وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية الرئيسية؛ (4) تيسير المناقشات بشأن السياسات. وستضم اللجنة التي يرأسها

أكبر مسؤول في وزارة المالية ممثلين لدائرة إدارة الدين، ودائرة الموازنة، والخزينة، ووزارة النفط، والوحدات الحسابية الكبرى (وحدات الإنفاق الكبيرة)، والبنك المركزي العراقي.

○ القيام تدريجياً بإدخال كافة العمليات النقدية المتعلقة بالحكومة في حساب الخزانة الواحد، بدءاً باستخدام عمليات صافية الرصيد في الفترة 2017-2018، في ضوء نتائج عمليات تدقيق البيانات المالية لمصرفي الرشيد والرافدين، وبالترزامن مع تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلتهما (الفقرة 41) وحالة السيولة لدى أي بنك توجد فيه حسابات للحكومة.

● تصميم وتنفيذ نظام لمراقبة الالتزامات من أجل تنفيذ الموازنة وفقاً لتوصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي؛ ولتجنب ظهور متأخرات جديدة يجب أن يكون التركيز الفوري على ما يلي:

- إعداد تقرير شهري عن تنفيذ الموازنة بناء على مدخلات من الوحدات الحسابية؛
- تقنين السيولة النقدية لكل وحدة حسابية؛
- تحسين تسجيل الالتزامات: صدور قرارات من وزير المالية ووزير التخطيط تتطلب من كل الوحدات الحسابية تسجيل كافة الالتزامات القائمة؛ وقيام وزارة المالية بإصدار تقرير عن كل الالتزامات المتكررة والاستثمارية (مصنفة حسب المشروع) بالتنسيق مع وزارة التخطيط (قاعدتان معياريتان هيكلتان، الجدول 2)؛
- حظر أي التزام يتجاوز المخصصات الربع سنوية؛

○ تصميم النماذج القياسية المطلوبة لإعداد دليل لنظام مراقبة الالتزامات وفقاً للملحق 3 من تقرير المساعدة الفنية الذي أصدرته إدارة شؤون المالية العامة في ديسمبر/كانون الأول 2015 (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛

13

○ تدريب الوحدات الحسابية على النظام الجديد، بما في ذلك وضع تعريف واضح للالتزامات (مع نهاية آذار/مارس 2017)؛

- إلزام جميع الوحدات الحسابية بتسجيل كل الالتزامات القائمة (مع نهاية آذار/مارس 2017)؛
- قيام وزارة المالية بإصدار تقرير بكل الالتزامات المتكررة والاستثمارية (لكل مشروع)، بالتنسيق مع وزارة التخطيط، حسب الوضع في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016؛

○ التأكد من تصميم وظيفة مراقبة الالتزامات في النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) مع نهاية آذار/مارس 2017؛

¹³ إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، تعزيز مشروع قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة، سوزان فلين وجاك شعراوي ويانيس بلاتيس، وتوفيق رحمة الله، وأرون شريواستوا، الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2015.

○ اختبار وظيفة مراقبة الالتزامات في المواقع التجريبية للنظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (وفقاً للخطط التجريبية لهذا النظام) مع نهاية عام 2018.

● **تصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) بمساعدة من البنك الدولي.**

○ كخطوة أولى، اعتمدت وزارة المالية خارطة طريق خلال تموز/يوليو 2016 تفصل المتطلبات الوظيفية الأساسية مثل: دليل الحسابات، وتتبع النفقات على أساس متعدد السنوات؛ وترحيل الموارد من سنة إلى أخرى، وإدارة السلف وترتيبات إدارة النقدية؛

○ كخطوة ثانية، تتخذ وزارة المالية الخطوات اللازمة للتعاقد مع شركة لتطوير نظام IFMIS، وقد نشرت وثائق العطاءات القياسية النهائية على موقعها الإلكتروني، وسوف تُوقَّع العقد مع الشركة التي يقع عليها الاختيار لتطوير نظام IFMIS مع نهاية فبراير/شباط 2017؛

○ وكخطوة ثالثة، تقوم وزارة المالية بتطوير نظام IFMIS واختباره وقبوله مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛

○ وكخطوة أخيرة، تقوم وزارة المالية بتعميم نظام معلومات الإدارة المالية بالتدرج في المواقع التجريبية بما فيها وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة ومحافظة بغداد وبابل مع نهاية يونيو/حزيران 2020.

● **تنفيذ الإصلاح المطلوب في إدارة الاستثمار العام (PIM) بمساعدة البنك الدولي، وفقاً للمرسوم رقم 445 الصادر في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2015 حول إدارة الاستثمارات العامة:**

○ تصميم الهيكل التنظيمي للوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية (بحلول إبريل/نيسان 2016) ووضع هذا الهيكل موضع التنفيذ الكامل (بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛

○ القيام بحصر مفصل لحافطة مشاريع الاستثمار العامة (القائمة والجديدة ذات التكلفة التي لا تقل عن 10 ملايين دولار) على كل من مستوى الوزارات والمحافظات ونشر الحصر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط، مع إجراء دراسة جدوى من خلال تحليل التكاليف والمنافع وكفاءة الإنفاق (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛

○ إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد القدرات المطلوبة في الوحدة المركزية لنظام إدارة الاستثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية وفي محافظتي بغداد وبابل حيث يتم تجريب نظام IFMIS (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛

○ تدريب الوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام وفقاً للتوصيات التي يخرج بها تقييم احتياجات القدرات مع التركيز في البداية على الجوانب الأساسية في منهج الإطار المنطقي وتقييم المشروع المتكامل (مع نهاية 2017).

● **تدقيق تنفيذ الموازنة: يقدم ديوان الرقابة المالية للبرلمان تقريره المعني بتنفيذ موازنة 2015 قبل نهاية 2016.**

- تعزيز إدارة الدين: سيتم تعزيز القدرات في دائرة الدين العام بمساعدة فنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهي واحدة من أكبر الجهات التي تقدم قروضا ثنائية وبشروط ميسرة للعراق. وبدءا من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015، عُقدت حلقة تطبيقية بدعم من خبراء في إدارة الدين العام ينتمون إلى الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وسيلي ذلك مجموعة من برامج التدريب تتألف من سلسلة من الندوات والتدريب العملي لتعزيز القدرات في دائرة الدين العام. وقد تُعقد بعض الدورات التدريبية بالتعاون مع بلدان مجاورة ومؤسسات مالية دولية. وكخطوة أولى، ستسعى دائرة الدين العام إلى الحصول على مساعدة لتعزيز النظم التي تعتمد عليها في قيد الديون. ستقوم إدارة الدين العام بإجراء مسح لكافة الضمانات الصادرة عن الحكومة (مقياس معياري جديد للمراجعة الثانية، الجدول 2).

ط- إجراءات مكافحة الفساد

39- تتخذ الحكومة الإجراءات التالية لمكافحة الفساد:

- نفذت الحكومة العراقية، في 11 آب / أغسطس 2016، مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقوم هذا البرنامج بموجبها بتقديم المساعدات للحكومة العراقية في المجالات التالية: أولاً، يُقدّم هذا البرنامج الموظفين لدعم الحكومة العراقية في التحقيق في حالات الفساد، وبخاصة فيما يتعلّق بالمعاملات المالية التي تشتمل على تحويل الأموال إلى خارج العراق. وتشتمل المساعدات أيضاً على تقديم المشورة بشأن كيفية إعادة هذه الأصول (الموجودات) المالية حالما يتمّ اقتفاء أثرها. وثانياً، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدات بشأن سنّ التشريعات / القوانين، لمختلف الجهات المشاركة في التحقيق في حالات الفساد، مثل ديوان الرقابة المالية، والمفتشين العامّين والهيئة الوطنية للنزاهة. وبصورة خاصة، فإنّ الهدف من هذه المساعدات، هو جعل مختلف هذه الجهات أكثر متانةً. وثالثاً، فإنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يقدم الموظفين للمساعدة في بناء القدرات. ورابعاً، فإنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يقدم المساعدات إلى العراق بشأن مسائل تتعلّق بالفساد والعلاقات العامة. وقد وصل موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين يقدمون المساعدات، إلى العراق في شهر تشرين الأول أكتوبر 2016.

- بعد مراجعة مجلس الشورى، سيعتمد مجلس الوزراء مسودة تعديلات قانون 2011 المنشئ لهيئة النزاهة من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 2)، ويحيل التعديلات إلى البرلمان في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2017. وستتضمن مسودة التعديلات العناصر الأساسية لوضع إطار قانوني يتضمن الوضوح بشأن صلاحيات الهيئة، أي أهدافها ووظائفها والصلاحيات المخولة لها لتحقيقها؛ ووضوح الحوكمة والإشراف وهيكل للمساءلة، والاستقلالية التشغيلية والمالية، ومعايير الأهلية للتعيين في الهيئة، ووضع قواعد وإجراءات واضحة وشفافة للفصل من العمل، وحماية إدارتها وموظفيها. كذلك تتضمن مسودة التعديلات المتطلبات اللازمة لإقامة نظام شامل للإقرار بالموجودات (في العراق وخارجه) من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم، واشتراط نشر هذا الإقرار.

- ووفقاً لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد تعديلات القانون الجنائي لتجريم كافة أعمال الفساد بما فيها الإثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص وعرقلة سير العدالة، وإحالة هذه التعديلات الى البرلمان في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول 2016.
- ووفقاً لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد عدة مشاريع قوانين تقوم هيئة النزاهة على استكمالها حالياً لتقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وإحالة هذه المشاريع الى البرلمان في موعد أقصاه فبراير/شباط 2017. وتتعلق مشاريع القوانين بإتاحة المعلومات وتضارب المصالح واسترداد الموجودات وحماية الشهود والمبلغين عن التجاوزات.

ي- الرقابة المصرفية

- 40- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 كان عدد البنوك العاملة في العراق 56 بنكا، منها سبعة مملوكة للدولة تضم بنكا إسلاميا واحداً، و32 بنكا خاصا منها 6 بنوك إسلامية، و17 فرعاً أجنبياً منها 5 بنوك إسلامية. وتهيمن البنوك الحكومية على القطاع المالي ولديها الجزء الأكبر من الموجودات والقروض، إذ أن حوالي 90% من موجودات الجهاز المصرفي ترجع لثلاثة من هذه البنوك الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة.
- 41- وتتصف المراكز المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين بالهشاشة عقب سنوات من العمليات شبه المالية. وكخطوة أولى نحو إعادة هيكلة هذين المصرفين، قامت وزارة المالية بتعيين مدققين دوليين لمراجعة أحدث بياناتهما المالية وفقاً للمعايير الدولية، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة هذين المصرفين ومع البنك الدولي. وسيرفع المدققون تقاريرهم لوزارة المالية مع نهاية شباط / فبراير 2017. وكخطوة ثانية، تقوم وزارة المالية مع نهاية آب / أغسطس 2017. بتقديم خطة مفصلة لإعادة هيكلة هذين المصرفين بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة المصرفين ومع البنك الدولي في ضوء نتائج عمليات التدقيق المشار إليها أعلاه.
- 42- وسيستمر البنك المركزي في تنفيذ إجراءات إصلاحية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، وهو ما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:
- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الاحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛
 - تعزيز الرقابة المصرفية بما في ذلك الرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
 - إعداد ونشر مؤشرات الاستقرار المالي والتي سيتم وضع تفاصيلها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛
 - إعمال الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والبالغ 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار)، وهو مستوى من رأس المال تم استيفاؤه في جميع البنوك الخاصة باستثناء بنك واحد؛

- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تصنيف البنوك. وقد تم بالفعل تصنيف 17 بنكا، فحصل ثلاثة منها على مرتبة "مرض"، وثمانية منها على مرتبة "مقبول"، وستة منها على مرتبة "ضعيف"؛
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تحسين القواعد الاحترازية التي تحكم "السيولة" و"نسبة كفاية رأس المال"؛
- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة مرخصة من البنك المركزي تتيح للبنوك فرصة المشاركة في رأسمالها؛
- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي بنظام السجل الائتماني لتبادل المعلومات بين البنوك حول مقترضهم المشتركين الحاليين والمحتملين؛
- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية؛
- فرض عقوبات مالية وإدارية على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في حالة عدم التزامها بالقوانين والقواعد التنظيمية النافذة؛
- البدء في استخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق.

43- وبناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2015، ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني لدى البنك المركزي العراقي لينص على وجود إشراف مستقل على عملياته. وسيعتمد مجلس إدارة البنك بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 2). وسيوافق مجلس الوزراء مع نهاية آذار/مارس 2017 على تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على البرلمان لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 2). وعلى وجه التحديد، ينبغي تعديل قانون البنك المركزي بحيث يتضمن ما يلي: (1) تحديد معايير اختيار المدقق الخارجي وتعيينه في الوقت المناسب (أي قبل نهاية السنة المالية التي يتعين تدقيق كشوفها المالية)؛ (2) تحويل صلاحية تعيين المدقق الخارجي من وزارة المالية إلى البنك المركزي؛ (3) النص على تعيين المدقق الخارجي لفترات متعددة السنوات؛ (4) النص على نشر الكشوف المالية المدققة؛ (5) إنشاء لجنة للتدقيق وتحديد صلاحياتها وتشكيلها وتمثيلها في مجلس إدارة البنك المركزي؛ (6) تغيير تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي لتتألف الأغلبية من غير التنفيذيين؛ (7) دعم استقلالية رئيس المدققين الداخليين؛ (8) اشتراط استخدام أسعار فائدة يحددها السوق في عمليات المقرض الأخير. وينبغي تطوير التعديلات المقترحة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي.

44- وافق رئيس الوزراء بتاريخ 25 تشرين ثاني 2016 قيام البنك المركزي بتقديم تسهيلات ائتمانية للمصارف بقيمة 6 تريليون دينار عراقي وبضمان سيادي لتقوم بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (1 تريليون)، و5 تريليون دينار عراقي لتمويل الزراعة والبنية التحتية، وقد تم صرف 21.2 مليار دينار عراقي للشركات الصغيرة والمتوسطة و0.5 تريليون دينار عراقي للزراعة والبنية التحتية حتى الان. وقبل المضي قدما بهذه المبادرات، ستقوم وزارة المالية والبنك

المركزي بتحليل المخاطر المالية المحتملة التي تشكلها هذا التسهيلات الائتمانية. في ضوء هذا التحليل، ستقوم الحكومة بالتداول مع الصندوق في المراجعة الثانية حول ما إذا ستستمر بتنفيذ هذا التسهيلات (الفقرة 47).

ك- تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

45- تنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيساهم ذلك في تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الحوكمة، وتقليص حجم القطاع غير الرسمي، وتعطيل التمويل الذي تحصل عليه "داعش"، والحد من التهديدات الإرهابية التي تشكلها.

- كخطوة أولى، في 9 تشرين الأول 2016 إعتمدت الحكومة لائحة لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب وفقاً للتوصية 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 2). وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البنك المركزي مع نهاية كانون الأول 2016 قواعد تنظيمية تفرض على الكيانات المرخصة تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تطبيق قانون 2015 متشياً مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- وكخطوة ثانية، سيعمل البنك المركزي على تطوير قدراته الرقابية لتعزيز امتثال هذه الكيانات للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، يعتمد البنك مع نهاية يناير/كانون الثاني 2017 إجراءات للفتيش الميداني القائم على المخاطر، كما يعتمد مع نهاية إبريل/نيسان 2017 أدوات للرقابة المكتبية على الكيانات المرخصة. ويخصص البنك خمسة مراقبين من ذوي الخبرة لتغطية قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو الواجب أثناء عمليات الفحص الميداني وضمان فعالية التنفيذ. ومع نهاية يناير/كانون الثاني 2017، يعين البنك خمسة مراقبين إضافيين يتمتعون بالخبرة اللازمة.

- ويعمل البنك المركزي بالتنسيق مع مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تزويد وحدة الاستخبارات المالية (مكتب مكافحة غسل الأموال) بكافة الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة لضمان تشغيل الوحدة تشغيلاً كاملاً وتنفيذها لوظائفها على نحو فعال. وسيوفر البنك لمكتب مكافحة غسل الأموال موازنة ملائمة مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016. وبالإضافة إلى ذلك، يعين المكتب مع نهاية مارس/آذار 2017 خمسة محللين ماليين إضافيين من ذوي الخبرة¹⁴ لتولي تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتوزيعها في الوقت المناسب على الهيئات المعنية بإنفاذ القانون. وسيعين المكتب خمسة محللين ماليين إضافيين من ذوي الخبرة مع نهاية مارس/آذار 2018.

- تعتمد الحكومة مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 قواعد تنظيمية شاملة لتنظيم عمل ناقلي الأموال، تطبيقاً لشروط المادتين 34 و 35 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمشياً مع توصية فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحينئذ تتخذ الإدارة الجمركية التدابير الملائمة لضمان فعالية تنفيذ هذه

¹⁴ في مايو/أيار 2016، كان يعمل في وحدة الاستخبارات المالية سبعة محللين.

القواعد بغية رصد العمليات العابرة للحدود التي يتم من خلالها النقل المادي للعملة والأدوات المالية القابلة للتداول والصادرة لحاملها التي يُشتبه في ارتباطها بجرائم تمويل الإرهاب أو غسل الأموال أو بجرائم أصلية، أو التي اتسم الإفصاح عنها ببيانات زائفة.

طرائق البرنامج ومراقبته

46- لتسهيل فعالية تنفيذ البرنامج، تساند الحكومة اقتراح خراء الصندوق التحوّل من إجراء مراجعات ربع سنوية إلى إجراء مراجعات نصف سنوية استناداً إلى الأداء في منتصف العام وفي نهاية العام. متطلبات البيانات بما فيها ضرورة الالتزام بالجدول الزمني والحاجة لتدقيق البيانات، تجعله من الصعب مراجعة سير البرنامج بشكل متواتر وبالأخص في ضوء الحاجة للقيام بالمراجعة خارج الموقع (في الأردن). وعليه، توافق الحكومة على اقتراح خبراء الصندوق الانتقال إلى مراجعات نصف سنوية وإعادة صياغة الاتفاق بما يتفق بذلك لتخفيف العبء على الحكومة في اعداد البيانات وللسماح للوقت الكافي لتنفيذ الاصلاحات. وتستمر المراجعات نصف السنوية في تطبيق معايير الأداء على الرصيد الأولي غير النفطي، ورصيد الدين العام الكلي، ورصيد صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي، والاحتياطيات الرسمية بالعملة الأجنبية، وعدم تراكم متأخرات خارجية جديدة، ورصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية، وتحقيق هدفين إرشاديين للإففاق في المجال الاجتماعي، ورصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمار غير النفطي، (الجدول 1). وسيكون للبرنامج أيضاً أهداف تأشيرية على جميع هذه المتغيرات في نهاية الربعين الأول والثالث من كل عام. في ضوء البرنامج المالي المعدل لـ 2016 (الفقرة 29)، تقترح الحكومة تعديل مستويات معايير الأداء للميزان الاولي غير النفطي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، والدين العام الكلي بنهاية كانون الاول 2016. وفي ضوء التجربة، تقترح الحكومة ايضاً تعديل تعريف معيار أداء الميزان الاولي غير النفطي والدين العام الكلي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، والاحتياطي الاجنبي الكلي وإضافة بعض المعدلات على معيار الاداء للميزان الاولي غير النفطي، وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي، والاحتياطي الاجنبي الكلي (الفقرة 16). وستحدد كل مراجعة للبرنامج بضع قواعد معيارية هيكلية في مجالات ضرورية لنجاحه (ويتضمن الجدول رقم 2 قائمة للمراجعة الأولى وللمراجعة الثالثة). ومن المتوقع حدوث المراجعة الثانية في 15 نيسان/ابريل 2017، أو بعد هذا التاريخ، والمراجعة الثالثة في تشرين اول/اكتوبر 2017 أو بعد هذا التاريخ.

47- وفي سياق المراجعة الثانية، ستقوم السلطات وموظفو صندوق النقد الدولي بتحديد إجراءات احترازية في حال كانت إيرادات صادرات النفط أقل من تلك المقررة في البرنامج في موازنة 2017 (الفقرة 34)، وبمناقشة التعديلات التشريعية للحد من نمو رواتب ومعاشات التقاعد غير المساهمة للموظفين الحكوميين وموظفي شركات التمويل الذاتي (الشركات الحكومية المملوكة للدولة) (الفقرة 37)، وتحديد وتيرة تسديد المتأخرات التي حددتها وزارة التخطيط في ضوء نتائج تدقيق المتأخرات من قبل ديوان الرقابة المالية والقدرة المالية للحكومة (الفقرة 38)، ومناقشة كفاءة التمويل المباشر من البنك المركزي (الفقرة 44).

الجدول 1: العراق: معايير الأداء والأهداف الإرشادية في إطار اتفاق الاستعداد الانتمائي 2016-2017 /1 (بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)															
2017						2016									
ديسمبر/كانون الأول		سنتمبر/الربيع		يونيو/حزيران		مارس/آذار		ديسمبر/كانون الأول		سنتمبر/الربيع					
البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج	الحالة	التغيير				
معايير الأداء ^{2/}															
38,546	40,081	36,560	39,008	38,532	39,881	40,882	41,051	43,043	42,665	34,910	مستوفى	47,626	40,546	39,298	إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية) ^{3/}
16,250	11,781	18,534	12,438	15,961	11,028	13,040	9,303	11,051	7,184	17,200	مستوفى	11,275	11,650	13,122	صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة) ^{3/}
(69,131)	(63,980)	(51,602)	(47,985)	(34,716)	(31,990)	(17,095)	(15,995)	(61,944)	(65,156)	...	(49,145)	...	(29,066)	(32,918)	الرصيد الأولي غير النقطي للحكومة المركزية (الحد الأدنى) ^{4/ 5/}
147,809	167,278	143,891	162,213	140,364	152,942	135,571	147,708	130,639	143,584	142,208	مستوفى	121,367	133,631	137,483	إجمالي الدين العام (المحلي والأجنبي) (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة) ^{6/}
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.5	غير مستوفى	2,112	2,300	2,300	التأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعاد جدولته والاقتراض الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى) ^{7/}
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير مستوفى	3,679	3,600	3,600	رصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى)
الهدف الإرشادي															
17,973	18,228	13,480	12,619	8,986	7,434	4,493	4,355	18,228	18,228	12,619	غير مستوفى	6,854	7,434	7,434	الإلتحاق الاجتماعي (حد أدنى) ^{8/ 4/}
4,491	7,500	4,491	7,500	4,491	7,500	4,491	7,500	4,491	7,500	7,500	مستوفى	4,491	7,500	7,500	رصيد المتأخرات المحلية القائمة على الاستثمارات غير النفطية (حد أقصى) ^{9/}
بيانات للتكوة:															
11,606	9,828	8,702	7,367	5,798	4,908	2,898	2,452	8,480	9,828	6,841	-	-	3,852	3,852	تحويلات الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان ^{4/}
9,123	10,739	3,677	7,484	2,776	1,134	1,924	390	(1,653)	4,422	(4,152)	(1,453)	-	(1,655)	(1,655)	مجموع التمويل الأجنبي والمساهمات الدولية لحد الفجوة التمويلية
4,043	835	1,940	(527)	1,039	(628)	1,392	(314)	(4,875)	(1,375)	(5,660)	(1,453)	(1,453)	(1,655)	(1,655)	التمويل الخارجي ^{10/ 4/}
5,080	9,904	1,738	8,011	1,737	1,761	532	704	3,222	5,797	1,508	-	-	-	-	المساهمات الدولية لحد الفجوة التمويلية ^{10/ 4/}
43.2	40.3	42.6	40.3	41.7	40.3	40.4	40.3	45.3	39.9	37.5	37.1	37.1	35.7	35.7	سعر تصدير النفط العراقي (بوتل أمريكي/برميل، متوسط ربع سنة)
67,950	62,535	50,325	46,772	32,949	31,010	16,130	15,420	57,557	53,617	36,041	19,351	19,351	20,851	20,851	إيرادات المصادرات النفطية ^{4/}
4,254	828	3,000	414	1,746	-	1,746	-	2,398	4,073	443	185	185	-	-	التفقات الممولة من قروض المشاريع ^{7/}
المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.															
1/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.															
2/ خليج لنظر معايير الأداء في نهاية يونيو وديسمبر، وكل المتغيرات في تواريخ الاختبارات الأخرى هي أهداف إرشادية، باستثناء سبتمبر 2016 عندما تكون معايير لثأء.															
3/ بيانات في نهاية يونيو 2016 خصصت للتشقيق الكامل.															
4/ تركبها من 1 يناير/كانون الثاني.															
5/ بالنسبة لبيانات نهاية يونيو ونهاية سبتمبر 2016 لم يكن في الإمكان تقدير معايير الأداء، حيثما كان مغزولاً، وبالتالي، بدأ من ديسمبر 2016 يتم تقدير معايير الأداء على الأساس الفدي وليس على أساس الاستحقاق.															
6/ بيانات في نهاية يونيو 2016 خصصت للتشقيق الجزئي فقط.															
7/ بصفة مستكوة. لهدف في الفترة من 19-30 يونيو هر 3600 مليون دولار ثم صفر اعتباراً من 1 يوليو 2016.															
8/ للإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول 3.															
9/ سوف يتبع بطلب هذا الهدف الإرشادي من يونيو 2017 إلى ديسمبر 2017 لتتمثل السُلُوف على الإلتحاق الحالي غير النقطي في ضوء نتائج مسح المتأخرات المحلية المقرر إجراؤه في نهاية فبراير 2017 (الجدول 2).															
10/ سوف يتم تحديث الأرقام لعام 2017 في ضوء جدول الفدي لتتسابق مع باقي البيانات في ضوء عملية التشقيق التي سيجريها ديوان الرقابة العامة للتحقق من صحة المتأخرات في المسح، والمقررة كذلك في نهاية فبراير 2017.															
11/ للإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع جدول النص رقم 3 في تقرير خبراء الصندوق والجدول 4 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية															

جدول ٣. العراق: الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016-2017

Measures	Scheduled review by which the measure will be completed	Macroeconomic justification	Status
Proposed prior actions			
الإجراءات المسبقة المقترحة			
Implementation of tax policy measures yielding at least ID 0.15 trillion in 2016.	1st review	Increase non-oil tax revenue.	مُسَوِّفٌ تنطبق اجراء ضريبي من شأنه تحقيق 0.15 ترليون دينار عراقي على الأقل في 2016
Decision by the Acting Minister of Finance to increase the allocation for goods and services by ID 0.4 trillion, and reduce the allocations for transfers by ID 2 trillion, non-oil investment not financed by project loans by ID 1.7 trillion, and oil investment by national oil companies by ID 2.8 trillion in 2016, all compared to the amounts agreed in the SBA request, and communication of that decision to the concerned spending units.	1st review	Prevent the accumulation of arrears.	مُسَوِّفٌ قرار من وزير المالية وكالة برفع تخصيص اللع والخدمات 0.4 ترليون دينار وتخصيص تخصيص التحويلات 2 ترليون دينار، والاستثمار غير النفطي غير الممول من قروض المشاريع 1.7 ترليون، والاستثمار النفطي للشركات المحلية 2.8 ترليون في 2016، وكل ذلك مقارنة بما اتفق عليه أساساً في طلب اتفاق الاستعداد الائتماني، وإبلاغ وحدات الاتفاق بذلك التفيرات.
Approval by the Council of Ministers and introduction to Parliament of a 2017 draft budget in line with the macroeconomic framework agreed on the occasion of the first review of the Stand-By Arrangement.	1st review	Preserve macroeconomic stability.	مُسَوِّفٌ موافقة مجلس الوزراء على صيغة موازنة 2017 بما يتناسب مع اطار الاقتصاد الكلي المتفق عليه في المراجعة الاولى لاتفاق الاستعداد الائتماني، وتبنيها للبرلمان.
Adoption by the Council of Ministers of a decision to require verification by the Board of Supreme Audit of all the arrears on non-oil investment identified by the Ministry of Planning and on wheat and ration card goods purchases identified by the Ministry of Trade before starting the payment of any of these arrears, in accordance with the procedures described in ¶38 of the Memorandum of Economic and Financial Policies (MEFP) for the 1st SBA review.	1st review	Strengthen governance.	مُسَوِّفٌ اتخاذ مجلس الوزراء قراراً يتطلب بتحقق ديوان الرقابة المالية من جميع التأخرات على الاستثمارات غير النفطية التي تُحتجها وزارة التخطيط، وعلم المشتريات من الفج وسلع الطاقة التوبينية، التي تُحتجها وزارة التجارة، قبل البدء بتسديد أي من هذه التأخرات، وفق الإجراءات الموصوفة في الفقرة 38 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الخاصة بالمراجعة الأولى لاتفاقية الاستعداد الائتماني.
Proposed additional structural benchmarks			
قواعد معيارية هيكلية إضافية مقترحة			
Completion of a survey of all arrears of the central government, i.e. payment due for more than 90 days, until at least end-September 2016, including: (i) current spending (salaries, pensions, goods and services and capital purchases), managed by the Ministry of Finance; (ii) non-oil investments (projects and any associated penalties), managed by the Ministry of Planning; and (iii) spending managed by the Ministry of Oil. The Ministry of Finance will elaborate a consolidated report on all these arrears for the included ministries.	2nd review	Improve fiscal transparency.	كامل صح لكل التأخرات، أي الفجوات التي استجعت لأكثر من 90 يوماً كما هي في نهاية أيلول/سبتمبر 2016 بما في ذلك: (1) الأفاق الجاري الذي تصرف عليه وزارة المالية (الأجور والعملات والسام والخدمات والمشتريات الراسمالية)، (2) الاستثمار غير النفطي التيديرها وزارة التخطيط (المشاريع وإية عمليات مرتبطة بها)، (3) الأفاق الذي تديره وزارة النفط. وستقوم وزارة المالية بإصدار تقرير مفصل وموحد بخصوص جميع هذه التأخرات للوزارات المشمولة.
Audit by the Board of Supreme Audit of all the arrears on non-oil investment identified so far by the Ministry of Planning and on wheat purchases identified by the Ministry of Trade as listed in ¶21 of the MEFP for the 1st SBA review.	2nd review	Strengthen governance.	فلم ديوان الرقابة المالية بتفقي كل التأخرات الخاصة بالاستثمارات غير النفطية التي حدثتها وزارة التخطيط ومشتريات النجج التي حدثتها وزارة التجارة كما هو مذكور في الفقرة 21 من مذكرة السياسات الاقتصادية المالية للمراجعة الاولى لاتفاق الاستعداد الائتماني.
Survey by the Debt Directorate of the Minister of Finance of all guarantees issued by the central government, comprising the amount of the guarantee, its maturity, the identity of the signatory of the guarantee, and the identity of the beneficiary of the guarantee.	2nd review	Strengthen debt management.	فلم دائرة النجج العلم في وزارة المالية بصح كل الضمانات التي تصدرها الحكومة، ويشمل ذلك قيمة الضمان، وتاريخ استحقاقه، وية الجهة الوافقة، ووية الجهة المستفيدة.
External audit of the gross international reserves and the net domestic assets of the Central Bank of Iraq at end-December 2016 as defined in ¶6-7 of the TMU.	2nd review	Strengthen safeguards assessment.	اجراء تفقي من قبل مدقق خارجي لاحصائيو الاخطاطو الخارجي وصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي في نهاية كانون الاول 2016 كما هو معرف في الفقرتين 6-7 من مذكرةالنفاهم الفنية.
External audit of the total public debt at end-December 2016 as defined in ¶11 of the TMU, excluding arrears and external debt from the pre-2003 regime for which only partial documentation is available.	2nd review	Strengthen debt management.	اجراء تفقي من قبل مدقق خارجي لاحصائيو العلم في نهاية كانون الاول 2016 كما هو معرف في الفقرة 11 من مذكرةالنفاهم الفنية باستثناء التأخرات والدين الخارجي ما قبل 2003 والتي توجد معلومات جزئية حولها فقط.

جدول ٣. العراق: الإجراءات المسبقة والتواعد المعيارية الهيكلية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016-2017

Measures	Scheduled review by which the measure will be completed	Macroeconomic justification	Status
قواعد معيارية هيكلية			
Completion by the Ministry of Finance of fiscal reporting tables at end-December 2015, end-March 2016 and end-June 2016 in compliance with the IMF Government Finance Statistics Manual 2014.	1st review	Improve fiscal transparency.	مستوفى كامل وزارة المالية لجدول الإبلاغ المالي في نهاية كانون الأول 2015 ونهاية آذار 2016 ونهاية حزيران 2016 تماشياً مع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
Approval by the Minister of Finance of a draft of the Financial Management law in line with World Bank and IMF comments on the last draft submitted to the Shura Council, as specified in f25 of the MEFP of June 19, 2016.	1st review	Strengthen public financial management.	مستوفى موافقة وراي المالية على صيغة قانون الإدارة المالية وفقاً لتعليقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الصيغة الأخيرة المتضمنة إلى مجلس الشورى كما ورد في الفقرة 25 من مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية في حزيران 2016.
Completion by the Board of Supreme Audit of an audit of the government wage earner payroll to identify ghost wage earners, i.e. people who perceive wages without legal or regulatory justification.	1st review	Decrease current expenditure.	غير مستوفى. سوف يقتصر على موظفي الحكومة المركزية، وتم راجعتها إلى المراجعة الثالثة.
Completion by the Board of Supreme Audit of an audit of the government pensioner payroll to identify ghost pensioners, i.e. people who perceive wages without legal or regulatory justification.	1st review	Decrease current expenditure.	غير مستوفى. وتم راجعتها إلى المراجعة الثالثة.
Adoption by the Council of Ministers of a by-law to set up a mechanism to comply with the relevant United Nations Security Council resolutions related to terrorism and terrorism financing in line with Recommendation 6 of the Financial Action Task Force on Money Laundering and Terrorism Financing (FATF).	1st review	Strengthen link with international financial system.	مستوفى فيلم مجلس الوزراء بتبني نظام لوضع آلية لاعتلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، وذلك تماشياً مع التوصية 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية الصعبة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF).
Completion of a survey of all domestic arrears, i.e. payment due for more than 90 days, at end-June 2016, including: (i) current spending (salaries, pensions, goods and services and capital purchases), managed by the Ministry of Finance; (ii) non-oil investments (projects and any associated penalties), managed by the Ministry of Planning. The Ministry of Finance will elaborate a consolidated report on all these arrears for the included ministries.	1st review	Improve fiscal transparency.	غير مستوفى. وتم راجعتها إلى المراجعة الثانية. كامل صرح لكل الأضرار، أي الفطام التي استحدثت لأكثر من 90 يوماً كما هي في نهاية حزيران 2016 بما في ذلك: (1) الإنفاق الجاري الذي تنرف عليه وزارة المالية (الأجور والمضامات والأساع والحضات والمستلزمات الراسمالية)، (2) الاستثمار غير المنقطع البتيرها وزارة التخطيط (المشاريع وأي عمليات مرتبطة بها)، (3) الإنفاق الذي تدبره وزارة النفط. وستقوم وزارة المالية بإصدار تقرير مفصل وموحد بخصوص جميع هذه الأضرار للوزارات المشمولة.
Decisions by the Minister of Finance and the Minister of Planning requiring all spending units to record all existing commitments.	2nd review	Improve cash management.	قرارات وزيرى المالية والتخطيط بالطلب من جميع وحدات الإنفاق تسجيل كافة الالتزامات الحالية.
Posting by the Ministry of Finance on its external website of the financial statements of the Development Fund for Iraq and Successor Account on December 31, 2015 audited according to international standards.	2nd review	Improve fiscal transparency.	فيلم وزارة المالية بنشر كشوفات المالية الخاصة بصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق بتاريخ 31 كانون الأول 2015 وأقيم تحقيقاً وفقاً لمعيار المصداقية وذلك على الموقع الإلكتروني الخارجي للوزارة.
Approval by the Governing Council of the Central Bank of Iraq of a new charter for the Audit Committee prohibiting Central Bank of Iraq executive representation on the committee.	2nd review	Strengthen governance of the central bank.	فيلم مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بالموافقة على لائحة جديدة للجنة التدقيق يمنع بموجها البنك من أي تعيل تنبيهي في اللجنة.
Approval by the Council of Ministers and introduction to parliament of draft amendments to the 2011 law establishing the Integrity Commission in order to strengthen its governance, accountability and oversight, and independence, and provide it with powers in line with the United Nations Convention against Corruption, as specified in f26 of the MEFP of June 19, 2016.	2nd review	Combat corruption.	موافقة مجلس الوزراء على صيغة تعديلات قانون 2011 والخاص بتأسيس هيئة النزاهة بهدف تعزيز الحوكمة والمساءلة والرقابة الخاصة باللجنة واستقلاليتها. إضافة إلى منحها صلاحيات تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإورد في الفقرة 26 من مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية في 19 حزيران 2016. ومن ثم تعميم الصيغة إلى البرلمان.
Ministry of Finance to produce a report of all recurrent and investment commitments (by project) in coordination with the Ministry of Planning.	2nd review	Improve cash management.	فيلم وزارة المالية بإعداد تقرير يكامل الالتزامات المتكررة والتزامات الاستثمار (كل مشروع) وذلك بالتنسيق مع وزارة التخطيط.
Approval by the Council of Ministers and introduction to Parliament of amendments to the Law on the Central bank of Iraq to strengthen CBI governance and the internal control framework, in line with the IMF safeguards assessment's recommendations, as specified in f29 of the MEFP of June 19, 2016.	2nd review	Strengthen governance of the central bank.	موافقة مجلس الوزراء على تعديلات قانون البنك المركزي العراقي لتعزيز حوكمة البنك وإطار الرقابة الداخلية وذلك لاعتلال توصيات صندوق النقد الدولي حول الضمانات الوقائية وكما ورد في الفقرة 30 من مذكرات السياسات الاقتصادية والمالية في 19 حزيران 2016. ومن ثم تعميم التعديلات إلى البرلمان.
Approval by the Council of Ministers and introduction to Parliament of an amendment of the Investment Law, or issuance of clarifying implementing regulations by the Central Bank of Iraq, to remove the limitation on transfer of investment proceeds that gives rise to an exchange restriction.	2nd review	Improve the business environment by eliminating restrictions for current international transactions.	موافقة مجلس الوزراء على التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار أو بإصدار تعليمات تنفيذية واضحة من جانب وزارة المالية وذلك لرفع القيود على تحويل عوائد الاستثمار والتي تشهده قيدا على الصرف.

Source: Iraqi authorities.

جدول 3. العراق: الاتفاق الاجتماعي /1 (مليار دينار عراقي، تراكمي منذ بداية العام)														
	2016					2017								
	Jun-16		Sep-16	Dec-16		Mar-17		Jun-17		Sep-17		Dec-17		
	Prog. ^{2/}	Est.	Prog. ^{2/}	Prog. ^{2/}	Rev. Prog.									
Total Social spending (floor)	7,434	6,854	12,619	18,228	18,228	4,355	4,493	7,434	8,986	12,619	13,480	18,228	17,973	مجموع الاتفاق الاجتماعي (الحد الأدنى)
Social Safety Net	765	365	1,215	1,800	1,800	496	494	765	988	1,215	1,482	1,800	1,976	شبكة الامان الاجتماعي
Public Distribution System (PDS - food subsidies)	450	0	900	1,485	1,485	556	381	450	762	900	1,143	1,485	1,524	نظام التوزيع العام (الدعم الغذائي)
Wheat and rice subsidy	270	300	630	1,080	1,080	396	342	270	684	630	1,027	1,080	1,369	دعم القمح والارز
Assistance and subsidy to Iraqi refugees	0	0	0	0	0	-	-	-	-	-	-	-	-	مساعدة ودعم للاجئين العراقيين
Assistance and subsidy to internally displaced persons	33	187	450	900	900	-	308	33	617	450	925	900	1,234	مساعدة ودعم للنازحين داخليا
Farmer subsidies	45	35	180	405	405	-	110	45	221	180	331	405	441	دعم المزارعين
Health Ministry and Environment Ministry- wages	1,260	1,343	1,889	2,520	2,520	668	615	1,260	1,230	1,889	1,845	2,520	2,460	اجور - وزارة الصحة ووزارة البيئة
Higher Education Ministry - wages	1,035	962	1,553	2,070	2,070	564	492	1,035	984	1,553	1,476	2,070	1,968	اجور - وزارة التعليم العالي
Lower Education Ministry - wages	3,149	3,438	4,724	6,300	6,300	1,676	1,456	3,149	2,912	4,724	4,369	6,300	5,825	اجور - وزارة التربية والتعليم
Health Ministry and Environment Ministry- goods and services	324	114	864	1,350	1,350	-	222	324	445	864	667	1,350	889	السلع والخدمات - وزارة الصحة ووزارة البيئة
Higher Education Ministry - goods and services	25	23	65	99	99	-	17	25	34	65	52	99	69	السلع والخدمات - وزارة التعليم العالي
Lower Education Ministry - goods and services	77	85	149	219	219	-	55	77	109	149	164	219	219	السلع والخدمات - وزارة التربية والتعليم

المصادر: السلطات العراقية. وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد.

المعرفة: توضيح التعريفات (TMU) ممكنة التناغم الفنية /1/

التقرير النظري لصندوق النقد الدولي رقم 16/225. العراق: تقرير المراجعتين الأولى والثانية من البرنامج الذي يتبناه خبراء الصندوق. وطلب اتفاق للاستعداد للانضمام لثلاث سنوات 2/

جدول 4. العراق: الحسابات المالية للحكومة المركزية، 2016-2017
(تريليون دينار عراقي ما لم يذكر خلاف ذلك. تراكمي من بداية السنة المالية)

	2016						2017								
	March	June		Sep.	Dec.		March	June		Sep.	Dec.				
	Prel. Est.	Prog. 1/	Est.	Prog. 1/	Prog. 1/	Rev. Prog.									
Revenues and grants	7.0	25.6	22.4	43.4	64.0	66.0	18.3	18.8	36.9	38.4	55.5	58.6	74.2	79.1	الإيرادات والمنح
Revenues	7.0	25.6	22.4	43.4	64.0	66.0	18.3	18.8	36.9	38.3	55.5	58.5	74.2	79.0	الإيرادات
Oil	6.0	22.2	19.4	38.1	56.6	58.0	16.3	16.3	32.8	33.2	49.4	50.8	66.1	68.6	نפט
Non-oil	1.0	3.4	3.1	5.3	7.4	8.0	2.0	2.5	4.1	5.0	6.1	7.7	8.2	10.5	غير النفطية
Grants	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.1	منح
Expenditures	15.1	44.8	34.1	67.4	90.0	82.8	22.5	23.7	45.0	47.5	72.9	71.3	95.5	95.0	التفقات
Current expenditures	12.5	33.8	27.8	50.9	68.0	66.2	16.9	17.4	33.8	34.8	56.1	52.2	73.1	69.6	التفقات الجارية
Salary and pension	9.8	23.0	20.0	34.6	46.1	46.4	11.3	11.5	22.7	23.0	34.0	34.6	45.4	46.1	الرواتب والمعاشات التقاعدية
Salary	7.6	18.0	15.4	27.1	36.1	36.1	8.8	8.9	17.7	17.9	26.5	26.8	35.4	35.8	رواتب
Pension	2.3	5.0	4.6	7.5	10.0	10.3	2.5	2.6	5.0	5.2	7.5	7.7	10.0	10.3	المعاشات التقاعدية
Goods and services	1.1	3.0	3.6	4.4	5.9	6.3	1.5	1.8	3.0	3.7	4.4	5.5	5.9	7.3	السلع والخدمات
Transfers	1.2	6.6	3.3	9.9	13.2	11.2	3.3	3.3	6.6	6.7	9.9	10.0	13.2	13.3	التحويلات
Social safety net (including PDS)	0.3	3.2	0.3	4.7	6.3	6.3	1.6	1.7	3.2	3.4	4.7	5.1	6.3	6.8	شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك PDS)
Transfers to SOEs 2/	0.3	1.3	0.9	1.9	2.5	2.2	0.6	0.5	1.3	0.9	1.9	1.4	2.5	1.9	تحويلات إلى شركات التمويل الذاتي
Other transfers	0.6	2.2	2.1	3.3	4.4	2.7	1.1	1.2	2.2	2.3	3.3	3.5	4.4	4.7	تحويلات أخرى
Interest payments	0.4	1.2	1.0	2.0	2.8	2.3	0.7	0.7	1.5	1.4	2.3	2.2	3.1	2.9	مدفوعات الفوائد
War reparations 3/	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	0.0	تمويضات الحرب (الكويت)
Investment expenditures	2.6	11.0	6.3	16.5	22.0	16.6	5.6	6.4	11.2	12.7	16.8	19.1	22.4	25.4	التفقات الرأسمالية
Non-oil investment expenditures	0.1	3.7	0.7	5.5	7.4	4.0	1.9	2.9	3.8	5.9	5.7	8.8	7.6	11.7	التفقات الاستثمارية غير النفطية
Oil investment expenditures	2.5	7.3	5.6	11.0	14.7	12.6	3.7	3.4	7.4	6.8	11.1	10.3	14.8	13.7	نفقات الاستثمار النفطي
Balance (including grants)	-8.2	-19.3	-11.7	-24.0	-26.0	-16.7	-4.1	-4.9	-8.1	-9.1	-17.4	-12.6	-21.2	-15.9	الميزان الكلي للموازنة (متضمن المنح)
Balance (excluding grants)	-8.2	-19.3	-11.7	-24.0	-26.0	-16.7	-4.1	-4.9	-8.1	-9.2	-17.4	-12.7	-21.2	-16.0	الميزان الكلي للموازنة (بمستبعد المنح)
Financing	8.2	19.3	11.5	24.0	26.0	16.7	4.1	4.9	8.1	9.1	17.4	12.6	21.2	15.9	التمويل
External financing	0.2	-1.7	-0.2	-4.2	4.4	-1.7	0.4	1.9	1.1	2.8	7.5	3.7	10.7	9.1	التمويل الخارجي
Budget Loans	0.0	0.0	0.0	1.7	10.4	3.5	0.7	0.5	1.8	1.7	8.0	1.7	11.1	6.3	قروض للموازنة
International Financial Institutions	0.0	0.0	0.0	1.5	1.9	3.2	0.4	0.0	0.4	1.0	0.4	1.0	1.6	3.1	مؤسسات مالية دولية
Bilateral	0.0	0.0	0.0	0.2	7.3	0.3	0.3	0.5	1.4	0.8	7.6	0.8	8.3	0.8	قروض ثنائية
Eurobond	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	2.4	سندات دولارية
Project Loans	0.1	0.0	0.3	0.4	0.9	2.4	0.0	1.7	0.0	1.7	0.4	3.0	0.8	4.3	قروض المشاريع
Amortization	-0.5	-1.1	-0.5	-1.6	-2.1	-2.1	-0.3	-0.4	-0.6	-0.7	-0.9	-1.1	-1.3	-1.4	سداد القروض
Assets held abroad	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اصول مملوكة في الخارج
SDR Holding	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حيازات حقوق السحب الخاصة
Account payables	-0.8	-0.6	-1.6	-0.6	-0.6	-0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	حسابات دائنة
Arrears	1.4	0.0	1.6	-4.1	-4.1	-5.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	متأخرات
Domestic financing	8.0	20.9	11.7	28.1	21.5	18.4	3.7	3.0	7.0	6.3	9.9	8.9	10.5	6.8	التمويل المحلي
Bank financing	7.7	13.4	11.0	20.7	16.6	19.0	3.7	3.0	5.7	5.7	8.6	8.3	10.5	6.8	التمويل المصرفي
CBI	2.7	8.3	7.0	12.7	12.6	12.6	1.5	1.7	2.5	3.4	3.8	5.0	6.4	5.5	البنك المركزي العراقي
Loans	2.7	8.3	7.0	12.7	12.6	12.6	1.5	1.7	2.5	3.4	3.8	5.0	6.4	5.5	قروض
Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع
Commercial banks	5.0	5.1	4.0	8.0	4.0	6.4	2.3	1.3	3.2	2.3	4.9	3.3	4.1	1.3	بنوك تجارية
Loans	3.0	5.1	2.1	8.0	0.0	0.0	2.3	1.3	3.2	2.3	4.9	3.3	4.1	0.9	قروض
Deposits	2.0	0.0	2.0	0.0	4.0	6.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع
Non-bank financing	0.0	7.5	0.0	7.5	7.5	0.6	0.0	0.0	2.5	1.3	2.5	1.3	2.5	1.3	التمويل غير المصرفي
Account payables	0.0	0.0	0.0	-0.1	-0.1	-0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حسابات دائنة
Arrears	0.3	0.0	0.7	0.0	-2.5	-1.2	0.0	0.0	-1.3	-0.6	-1.3	-0.6	-2.5	-1.3	متأخرات
Financing gap:	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الفجوة التمويلية

ملاحظات:

الصادر: السلطات العراقية وقدرات خبراء صندوق النقد الدولي
 1/ التقرير التقريبي رقم 16/225 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: تقرير الخبراء بشأن المراجحة الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابع خبراء الصندوق وطب الوقاية عليه عند انقضاء الاستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات. مع تعديل مسار فحوص التمويل حتى لا يضر إلا من المردود التمويلي غير المخطط عند الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني التلقائي لمدة ثلاث سنوات
 2/ تشمل التحويلات خارج الموازنة إلى المؤسسات المملوكة للدولة
 3/ محسوبة على أساس 50% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1847 لتمويل تقييد الحرب المصنفة لوكالة المخابرات المركزية
 4/ رصيد المالية العامة الإجمالي غير النفطي على أساس تدفق الرصيد الإجمالي غير النفطي الفعلي على أساس الإسقاط على النحو التالي (أ) خصم الإفاق الممول عن طريق مراكمة المتأخرات خلال الفترة. و(ب) إضافة مطوجات المتأخرات خلال نفس الفترة

الجدول 5-العراق: ميزان المنفوعات، 2016-2017 (بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكبي منذ بداية السنة المالية)													
2017							2016						
Dec. كانون الأول	Nov. أيلول	Oct. أيلول	Sep. أيلول	Aug. آب	Jul. حزيران	Jun. أيار	May. أيار	Apr. نيسان	Mar. آذار	Feb. شباط	Jan. كانون الثاني	Dec. كانون الأول	Nov. أيلول
Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Proj. Prog. 1/	Rev. Prog. 1/	Rev. Prog. 1/
توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	توقعات البرنامج 1/	المعدل البرنامج	المعدل البرنامج
-0.8	1.7	-1.1	1.2	-1.3	0.6	-0.9	0.3	-1.3	-4.7	-7.0	-2.7	-7.3	-2.9
الميزان التجاري													
(% من إجمالي الناتج المحلي)													
57.9	53.3	42.9	39.8	28.1	26.4	13.8	13.1	49.1	45.6	30.7	16.6	17.8	5.2
المصدرات													
57.5	53.0	42.6	39.6	27.9	26.3	13.6	13.1	48.8	45.4	30.5	16.4	17.7	5.1
النفط الخام ^{1/}													
0.4	0.3	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.4	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1
مصدرات أخرى													
-58.7	-51.5	-44.0	-38.7	-29.3	-25.8	-14.7	-12.9	-50.5	-50.3	-37.7	-19.3	-25.1	-8.1
الواردات													
-41.0	-31.5	-30.7	-23.6	-20.5	-15.7	-10.2	-7.9	-37.7	-31.5	-23.6	-14.0	-15.7	-5.7
واردات القطاع الخاص													
-17.7	-20.0	-13.3	-15.0	-8.9	-10.0	-4.4	-5.0	-12.8	-18.8	-14.1	-5.3	-9.4	-2.4
واردات الحكومة													
-12.3	-11.2	-9.2	-8.4	-6.1	-5.6	-3.1	-2.8	-10.4	-11.5	-8.6	-4.0	-5.7	-1.7
الخدمات، على أساس صاف													
6.5	3.3	4.9	2.5	3.3	1.7	1.6	0.8	6.3	2.8	2.1	2.4	1.4	1.0
المفوضيات													
-18.8	-14.5	-14.1	-10.9	-9.4	-7.2	-4.7	-3.6	-16.8	-14.3	-10.7	-6.4	-7.1	-2.7
المنفوعات													
-1.2	-1.0	-0.9	-0.7	-0.6	-0.5	-0.3	-0.2	-0.9	-0.4	-0.3	-0.4	-0.2	-0.2
الدخل، على أساس صاف													
1.2	-4.6	1.0	-4.6	0.7	0.0	0.3	0.0	0.8	0.0	0.0	0.3	0.0	0.1
التحويلات، على أساس صاف													
0.4	0.0	0.3	0.0	0.2	0.0	0.1	0.0	0.5	0.0	0.0	0.3	0.0	0.1
خاصة، على أساس صاف													
0.8	-4.6	0.7	-4.6	0.5	0.0	0.2	0.0	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رسمية، على أساس صاف													
-13.1	-15.0	-10.3	-12.5	-7.3	-5.4	-4.0	-2.8	-11.9	-16.5	-15.9	-6.9	-13.3	-4.7
الحساب الجاري													
(% من إجمالي الناتج المحلي)													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي													
8.6	3.0	3.8	2.1	2.8	1.1	1.9	0.6	5.8	1.1	0.0	2.1	-0.2	1.3
الحساب المالي													
0.5	1.0	0.4	0.8	0.3	0.5	0.1	0.3	-1.2	-1.2	-0.9	1.2	-0.6	0.6
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف) ^{2/}													
8.1	2.0	3.4	1.3	2.6	0.6	1.7	0.3	7.0	2.3	0.9	1.0	0.3	0.6
أخرى رأسمالية، صاف													
7.6	-0.4	3.1	-0.4	2.3	-0.5	1.6	-0.3	4.0	-0.2	-1.0	-0.2	-0.9	-0.3
رسمية، صاف													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الأصول													
7.6	-0.4	3.1	-0.4	2.3	-0.5	1.6	-0.3	4.0	-0.2	-1.0	-0.2	-0.9	-0.3
الخصوم													
8.9	0.7	4.0	0.4	2.9	0.0	1.9	0.0	5.0	0.8	0.4	0.3	0.0	0.1
المبالغ المنصرفة ^{3/}													
-1.3	-1.1	-0.9	-0.8	-0.6	-0.5	-0.3	-0.3	-1.0	-1.0	-1.3	-0.4	-0.9	-0.4
استهلاك التيون													
0.4	2.4	0.3	1.8	0.2	1.2	0.1	0.6	3.0	2.5	1.9	1.1	1.2	0.9
خاصة، صاف													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السحب والخطأ													
-4.5	-12.0	-6.5	-10.4	-4.5	-4.3	-2.2	-2.2	-6.0	-15.4	-15.9	-4.8	-13.5	-3.4
الرصيد الكلي													
(% من إجمالي الناتج المحلي)													
4.5	12.0	6.5	10.4	4.5	4.3	2.2	2.2	6.0	15.4	15.9	4.8	13.5	3.4
التمويل													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق تنمية العراق (زيادة -) ^{4/}													
4.5	2.6	6.5	3.7	4.5	2.8	2.2	1.6	10.7	10.7	18.5	6.1	14.1	3.1
إجمالي الائتمانات الدولية (زيادة -)													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1
تنتان من صندوق النقد الدولي (صاف)													
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-4.4	-3.5	-3.5	0.1	0.0	1.1
التغير في المتأخرات (صاف - انخفاض)													
0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.2	-0.5	-0.5	-1.3	-0.5	-0.7
التغير في المبالغ مستحقة الدفع (صاف - انخفاض)													
0.0	8.4	0.0	6.8	0.0	1.5	0.0	0.6	0.0	4.9	1.3	0.0	0.0	0.0
مجرد التمويل													
بيود للتكرار:													
38.5	40.1	36.6	39.0	38.5	39.9	40.9	41.1	43.0	42.7	34.9	47.6	39.3	50.6
إجمالي الائتمانات الدولية (نهاية الفترة) ^{5/}													

المصادر: البيانات العراقية وتقديرات وكالات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تقرير فوري صادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/225: العراق - تقرير خبراء الصندوق المرجح الأول والثانية في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي وطلب عقد اتفاق لالتزام منه ثلاث سنوات.

2/ يشمل إصدارات سندات "أوربوند" المقررة في 2016-2017.

3/ تشمل المبالغ لمحمّل صوفها من صندوق نقد الدولي وبنك الدولي وماحقن آخرين في 2010-2011.

4/ تعكس تحويل صندوق تنمية العراق من بنك الائتماني الفيدرالي في نيويورك إلى بنك المركزي العراقي في مايو/أيار 2014.

5/ بدأ من عام 2014 يشمل الإصعدة المتتابة من الإصدارات النصفية، بالذات الأمريكي.

الجدول 6 - العراق: المسح النقدي، 2016-2017 (تريليون دينار عراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك)														
2017								2016						
Dec. Proj.	Nov. Proj. 1/	Oct. Proj.	Sep. Proj. 1/	Aug. Proj.	Jul. Proj. 1/	Jun. Proj.	May. Proj. 1/	Dec. Rev. Prog.	Nov. Rev. Prog. 1/	Oct. Rev. Prog.	Sep. Rev. Prog. 1/	Aug. Rev. Prog.	Jul. Rev. Prog. 1/	Mar. Est. تغيرات
التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	المعدل	المعدل	المعدل	المعدل	المعدل	المعدل	
52,973	55,977	54,359	57,740	55,052	58,622	56,091	59,944	57,650	61,928	63,809	66,622	66,888	68,970	69,390
41,101	47,645	38,754	46,379	41,084	47,409	43,863	48,789	46,416	50,694	52,675	41,544	53,208	46,722	56,694
39,917	41,794	37,141	38,476	34,448	36,038	32,909	33,161	30,884	29,622	24,791	24,021	21,755	20,774	18,387
49,117	55,806	49,989	53,545	47,041	50,421	42,617	45,626	38,884	41,435	45,066	45,514	29,595	38,235	25,069
19,381	28,895	20,897	27,039	18,271	24,119	14,330	19,628	11,322	15,893	18,963	19,972	4,222	12,693	-352
49,341	61,640	51,273	59,785	48,647	56,864	44,706	52,373	41,698	48,639	49,384	56,718	34,643	49,439	32,509
-29,960	-32,746	-30,376	-32,746	-30,376	-32,746	-30,376	-32,746	-30,376	-32,746	-30,421	-36,746	-30,421	-36,746	-32,861
29,736	26,912	29,092	26,506	28,770	26,303	28,287	25,998	27,563	25,541	26,103	25,542	25,373	25,542	25,421
-9,200	-14,013	-12,848	-15,069	-12,593	-14,383	-9,708	-12,465	-8,000	-11,813	-20,275	-21,492	-7,840	-17,461	-6,682
92,890	97,771	91,500	96,216	89,500	94,660	89,000	93,105	88,534	91,550	88,600	90,643	88,643	89,743	87,777
33,201	32,278	33,460	32,220	33,616	32,287	34,121	32,650	35,633	33,643	41,393	34,164	39,959	34,827	37,518
41,864	45,935	40,707	44,885	39,195	43,747	38,490	42,401	37,103	40,614	33,110	39,613	34,559	38,517	36,241
17,825	19,558	17,333	19,111	16,689	18,627	16,389	18,054	15,798	17,293	14,097	16,866	14,125	16,400	14,019

المصادر: إحصاءات العراق، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ تقرير فُقد من صادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/225 - العراق - تقرير خبراء الصندوق المراجحة الأولى والثانية في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي ويطلب عقد اتفاق للاشتداد الائتماني منه ثلاث سنوات.*

الجدول 7 - العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي، 2016-2017

(تربليون دينار عراقي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

2017								2016							
ديسمبر/كانون الأول		سبتمبر/اليلول		يونيو/حزيران		مارس/نار		ديسمبر/كانون الأول		سبتمبر/اليلول		يونيو/حزيران		مارس/نار	
Proj.	Prog. ^{1/}	Proj.	Prog. ^{1/}	Proj.	Prog. ^{1/}	Proj.	Prog. ^{1/}	Rev.	Prog. ^{1/}	Prog. ^{1/}	Rev.	Prog. ^{1/}	Est.	تقديرات	
توقعات	البرنامج/1	توقعات	البرنامج/1	توقعات	البرنامج/1	توقعات	البرنامج/1	المعدل	البرنامج/1	البرنامج/1	المعدل	البرنامج/1	المعدل	المعدل	
41,101	47,645	38,754	46,379	41,084	47,409	43,863	48,789	46,416	50,694	41,544	53,208	46,722	56,694	صافي الأصول الأجنبية	
45,928	47,656	43,580	46,389	45,910	47,419	48,689	48,799	51,243	50,705	41,560	56,565	46,738	60,042	الأصول الأجنبية	
45,562	47,296	43,214	46,029	45,544	47,060	48,323	48,440	50,876	50,345	41,193	56,199	46,372	59,675	الأصول الاحتياطية الرسمية	
4,229	4,229	4,151	4,151	4,073	4,073	3,994	3,994	3,916	3,916	3,843	4,508	3,771	4,222	الذهب	
40,073	43,067	37,803	41,878	40,212	42,987	43,069	44,445	45,701	46,429	37,350	51,169	42,601	54,929	أخرى	
1,260	0	1,260	0	1,260	0	1,260	0	1,260	0	0	521	0	524	الحيوات من حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	
366	360	366	360	366	360	366	360	366	360	366	366	366	366	أصول أجنبية أخرى	
-4,826	-10	-4,826	-10	-4,826	-10	-4,826	-10	-4,826	-10	-16	-3,357	-16	-3,348	الخصوم الأجنبية	
17,962	9,777	20,246	10,434	17,673	9,024	14,752	7,299	12,763	5,180	15,196	7,012	11,118	2,280	صافي الأصول المحلية	
23,305	23,705	22,797	21,090	21,167	19,821	19,530	18,766	17,810	17,310	17,059	11,762	12,535	8,410	الأصول المحلية	
23,210	23,610	22,702	20,995	21,072	19,726	19,435	18,671	17,715	17,215	16,964	11,673	12,440	8,316	صافي المطالبات على الحكومة العامة	
2,729	2,266	2,729	2,266	2,729	2,266	2,729	2,266	2,729	2,266	2,316	2,356	2,366	2,356	القرض المقدمة للحكومة المركزية	
24,347	25,206	23,839	22,591	22,209	21,322	20,572	20,267	18,847	18,811	18,961	13,225	14,538	11,225	الحيوات من حالات الخزينة المخصصة	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مطالبات أخرى	
-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,066	-1,517	-1,435	-1,668	-1,868	ودائع بالعملة المحلية	
-2,800	-2,796	-2,800	-2,796	-2,800	-2,796	-2,800	-2,796	-2,796	-2,796	-2,796	-2,473	-2,796	-3,397	ودائع بالعملة الأجنبية	
-7,055	-11,924	-4,263	-8,652	-5,206	-8,793	-6,490	-9,463	-6,759	-10,126	142	-6,264	587	-6,165	أدوات السياسة النقدية ^{2/}	
1,712	-2,004	1,712	-2,004	1,712	-2,004	1,712	-2,004	1,712	-2,004	-2,004	1,514	-2,004	36	بنود أخرى صافية	
59,063	57,422	59,000	56,813	58,757	56,433	58,615	56,088	59,179	55,874	56,740	60,220	57,840	58,974	الاحتياطي النقدي	
41,414	36,004	41,598	35,619	41,678	35,483	41,687	35,425	42,548	35,593	36,674	43,143	38,008	40,644	العملة المتداولة	
17,649	21,418	17,402	21,194	17,079	20,951	16,928	20,663	16,631	20,281	20,066	17,078	19,832	18,330	الاحتياطيات المصرفية	
بنود للتكررة															
38,546	40,081	36,560	39,008	38,532	39,881	40,882	41,051	43,043	42,665	34,910	47,626	39,298	50,642	إجمالي أصول النقد الأجنبي (مليون دولار أمريكي) ^{3/}	

المصادر: السلطات العراقية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تقرير فُتري صادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/225: العراق - تقرير خبراء الصندوق المرجح الأول والثانية في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي وطلب عقد اتفاق لامتداد الائتماني منته ثلاث سنوات.
2/ تمثل أساساً التسهيلات القائمة قبله وحدها بالدينار العراقي. وودائع المصارف التجارية بالدينار وودائع بالعملة المحلية، وحوالات البنك المركزي العراقي.

3/ للتخارج على تعديله، راجع الجدول 8 في تقرير خبراء الصندوق، الحاشية 3.

الملحق الثاني: مذكرة التفاهم الفنية

1- تحدد هذه المذكرة معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية لبرنامج السلطات العراقية الاقتصادي للفترة من ديسمبر / كانون الأول 2016 إلى ديسمبر / كانون الأول 2017 في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA). وتمثل معايير الأداء هذه، الواردة في الجدول 1 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ("MEFP") والمرفقة بخطاب النوايا المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، كما تحدد دورية إرسال البيانات إلى خبراء الصندوق لأغراض الرقابة، والمواعيد النهائية لإرسالها.

أ: معايير الأداء والأهداف الإرشادية

- 2- فيما يلي معايير الأداء للبرنامج الاقتصادي:
- (1) حد أدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛
 - (2) حد أقصى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي؛
 - (3) حد أدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية؛
 - (4) حد أقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط العالمية (IOCs)؛
 - (5) حد أقصى مستمر لتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة المتعلقة بسداد أي ديون قائمة أو معادة جدولتها أو بالديون الجديدة التي تتحملها الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي؛
 - (6) حد أقصى لإجمالي الدين العام الكلي (المحلي والخارجي).
- 3- الأهداف الإرشادية هي:

- (1) حد أدنى لإنفاق الحكومة المركزية في المجالات الاجتماعية،
- (2) حد أقصى لرصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية.

ب: التعاريف

4- سيُستخدَم سعر صرف محدد بواقع 1182 دينار عراقي للدولار الأمريكي لأغراض مراقبة البرنامج. وسيستخدم هذا السعر لتحويل قيمة جميع الموجودات والمطلوبات الأجنبية، المقومة بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي، إلى الدينار العراقي، حسب الاقتضاء. أما موجودات ومطلوبات البنك المركزي العراقي، المقومة بحقوق السحب الخاصة ("SDRs")، وبالعملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي، فسيتم تحويل قيمتها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرفها مقابل حقوق السحب الخاصة السائدة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وفقا لما نُشر في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وستُستخدَم نفس القاعدة لتحويل المَعْلَمَات "parameters" ذات الصلة بالدين الخارجي.

5- ولأغراض مراقبة البرنامج، وما لم يُحدد شيء آخر بخلاف ذلك، تُعرّف الحكومة المركزية بأنها تشمل الإدارة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الهيئات المدرجة في القسم 6 من موازنة الحكومة الفيدرالية (المجالس المحلية، وشبكة الإعلام العراقي، واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وبيت الحكمة، وأمانة بغداد، والبلديات، وكذلك المديرية العامة للمجاري والمديرية العامة للمياه).

6- يُعرّف إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بأنه استحقاقات البنك المركزي على غير المقيمين، التي تخضع لسيطرة البنك المركزي، والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، والمتاحة فوراً للبنك المركزي بدون شروط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتي لا يجنبها البنك المركزي لسداد مدفوعات محددة. وهي تشمل حيازات البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع (مركز) الاحتياطي العراقي لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ النقدية بالعملات الأجنبية، وحيازات غير المقيمين من سندات الملكية وسندات الدين، والودائع بالعملة الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (الحساب رقم 600/300). وتُسْتَبَعَد من الموجودات الاحتياطية أي موجودات مرهونة أو مضمونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر؛ والاستحقاقات على المقيمين؛ والمعادن النفيسة بخلاف الذهب النقدي؛ والموجودات بعملات غير قابلة للتحويل؛ والموجودات غير السائلة، والاستحقاقات بالنقد الأجنبي الناشئة عن مشتقات بعملات أجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود المستقبلية والآجلة والمبادلات وعقود الخيار). ولأغراض مراقبة البرنامج، سيتم تقييم رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بأسعار الصرف المقررة في البرنامج (الفقرة 4).

7- ويشمل صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي: يعرف بالفارق بين احتياطي المال وصافي الموجودات الأجنبية. ولأغراض اتفاق الاستعداد الائتماني تعرف صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بالفارق بين مجموع (1) احتياطي الأجنبي الكلي كما هو معرف في الفقرة 6 و (2) الموجودات الأجنبية الأخرى و (3) المستحقات الأجنبية. المستحقات الأجنبية هي مجموع صافي استخدام ائتمان الصندوق والمستحقات الأجنبية الأخرى لدى البنك المركزي المملوكة من قبل غير المقيمين.

8- ويُعرّف الرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية مقاسة على الأساس النقدي. وتُعرّف الإيرادات غير النفطية بأنها إجمالي الإيرادات والمنح عدا المقبوضات المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط). وتُعرّف النفقات الأولية غير النفطية بأنها مجموع النفقات، شاملة الإنفاق خارج الموازنة المصرح به وفق المراسيم الحكومية، وسداد المتأخرات، وباستثناء: (1) مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي؛ (2) جميع أنواع الإنفاق المرتبط بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب).

9- وتُعرّف المتأخرات غير المُسدّدة لشركات النفط الدولية بأنها فواتير شركات النفط الدولية التي تُصدّق عليها وزارة النفط، والتي تكون مُستحقةً بعد فترة تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الفواتير. وتضمُّ شركات النفط الدولية شركة غاز البصرة.

10- وتُعرَّف، على النَّحو التالي، متأخرات مدفوعات الدين الخارجي الجديدة التي تستحقّ على الدين المعاد جدولته، والدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه، أو المضمون من جانب الحكومة المركزية، باستثناء حكومة إقليم كردستان و/أو البنك المركزي العراقي:

- تتألف متأخرات المدفوعات الخارجية من التزامات خدمة الدين الخارجي (الأصل والفائدة)، التي يحلّ موعد استحقاقها، والتي لم تُسدّد خلال فترة السماح المُحدّدة في الاتفاقات المتعاقد عليها التي يحلّ أجل استحقاقها بعد 30 يونيو/حزيران 2016.
- وفقاً لما ورد في الفقرة 8 من المبادئ التوجيهية المعنية بشرطية الدين العام في اتفاقات الصندوق، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي بالقرار رقم 15688-107/14)، الصادر في 5 ديسمبر/كانون الأول 2014، فإن المقصود بمصطلح "الدين" هو أنه التزام جارٍ (أي ليس احتمالياً)، ينشأ بموجب اتفاق تعاقدي ينطوي على تقديم قيمة في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقضي بقيام الطرف الملتمزم بسداد دفعة واحدة أو أكثر في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية ما مستقبلاً؛ وسوف تُسدّد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد المطلوبة المترتبة على الاتفاق بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال تشمل الأشكال الرئيسية منها:
- القروض، أي السُّلف النقدية التي يمنحها المُقرض للطرف الملتمزم على أساس تعهد من جانب الملتمزم بسداد الأموال مستقبلاً (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للموجودات التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقضي بسداد الطرف الملتمزم للأموال، وبدفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشتري مستقبلاً (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛
- ائتمانات المُوردين، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتمزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات.
- عقود التّأجير، أي الترتيبات التي يجري بموجبها تقديم ممتلكات يحق للمستأجر استخدامها لفترة (فترات) زمنية محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر التشغيلي المتوقع للممتلكات، بينما يحتفظ المؤجر بحقه في ملكيتها. ولأغراض المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات التي تغطي عمليات تشغيل الممتلكات أو إصلاحها أو صيانتها.
- المتأخرات والغرامات والأضرار الصادر بشأنها حكم قضائي والناشئة عن عدم السداد بموجب التزام تعاقدي ضمن فترة السماح المتعاقد عليها، تُعتبرُ كلّها من الديون. وفي ظل هذا التعريف، فإنه لا ينشأ دينٌ عن عدم أداء مدفوعات بموجب التزام لا يعتبر ديناً (مثل الدفع عند التسليم).
- ولأغراض البرنامج الاقتصادي، يُعرّف الدين الخارجي على أساس إقامة مُقدّم الائتمان.

11- يُعرّف مجموع الدين العام المتعاقد عليه أو المضمون من الحكومة المركزية بما يلي:

- يُعرّفُ مُصطلح "الدين" كما ورد ذكره في الفقرة السابقة (الفقرة 10).
- مجموع الدين العام هو حاصل جمع الدين المحلي والدين الخارجي، مع تعريف الدين الخارجي والدين المحلي استناداً إلى محل إقامة مُقدّم الائتمان (الدائن).
- يَسْتَبَعِدُ مجموعُ الدين العام الدينَ الذي تتعاقد عليه حكومة إقليم كردستان.
- يشمل مجموعُ الدين العام استحقاقات البنك المركزي العراقي على الحكومة المركزية.
- يشمل مجموعُ الدين العام المتأخراتِ حسبما ورد تعريفها في الفقرتين 9 و 13.
- يَسْتَبَعِدُ مجموعُ الدين العام الائتمان قصير الأجل المتعلق بالموردين (الذي يقل عن 90 يوماً)
-

12- يُعرّفُ الإنفاق الاجتماعي (الجدول 3 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية) بأنه حاصل الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعية، ونظام التوزيع العام، والدعم على القمح والأرز، ومساعدات دعم اللاجئين السوريين والنازحين في الداخل، ودعم المزارعين، والسلع والخدمات ورواتب موظفي وزارات الصحة، والبيئة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي. وسوف تُحدّد الأهداف السنوية بنسبة 90% من النفقات المذكورة أعلاه في الموازنة المتفق عليها في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. وسيتم قياس الإنفاق في الوقت الذي تُحوّل فيه وزارة المالية المبالغ إلى وحدات الإنفاق.

13- ورصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية هو قيمة الفواتير المرتبطة بالاستثمار غير النفطي التي لا تُسدّد لما يزيد على 90 يوماً بعد تاريخ إرسالها للفواتير، حسب قياس المسوح المنتظمة التي تجريها وزارة التخطيط.

ج: مُعاملات التعديل

14- يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية، والحد الأقصى لمجموع الدين العام إذا كان المبلغ الفعلي للتحويل الموجه من الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان أقل من المبلغ المحدد في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة، كما يُعدّل الحد الأقصى لمجموع الدين العام بالتخفيض، وذلك بالقيمة المطلقة لمبلغ الفرق.

15- يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة (بالتخفيض) إذا كان المبلغ الفعلي للنفقات الممولة بقروض المشاريع أقل (أكثر) من المبلغ المُدرج أو المُقرّر لها في البرنامج. وفي تلك الحالة، يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة (بالتخفيض) بالمبلغ المطلق للفرق.

16- تُعدّل الحدود القصوى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان التمويل الأجنبي، المعرّف لأغراض هذه الفقرة والثلاث فقرات التالية بأنه مجموع التمويل الخارجي والمساهمات الدولية لسد فجوة التمويل المشار إليها في الجدول 1 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، أقل من المقرر في البرنامج بما يصل إلى حد 1.18 تريليون دينار عراقي. وسيكون حجم التعديل مساوياً للفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ، وبين ذلك المُدرج (المقرر) في البرنامج بسقوف تساوي المبالغ المذكورة في الجمل السابقة.

17- يعدل الحد الأقصى لرصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بالتخفيض في حال: (1) كان التمويل الخارجي و/أو (2) إيرادات صادرات النفط أعلى من القيمة المُدرجة في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً للفرق بين قيمة التمويل الخارجي المُلاحظة والمُدرجة في البرنامج، و/أو بين إيرادات صادرات النفط المُلاحظة والمدرجة في البرنامج.

18- يُعدّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالتخفيض إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مدرج في البرنامج ليكون في حدود مليار دولار أمريكي. وسيكون حجم التعديل مساوياً للفرق بين القيمة المُلاحظة والمُدرجة في البرنامج للتمويل الأجنبي وبحد أقصى القيمة الواردة في الجملة السابقة.

19- يُعدّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان (1) التمويل الأجنبي و/أو (2) إيرادات صادرات النفط أعلى من القيم المُدرجة في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً للفرق بين قيمة التمويل الخارجي المُلاحظة والمُدرجة في البرنامج، و/أو بين إيرادات صادرات النفط المُلاحظة والمدرجة في البرنامج.

د: توفير المعلومات لخبراء الصندوق

20- لمراقبة التطورات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، تُوافق السلطات على تزويد الصندوق بالمعلومات المبيّنة أدناه بعد الحصول على الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني. وينطوي تصميم برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي وضعت السلطات العراقية، على معايير أداء وأهداف إرشادية تستند إلى أساس ربع سنوي، وينبغي تقديم النتيجة الفعلية في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة. غير أنه تيسيراً للمراقبة المنتظمة، ينبغي تقديم كثير من المؤشرات بمعدلات تواتر أعلى، حسب المشار إليه أدناه:

أهم المؤشرات المالية

- **المُجمّلات النقدية والمالية الأولية** على أساس أسبوعي كما في "المؤشرات المالية الرئيسية"، وتشمل بيانات سعر الصرف (اليومية)، والعملة المتداولة، والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى لدى المصارف التجارية، والأرصدة في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي، وأسعار الفائدة على القروض والودائع لدى المصارف التجارية، وحيازات الأوراق المالية الحكومية، والائتمانات الحالية للقطاعين العام والخاص. وينبغي الإبلاغ عن البيانات، ما عدا بيانات أسعار الصرف، خلال مدة أقصاها ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة المرجعية.

القطاع الحقيقي

- مؤشرات النشاط النفطي بشأن إنتاج واستخدام النفط الخام والغاز، وإنتاج وبيع المنتجات النفطية المكررة (للتصدير والاستخدام المحلي)، بما في ذلك المواد المتبقية الثقيلة (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.
- مؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي (ربع سنوي)، بما في ذلك إنتاج الإسمنت والأسمدة والكهرباء، وينبغي الإبلاغ عنها خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.
- مجموع الناتج المحلي الإجمالي المبلغ به خلال مدة أقصاها اثنا عشر أسبوعاً من نهاية ربع السنة المرجعي.
- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، شاملاً الأرقام القياسية للمدن الرئيسية (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهراً واحداً من نهاية الشهر ذي الصلة.

القطاع النقدي والمالي

- إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي (أسبوعي)، وأرصدة حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها أسبوعان من نهاية الأسبوع المرجعي. وسوف يقوم المُدقق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي في نهاية كل ربع سنة، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة 6 في نهاية كل فصل، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة إلى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.
- الميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي العراقي، بفاصل زمني مدته شهر واحد. وسوف يقوم المُدقق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة 7 في نهاية كل فصل، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة إلى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.
- الميزانية العمومية الشهرية الموحّدة لشركات الإيداع الأخرى (المصارف التجارية)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- الموجودات والمطلوبات الشهرية للحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات القطاعية التنفيذية "المُنفّقة أو المُنفّدة للإنفاق") لدى القطاع المصرفي، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- مسح شركات الإيداع (المسح النقدي) لكل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي (شهري)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) للمصرف العراقي للتجارة (TBI)، بالإضافة إلى بيانات حول خطابات الاعتماد المُصدّرة، والمنفّذة، وغير المدفوعة، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.
- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) لمصرفي الرشيد والرافدين.

- مؤشرات الاستقرار المالي الفصلية للنظام المصرفي، مع التمييز بين المصارف العامة والمصارف الخاصة (الأهلية)، بفواصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

قطاع المالية العامة

- الجداول الشهرية للإبلاغ عن المالية العامة معروضة بما يتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي، بفواصل زمني مدته ثمانية أسابيع.
- تفاصيل الإيرادات، والنفقات التشغيلية والرأسمالية، وبنود التمويل لعمليات المالية العامة والنفط الموحدة، ورصيد المالية العامة الكلي. وينبغي أن تتضمن هذا البيانات ما يلي:

أ) تنفيذ الموازنة العامة العراقية ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري؛

ب) التحويلات من حكومة إقليم كردستان وإليها ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري ؛

ج) الإنفاق الاجتماعي حسب تعريفه في الفقرة 12، وإجمالي التحويلات (بما في ذلك التحويلات اللازمة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي - نظام التوزيع العام - والنازحين داخلياً واللاجئين)؛

د) متأخرات المدفوعات المحلية المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية كما تم توثيقها في مسح وزارة التخطيط الوارد تعريفه في الفقرة 13؛

هـ) المدفوعات و/أو متأخرات المدفوعات لشركات النفط الدولية؛ على النحو الوارد تعريفه في الفقرة 9 على أساس ربع سنوي وبفواصل زمني ثمانية أسابيع؛

و) المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية، والقروض بما في ذلك إصدارات سندات اليوروبوند والقروض من المصرف العراقي للتجارة؛

ز) تنفيذ خطابات الائتمان الممولة من خلال المصرف العراقي للتجارة أو بطرق أخرى؛

ح) كل عمليات الحساب رقم 600/300 وحساباته الفرعية؛

ط) أشكال أخرى من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف وموارد التمويل الاستثنائي، وغيرها من الموارد التمويلية (مثل إصدار السندات المحلية أو الأجنبية، والقروض المورقة، باستخدام العائدات النفطية المستقبلية، وما إلى ذلك)؛

ي) أرصدة جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية (بما في ذلك ودائع الحكومة و/أو الوزارات التنفيذية المنفقة، وودائع وحدات الإنفاق الرئيسة ووحدات الإنفاق الفرعية)؛

ك) المبالغ المرتبطة بكل السلف خارج الموازنة والمدرجة في الموازنة؛

ل) الرصيد المتاح من الأوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزانة) لدى / في حيازة المصارف التجارية، والبنك المركزي العراقي، وصناديق التقاعد. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات على أساس شهري، وخلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

ميزان المدفوعات

- ينبغي تقديم ميزان مدفوعات مبدئي ربع سنوي، يجمعه ويُصنّفه البنك المركزي العراقي، بعد ثلاثة أشهر من نهاية ربع السنة المرجعي.
- إحصاءات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات وإعادة التصدير) (ربع سنوية). وينبغي الإبلاغ عن بياناتها خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.
- مقدار مجموع الواردات من المنتجات النفطية الممولة من الموازنة، ومجموع قيمة الواردات من المنتجات النفطية، على أساس ربع سنوي، ابتداءً من الربع الأول من عام 2016. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.
- بيانات تفصيلية عن المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية (لتمويل المشروعات والموازنة كليهما)، المقدمة من جميع الدائنين الخارجيين والجهات المانحة، وإطفاء الديون الخارجية وتسديد دفعات الفائدة. وينبغي تبليغ هذه البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

الدين العام

- رصيد الدين العام على النحو الوارد تعريفه في الفقرة 11 على أساس ربع سنوي، سترسل القيمة المدققة في نهاية حزيران ونهاية كانون الاول إلى الصندوق خلال ثلاثة أشهر.
- قائمة القروض الخارجية الحكومية أو المضمونة من الحكومة ذات الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتي يتم التعاقد عليها خلال مدة كل ربع سنة، مع بيان ما يلي بالنسبة إلى كل قرض: الدائن، والمقترض (الملتزم النهائي)، وقيمة القرض والعملة المستخدمة، وأجل الاستحقاق وفترة السماح، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (شهرياً).
- تفاصيل الاتفاقيات الجديدة لإعادة جدولة الديون، ولتخفيف أعباء الديون مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف والتجاريين، بما في ذلك المبالغ الجديدة غير المُسدّدة والعملة المستخدمة، وجدول المدفوعات (الأصل والفائدة)، وشروط الاتفاقيات، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (على أساس ربع سنوي).

الإصلاحات الهيكلية

21- تشكل القواعد المعيارية الهيكلية عنصراً حيوياً من اتفاق الاستعداد الائتماني. ووفقاً للقواعد المعيارية المتفق عليها (راجع الجدول 2 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية)، سوف تُعدُّ السلطات تقارير وترسلها إلى خبراء صندوق النقد الدولي، مشفوعةً بالمستندات الملائمة، لتوثيق استكمال الإصلاحات.

معلومات أخرى

22- تُرسلُ أي تفاصيل أخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتخذها الحكومة، والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير على تسلسل البرنامج (مثل التغييرات في التشريعات، أو الأنظمة، أو أي وثائق أخرى ذات صلة)، إلى خبراء صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب لأغراض التشاور أو الإحاطة.



صندوق النقد الدولي

العراق

المراجعة الأولى لاتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات، ومراجعة ضمانات التمويل، وطلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء ومن شروط تطبيقها، وتعديل معايير الأداء، وطلب تعديل مراحل تنفيذ الاتفاق - مرفق المعلومات

21 نوفمبر/تشرين الثاني
2016

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

المحتويات

- 2 العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- 7 العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- 11 قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016)

حالة العضوية: انضم إلى عضوية الصندوق في 27 ديسمبر/كانون الأول 1945؛ المادة الرابعة عشرة

حساب الموارد العامة

بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية	
1663.80	100.00	حصة العضوية
2720.16	163.49	حيازات الصندوق من العملة
289.95	17.43	مركز الشرائح الاحتياطية في الصندوق

إدارة حقوق السحب الخاصة

بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات	
1134.50	100.00	صافي المخصصات التراكمية
18.56	1.64	الحيازات

عمليات الشراء والقروض القائمة

بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية	
455.00	27.35	اتفاقات الاستعداد الائتماني
891.30	53.57	المساعدات الطارئة ¹
¹ المساعدات الطارئة يمكن أن تتضمن المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع وأداة التمويل السريع.		

آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد (بملايين) وحدات حقوق السحب الخاصة	المبلغ المسحوب (بملايين) وحدات حقوق السحب الخاصة
استعداد ائتماني	7 يوليو/تموز 2016	6 يوليو/تموز 2019	3831.00	455.00
استعداد ائتماني	24 فبراير/شباط 2010	23 فبراير/شباط 2013	2376.80	1069.56
استعداد ائتماني	19 ديسمبر/كانون الأول 2007	18 مارس/آذار 2009	475.36	0.00

الالتزامات غير المسددة والمدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ بناء على استخدام الموارد القائم والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)¹

المرحلة المقبلة					
2020	2019	2018	2017	2016	
561.74	502.53	111.41			أصل المبلغ
6.74	13.46	16.64	16.63	3.82	الرسوم/الفوائد
568.48	515.98	128.05	16.63	3.82	المجموع
¹ إذا كان على البلد العضو التزامات مالية متأخرة مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان قيمة هذه المتأخرات في هذا القسم.					

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC): لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

في 4 فبراير/شباط 2015، تحول الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث إلى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR).

تقييم الضمانات الوقائية

استُكمل في إبريل/نيسان 2016 أحدث تقييم للضمانات الوقائية لدى البنك المركزي العراقي. وخلص التقييم إلى أن البنك المركزي لا يزال يواجه قيوداً في قدرته على إجراء العمليات، ناهيك عن الوضع الأمني الصعب على أرض الواقع. فمع خسارة إيرادات الموازنة الناجمة عن تراجع أسعار النفط، اضطر البنك المركزي إلى الدخول في تمويل غير مباشر للحكومة بغية سد فجوة الموازنة. ومنذ تقييم عام 2010، لم تُبذل جهود متضافرة لتعزيز الإطار القانوني، ولا يزال التدقيق الداخلي قاصراً رغم المساعدات المكثفة من الاستشاريين. وينبغي إعطاء أولوية لمعالجة جوانب الضعف الحالية في هذا المجال، إلى جانب تعزيز بيئة الرقابة ووظيفة التدقيق الداخلي. ومن التطورات الإيجابية مؤخراً حدوث تحسن كبير في جودة إعداد التقارير المالية، وهو ما تم في جانب منه بمساعدة المدققين الخارجيين.

ترتيب سعر الصرف

أعيد بأثر رجعي تصنيف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في العراق لتندرج تحت الترتيبات التقليدية لسعر الصرف المربوط اعتباراً من 15 يناير/كانون الثاني 2012. وينص قانون البنك المركزي على إعطاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي صلاحية صياغة سياسة سعر الصرف. وقد أجرى مجلس إدارة البنك عملية إعادة موازنة لسعر الصرف المربوط بتعديله من 1.166 ديناراً عراقياً مقابل الدولار الأمريكي إلى 1.182 ديناراً في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2015، مع توحيد أسعار الصرف الفعلية المطبقة على المبيعات النقدية والتحويلات عند مستوى 1.190 شاملاً عمولة البنك المركزي. والبنك المركزي

العراقي على استعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي مضافاً إليه العمولات بالنسبة للمعاملات المسموح بها من خلال مزاداته (مخصصاته) اليومية، مُرسياً بذلك نظام ربط العملة. ولكن لأن بعض المعاملات مستبعد من مزادات البنك المركزي، نجد أن العديد منها يتم بأسعار صرف السوق الموازية. وينشر البنك المركزي الحجم اليومي لمخصصات المزادات في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ولا يزال العراق يستفيد من الترتيبات الانتقالية بموجب القسم 2 من المادة الرابعة عشرة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكن لم تعد لديه أي قيود على الصرف أو أي ممارسات لتعدد أسعار الصرف تخضع لأحكام القسم 2 من المادة الرابعة عشرة، إنما لا يزال لديه قيودان على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف تخضع لموافقة الصندوق بموجب القسم 2 (أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيسه.

وتنشأ القيود على الصرف من (أ) اشتراط سداد كافة الالتزامات والديون المستحقة للحكومة قبل السماح للمستثمرين بتحويل عائدات الاستثمار، وللعاملين غير العراقيين بتحويل الرواتب والتعويضات الأخرى إلى خارج العراق، و(ب) رصيد من المستحقات تجاه الأردن ضمن اتفاق بشأن مدفوعات ثنائية غير قابلة للتنفيذ.

وتنشأ ممارسة تعدد أسعار الصرف عن الإجراء الرسمي الذي يهدف إلى الحد من شراء النقد الأجنبي، مع عدم وجود آلية تضمن عدم انحراف سعر الصرف في المزاد الرسمي عن السعر السوقي بأكثر من 2%. وجدير بالذكر أن متوسط الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي بلغ حوالي 3% في ديسمبر/كانون الأول 2015 وارتفع إلى حوالي 9% منذ مايو/أيار 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيد واحد على الصرف لا يزال قائماً لأسباب أمنية ويتعين إخطار الصندوق به وفقاً للقرار 144- (52/51).

مشاورات المادة الرابعة

عند الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني الجديد البالغة مدته 36 شهراً في 7 يوليو/تموز 2016، وُضِع العراق على دورة المشاورات التي تُجرى كل 24 شهراً. وقد اختتمت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في 29 يوليو/تموز 2015، مع طلب للشراء بموجب أداة التمويل السريع. وتُشير في 18 أغسطس/آب 2015 تقرير خبراء الصندوق ([التقرير الفُطري رقم 15/235](#)) ويمكن الاطلاع عليه إلكترونياً على شبكة الإنترنت.

المساعدة الفنية، 2005-2016

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة شؤون المالية العامة	مايو/أيار 2010	الإدارة المالية العامة
	مارس/آذار 2012	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - "METAC")
	مايو/أيار 2012	الإدارة المالية العامة ("METAC")
	ديسمبر/كانون الأول 2012	الإدارة المالية العامة ("METAC")
	مايو/أيار 2013	حلقة تطبيقية عن التوظيف الوظيفي للموازنة ("METAC")

تبويب الموازنة ("METAC")	مارس/آذار 2014	
حالة إصلاحات الإدارة المالية العامة ("METAC")	يونيو/حزيران 2015	
قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة وإعداد الموازنة على أساس البرامج	نوفمبر/تشرين الثاني 2015	
قانون الإدارة المالية العامة	مارس/آذار 2016	
المرحلة الأولى من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان الاستمرارية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إبريل/نيسان 2010	إدارة الشؤون القانونية
المرحلة الثانية من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان استمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يوليو/تموز 2010	
قبول التزامات المادة الثامنة والمساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	أكتوبر/تشرين الأول 2012	
صياغة تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ديسمبر/كانون الأول 2012	
مراجعة مكنية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مايو/أيار 2015	
قبول التزامات المادة الثامنة	يونيو/حزيران 2015	
مراجعة مكنية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	سبتمبر/أيلول 2015	
أنشطة مكافحة غسل الأموال	يناير/كانون الثاني 2016	
التدفقات المالية عبر الحدود	مارس/آذار 2016	
حلقة تطبيقية عن الصيرفة الإسلامية	إبريل/نيسان 2010	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
إدارة الاحتياطات	أغسطس/آب 2010	
المساعدة من بُعد بشأن إدارة السيولة وتطوير سوق أذون الخزانة	أغسطس/آب 2010	
الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية	ديسمبر/كانون الأول 2010	
الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية	يناير/كانون الثاني 2011	
تدريب حول اللوائح الجديدة والتقارير المالية ("METAC")	يناير/كانون الثاني 2011	
تدريب على الرقابة خارج الموقع وإعداد التقارير ("METAC")	يناير/كانون الثاني 2011	
حلقة تطبيقية عن إدارة المخاطر (اختبار القدرة على تحمل الضغوط)	إبريل/نيسان 2011	
إعادة هيكلة البنوك	مايو/أيار 2011	
إدارة الاحتياطات	مايو/أيار 2011	
إدارة الاحتياطات	يوليو/تموز 2011	
حلقة تطبيقية عن إدارة الاحتياطات	سبتمبر/أيلول 2011	
إعادة هيكلة البنوك	مارس/آذار 2012	
قبول الالتزامات بموجب المادة الثامنة	أكتوبر/تشرين الأول 2012	
تقييم الاحتياطات المصرفية ("METAC")	مارس/آذار 2014	
إدارة احتياطات البنك المركزي	إبريل/نيسان 2014	
إدارة الأصول	مايو/أيار 2015	
الرقابة المصرفية ("METAC")	نوفمبر/تشرين الثاني 2015	
القواعد التنظيمية الاحترازية: المراجعة والتقييم ("METAC")	نوفمبر/تشرين الثاني 2015	
حلقة دراسية حول نظم الصرف الأجنبي وضوابطه (مشاركة بين إدارة الشؤون القانونية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)	مارس/آذار 2016	

حلقه تطبيقية عن إدارة الاحتياطات	سبتمبر/أيلول 2016	
إحصاءات القطاع الخارجي	إبريل/نيسان 2010	إدارة الإحصاءات
الإحصاءات النقدية والمالية	يوليو/تموز 2010	
إحصاءات القطاع الخارجي	فبراير/شباط 2012	
إحصاءات الحسابات القومية	مارس/آذار 2012	
الإحصاءات النقدية والمالية	مايو/أيار 2012	
إحصاءات الحسابات القومية	إبريل/نيسان 2013	
إحصاءات ميزان المدفوعات	ديسمبر/كانون الأول 2013	
إحصاءات ميزان المدفوعات ("METAC")	ديسمبر/كانون الأول 2014	
إحصاءات مالية الحكومة (عريسات)	مارس/آذار 2015	
إحصاءات مالية الحكومة	مايو/أيار 2015	
مؤشر أسعار المستهلكين ("METAC")	نوفمبر/تشرين الثاني 2015	
إحصاءات الحسابات القومية ("METAC")	يناير/كانون الثاني 2016	
إحصاءات مالية الحكومة	مارس/آذار 2016	
إحصاءات القطاع الخارجي	مارس/آذار 2016	
مؤشرات الاستقرار المالي	إبريل/نيسان 2016	
سياسات وبرنامج الاقتصاد الكلي	يناير/كانون الثاني 2010	معهد صندوق النقد الدولي

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في 30 سبتمبر/أيلول 2016)

العنوان	المنتجات	التوقيات المؤقتة والفعلية للبعثات	التواريخ المتوقعة والفعلية للتسليم
ألف - المعلومات المتبادلة حول برامج العمل ذات الصلة			
برنامج عمل البنك الدولي خلال الاثني عشر شهرا القادمة ¹	<p>التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية البنك الدولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التشخيص المنهجي القطري - حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: تشخيص النمو الاقتصادي - تقييم اللامركزية وتقديم الخدمات في العراق - خرائط الطريق نحو إصلاح الجمارك والضرائب في العراق - خارطة طريق الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن حكومة إقليم كردستان - خطة عمل حكومة إقليم كردستان لتخفيف انقطاعات الكهرباء - إصلاحات العراق المعنية بدعم الطاقة والتعرفات (لكل من العراق وحكومة إقليم كردستان) - المساعدة الفنية البرمجية لقطاع الطاقة في العراق: خطة العمل المستهدفة لتوليد الكهرباء من الغاز - إطار الشراكة القطرية في العراق 	<p>سبتمبر/أيلول 2016</p> <p>ديسمبر/كانون الأول 2015</p> <p>فبراير/شباط-إبريل/نيسان-يونيو/حزيران-سبتمبر/أيلول 2016</p> <p>نوفمبر/تشرين الثاني 2015</p> <p>نوفمبر/تشرين الثاني 2015</p> <p>مارس/آذار 2016</p> <p>يوليو/تموز-سبتمبر/أيلول 2016</p> <p>يوليو/تموز-أكتوبر/تشرين الأول-ديسمبر/كانون الأول 2016</p> <p>أكتوبر/تشرين الأول-ديسمبر/كانون الأول 2016</p> <p>ديسمبر/كانون الأول 2016</p>	<p>ديسمبر/كانون الأول 2016</p> <p>أكتوبر/تشرين الأول 2016</p> <p>مارس/آذار 2016 (تم التسليم)</p> <p>يناير/كانون الثاني 2016 (تم التسليم)</p> <p>مايو/أيار 2016 (تم التسليم)</p> <p>أكتوبر/تشرين الأول 2016</p> <p>فبراير/شباط 2017</p> <p>فبراير/شباط 2017</p> <p>مارس/آذار 2017</p>
	<p>المساعدة الفنية البنك الدولي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإدارة المالية العامة (برنامج الإنفاق العام والمساعدة المالية، وتقييم الاحتياجات إلى تنمية القدرات وطلب عروض "النظم المتكاملة لمعلومات الإدارة المالية" (IFMIS)) - إدارة الاستثمارات العامة في حكومة إقليم كردستان - دعم حكومة إقليم كردستان في وضع إطار للحماية الاجتماعية 	<p>فبراير/شباط-مايو/أيار-أكتوبر/تشرين الأول-نوفمبر/تشرين الثاني 2016</p> <p>مارس/آذار 2016</p> <p>فبراير/شباط-مايو/أيار 2016</p>	<p>ديسمبر/كانون الأول 2016</p> <p>يونيو/حزيران 2016 (تم التسليم)</p> <p>يونيو/حزيران 2016 (تم التسليم)</p>

¹ لا تشمل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.

ديسمبر/كانون الأول 2016	يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2016	- المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية
يونيو/حزيران 2017	نوفمبر/تشرين الثاني 2015 يناير/كانون الثاني-أكتوبر/تشرين الأول- ديسمبر-كانون الأول 2016	- المساعدة الفنية في مجال إصلاح نظام التقاعد
إبريل/نيسان 2017	يناير/كانون الثاني-مايو/أيار-نوفمبر/تشرين الثاني 2016، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2017	- إصلاحات ممارسة الأعمال
مايو/أيار 2017	يوليو/تموز-نوفمبر/تشرين الثاني 2016 يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2017	- نظام مدفوعات البنك المركزي
مايو/أيار 2017	يناير/كانون الثاني-فبراير/شباط-إبريل/ نيسان-سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول 2016، إبريل/نيسان 2017	- مكافحة غسل الأموال
ديسمبر/كانون الأول 2016	ديسمبر/كانون الأول 2015-مارس/ آذار-أكتوبر/تشرين الأول 2016	- الإصلاح التنظيمي
يونيو/حزيران 2016 (تم التسليم)	يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران 2016	- استعراض النفقات العامة في قطاع المياه
يونيو/حزيران 2017	يونيو/حزيران 2016 - مايو/أيار 2017	- المساعدة الفنية في مجال الحد من الفقر
إبريل/نيسان 2017	يناير/كانون الثاني-إبريل/نيسان-سبتمبر/أيلول- أكتوبر/تشرين الأول-ديسمبر/كانون الأول 2016	- (بغداد - الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) سلسلة قيمة الغاز في العراق
يونيو/حزيران 2016 (تم التسليم)	يناير/كانون الثاني-إبريل/نيسان 2016	- حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: إصلاح نظام المشتريات
على أساس مستمر	يونيو/حزيران 2016 - مايو/أيار 2017	- حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: شبكات الأمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد
على أساس مستمر	يونيو/حزيران 2016 - مايو/أيار 2017	- حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: الدعم المقدم إلى مجلس الشورى مؤسسة التمويل الدولية: الاستثمارات (قيد الإنشاء والحافطة)
نوفمبر/تشرين الثاني 2015		- قطاع الكهرباء
مارس/آذار 2016		- الصناعات التحويلية الأساسية والأعمال
يونيو/حزيران 2016		التجارية الزراعية
ديسمبر/كانون الأول 2016		- الاتصالات
		خدمات استشارية

<p>يونيو 2020 على أساس مستمر على أساس مستمر على أساس مستمر</p> <p>ينقرر لاحقا ينقرر لاحقا ينقرر لاحقا</p>		<p>- إعادة هيكلة المصرف المتحد للاستثمار - مشروع إصلاح قطاع الإنشاءات - تنمية قطاع الألبان - تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج Business Edge - حوكمة الشركات - البنية التحتية للأسواق المالية - إدارة المخاطر في البنوك - صيرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - سياسة الاستثمار - معالجة مياه الصرف في السليمانية - تحديد أولويات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإطارها التنظيمي (شمال العراق)</p>	
<p>مايو/أيار 2016 يوليو/تموز 2016 ديسمبر/كانون الأول 2016 يونيو/حزيران 2017 ديسمبر/كانون الأول 2017</p>	<p>مارس/آذار 2016 مايو/أيار 2016 سبتمبر/أيلول 2016 مارس/آذار 2017 سبتمبر/أيلول 2017</p>	<p>التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية - المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق ومناقشة اتفاق الاستعداد الائتماني - المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق استعداد ائتماني لمدة ثلاث سنوات - المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني - المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني - المراجعة الثالثة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني</p>	<p>برنامج عمل صندوق النقد الدولي خلال الاثني عشر شهرا القادمة</p>
<p>نوفمبر/تشرين الثاني 2016 نوفمبر/تشرين الثاني 2016</p>	<p>سبتمبر/أيلول 2016 سبتمبر/أيلول 2016</p>	<p>المساعدة الفنية - الإدارة المالية العامة - إعداد تقارير حسابات المالية العامة - السياسة الضريبية - إحصاءات الدين العام - مؤشرات السلامة المالية - الصرف الأجنبي (قضايا المادة الثامنة) - إعادة هيكلة المصارف - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: القانون والمؤسسات</p>	

		- الرقابة المصرفية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - "METAC")	
باء- طلبات تقديم المساهمات في برامج العمل			
	على أساس مستمر	- تحديث المعلومات عن الإصلاحات في القطاعات (الكهرباء واحتواء الغاز الذي يحترق، والمؤسسات المملوكة للدولة، ومعاشات التقاعد)	طلبات الصندوق إلى البنك الدولي
	على أساس مستمر	- تبادل بيانات المالية العامة بانتظام - التنسيق بشأن السياسة الاقتصادية الكلية - تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام، بما في ذلك أي معاملة خاصة بالصرف الأجنبي. - بيانات قطاعات محددة - تبادل نتائج المشاورات	طلبات البنك الدولي إلى الصندوق
جيم- الاتفاق حول المنتجات والبعثات المشتركة			
		لا ينطبق	الإنتاج المشترك خلال الاثني عشر شهرا القادمة

أولا - تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام

تتعرض أعمال الرقابة التي يقوم بها الصندوق لمعوقات كبيرة تفرضها جوانب القصور الجسيمة فيما يتلقاه من بيانات. فإحصاءات الاقتصاد الكلي تعاني من الإهمال منذ سنوات، ثم تفاقمت الصعوبات مع الاضطرابات في الآونة الأخيرة. ورغم بقاء الجهاز المركزي للإحصاء، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتوفير متطلبات النظام الإحصائي الحديث. ويتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل بقليل، ولكن المسائل المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة وتوزيع مسؤوليات جمع البيانات تعرقل التقدم على صعيد إحصاءات القطاع الخارجي - وهي قضية تؤثر على الجهاز المركزي للإحصاء أيضا.

الحسابات القومية

يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوية وربيع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (2007)، من منظور الإنتاج، وبالأسعار الجارية من منظور النفقات. وتُعد الحسابات القومية بصفة أساسية وفق نظام الحسابات القومية لعام 1968. غير أن الحسابات القومية التي يتم إعدادها تنقصها الجودة نتيجة ضعف ونقص البيانات المصدرية الشاملة والمنظمة عن بعض الأنشطة وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. كذلك تتأثر حداثة التقديرات السنوية سلبا بفعل بعض أوجه القصور في تقديرات الحجم في إجمالي الناتج المحلي وتأخر البيانات المصدرية. وقد ازداد ضعف مقاييس إجمالي الناتج المحلي بسبب نقص تغطية المحافظات في البيانات المصدرية من جراء الصراعات الدائرة في أربع محافظات. ويحصل الجهاز المركزي للإحصاء على مساعدة فنية مستمرة من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ("METAC") حتى ينتقل بالترتيب إلى تطبيق المفاهيم المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 وتحسين المنهجية المتبعة. ومن شأن الحصول على البيانات الإدارية أن يمثل مدخل بيانات بالغ الأهمية في إعداد تقديرات الحسابات القومية، لكنه سيقضي الحصول على دعم وزاري قوي والتعاون بصورة استباقية مع المؤسسات الحكومية الأخرى.

إحصاءات الأسعار

يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد ونشر تقرير شهري عن مؤشر أسعار المستهلكين في عموم العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) ولكل محافظة على حدة. وتم مؤخرا تعديل سنة أساس المؤشر لتصبح 2012 استنادا إلى المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر. غير أن مؤشر أسعار المستهلكين لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات، والموارد المتاحة لا تكفي لتوسيع نطاق التغطية. وبدءا من يونيو/حزيران 2014، لم تُعد البيانات الرسمية المعنية بمؤشر أسعار المستهلكين تشمل المحافظات الأربعة المتأثرة بالصراع. كذلك يتم إعداد تقرير ربع سنوي عن مؤشر أسعار المنتجين في قطاع الصناعات التحويلية وسنة الأساس هي 2012. وقد قامت مؤخرا بعثة مساعدة فنية ضمت خبراء من إدارة الإحصاءات ومركز "METAC" بتقديم المشورة حول مزيد من التحسينات في إحصاءات الأسعار التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء.

إحصاءات مالية الحكومة

رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على إعداد البيانات وتحليلها، فقد توافرت بيانات المالية العامة بصورة مُرضية لأغراض مراقبة البرامج. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تعكف الآن على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أوجه القصور المذكورة.

وفي مارس/آذار 2015، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات في الصندوق— وَاكبت بعثة مشاورات المادة الرابعة— بمناقشة خطة عمل تهدف إلى تحسين معدل تواتر إبلاغ بيانات المالية العامة ودرجة حداتها ووضع خطة لنقل البيانات من أجل تحسين إحصاءات المالية العامة استناداً إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014. وفي مارس/آذار وأغسطس/آب 2016، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثتي متابعة ساعدتا في وضع أداة لإعداد التقارير عن البيان ربع السنوي الذي يتضمن عمليات الحكومة المتعلقة بكيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. وقد استأنف العراق إبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY). ولا تنشر الحكومة حالياً أي إحصاءات عن المالية العامة باستثناء هذه التقديرات والنتائج الموجزة عن كيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة.

الإحصاءات النقدية والمالية

يتولى البنك المركزي العراقي إبلاغ بيانات الإحصاءات النقدية المتعلقة بالبنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى للنشر في دليل "الإحصاءات المالية الدولية" الذي يصدره صندوق النقد الدولي، مستخدماً استمارات الإبلاغ الموحدة. ومع هذا فإن ضعف قدرات الموظفين، ولا سيما على مستوى البنوك التجارية وجودة البيانات المصدرية، لا يزال يعيق التقدم نحو تحسين جودة هذه البيانات وتعزيز حداتها. وبينما يستخدم معظم البنوك، بما في ذلك المملوكة للدولة، استمارات الإبلاغ الجديدة التي أُعدت على أساس دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، فلا يزال بعضها يعاني من مشكلات تتعلق بإبلاغ البيانات (مثل البيانات الناقصة وأخطاء الإبلاغ والتأخر فيه). لهذا السبب، يجري إبلاغ البيانات بفترة تأخر طويلة. وإضافة إلى ذلك، فالإحصاءات النقدية لا تغطي المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب مشكلات تتعلق بجمع البيانات من تلك المنطقة، كما أن هناك حاجة إلى تحسين إبلاغ بيانات حسابات الصندوق باستخدام استمارة الإبلاغ الموحدة رقم 1 (SRF 1SR) الخاصة بالبنك المركزي. وقد خلصت بعثة معنية بمؤشرات السلامة المالية أوفدت مؤخراً في إبريل/نيسان 2016 إلى احتمال وجود تجاوز للمعايير الدولية في تطبيق مفهوم الإقامة، وتصنيف المؤسسات المملوكة للدولة، وبعض المجالات الأخرى التي تحتاج إلى فحص وتحسين.

الرقابة على القطاع المالي

عقب المناقشات التي أجريت خلال اجتماعات الربيع لعام 2015 في واشنطن العاصمة، طلب البنك المركزي العراقي مساعدة فنية في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. وقد أوفدت بعثة من إدارة الإحصاءات في إبريل/نيسان 2016 لوضع إطار لإعداد هذه البيانات. ونتيجة لذلك، بدأ البنك المركزي في إعداد بيانات المؤشرات الأساسية الاثني عشر للسلامة المالية وسبعة من المؤشرات الثلاثة عشر الإضافية لبنوك الدولة ومجموعة مؤشرات مماثلة للبنوك الخاصة على أساس ربع سنوي، وأصدر تقارير بشأنها. مع ذلك، هناك قضايا تتعلق بالبيانات يتعين معالجتها قبل أن يتسنى استخدام مؤشرات السلامة المالية لأغراض النشر والرقابة، ومن المقرر إيفاد بعثة متابعة إلى البنك المركزي العراقي خلال السنة المالية 2017.

إحصاءات القطاع الخارجي

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

يتولى البنك المركزي العراقي إعداد بيانات ميزان المدفوعات على أساس سنوي وربع سنوي وفق صيغة الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي ويقدم للصندوق تقارير بشأنها. كذلك يقوم البنك بإعداد ونشر بيان سنوي عن وضع الاستثمار الدولي. غير أن آخر البيانات التي قُدمت لإدارة الإحصاءات عن ميزان المدفوعات للفترة 2013-2015 لم تُدرج بعد في مطبوعات إدارة الإحصاءات نظراً لكثرة ما تتضمنه من صافي السهو والخطأ، مما أثار مخاوف بشأن تغطية البيانات وجودتها. وقد أشارت آخر بعثات المساعدة الفنية بشأن إحصاءات القطاع الخارجي، والتي أوفدت في مارس/آذار 2016، إلى احتمال أن تكون حالات السهو والخطأ ناتجة عن انعدام و/أو قصور تغطية (1) المعاملات المرتبطة باتفاقيات اقتسام الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية وبأعمال التشييد طويلة الأجل التي تقوم بها شركات أجنبية في العراق، و(2) بيانات التجارة الخاصة بإقليم كردستان، و(3) عدم اكتمال تسجيل القيود المقابلة للاقتراض الصافي في الحساب المالي لميزان المدفوعات في 2013 و 2014، وهو ما لا يتسق مع الفوائض الكبيرة المقيّدة في الحساب الجاري. وأشار تقييم البعثة إلى أن مصادر البيانات الجارية لإعداد إحصاءات القطاع الخارجي ليست شاملة. وتتمثل ندرة البيانات بصفة خاصة في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، قدمت البعثة العديد من التوصيات، منها تعزيز نظام إعداد التقارير عن المعاملات الدولية، وأساليب تقدير واردات كردستان وتوفير بيانات عن مدفوعات وزارة النفط لشركات النفط الدولية. ويجري إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتسق مع المنهجيات الدولية، وتُنشر في تقرير "الإحصاءات المالية الدولية" منذ أواخر عام 2006.

إحصاءات التجارة الخارجية

هناك مشكلات جسيمة في مستوى حداثة بيانات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض جودة هذه البيانات بسبب عدم وجود بيانات جمركية موثوقة. ورغم توافر استمارة جمركية جديدة للواردات فإنها لا تستخدم حالياً على الحدود الجمركية بسبب الوضع الأمني ونقص موارد الهيئة العامة للجمارك عند المنافذ الحدودية.

وتخضع تغطية واردات القطاع الخاص لقيود يفرضها نقص مصادر البيانات، مما يقصر الرصد على السلع التي تسدد قيمتها عن طريق الجهاز المصرفي العراقي. وعلى ذلك لا تقيّد في ميزان المدفوعات السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل واردات شركات النفط الدولية لصالح مشروعات الاستثمار المباشر). وتُستبعد المنطقة الشمالية للبلاد (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

وتتاح بيانات صادرات قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تصل إلى ما يعادل 3-5% من مجموع الصادرات فتُشتق من المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتُبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي على أساس شهري لأغراض مضاهاة البيانات.

ثانياً - معايير البيانات وجودتها

لا يتوافر تقرير عن مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالبيانات.

العراق من البلدان المشاركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع في صفحة العراق ضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات التي يعدها صندوق النقد الدولي على البيانات الوصفية المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تم تحديث بعضها في أوائل 2016.

العراق: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016)

بنود للنتذرة: ⁷		معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
جودة البيانات - الدقة والموثوقية	جودة البيانات - سلامة المنهجية ⁸						
		يومي	يومي	يومي	2016/6/2	2016/5/25	أسعار الصرف
		شهري، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	201/10/24 6	2016/6	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ¹
		شهري، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2016/7/6	2016/5	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
		شهري، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2016/5/25	2016/5	النقد بمعناها الواسع
		شهري، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2016/7/6	2016/4	الميزانية العمومية للبنك المركزي
		ربع سنوي، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2016/10/6	2016/4	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
		شهري، بفاصل زمني 6-4 أسابيع	شهري	شهري	2016/10/4	2016/9	أسعار الفائدة ²
		شهري، بفاصل زمني 3 أسابيع	شهري	شهري	2016/5	2016/3/31	مؤشر أسعار المستهلكين
		غير متوافر	شهري	شهري	2016/9	2016/6	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ³ - الحكومة العامة ⁴
		غير متوافر	شهري	شهري	2016/9	2016/6	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ³ - الحكومة المركزية
		غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	2016/3	2015/12	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ⁵
		ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر	ربع سنوي	ربع سنوي	2016/3	2015/12	رصيد الحساب الجاري الخارجي
		ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر	ربع سنوي	ربع سنوي	2016/3	2015/12	صادرات وواردات السلع والخدمات
		ربع سنوي، بفاصل زمني 3 أشهر	ربع سنوي	ربع سنوي	2016/4	2016/03	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي

		غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	2016/3	2015/12	إجمالي الدين الخارجي
		ربع سنوي، بفاصل زمني 9 أشهر	ربع سنوي	ربع سنوي	2015/6/1	2014/12	وضع الاستثمار الدولي ⁶

¹ ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك ينبغي أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

² أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

³ التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من مؤسسات محلية غير مصرفية.

⁴ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية.

⁵ بما في ذلك هيكل العملات وآجال الاستحقاق.

⁶ يشمل مراكز إجمالي الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

⁷ ينبغي أن يقتصر إدراج هذه الأعمدة على البلدان التي نُشر عنها تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات (أو أُجري تحديث موضوعي له).

⁸ لم يتم إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق لبيانات العراق أو إجراء أي تحديث موضوعي له.

بيان الدكتور حازم الببلاوي والدكتورة مايا شوييري بشأن العراق

اجتماع المجلس التنفيذي رقم 16/110

٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦

١- رغم التحديات الكبيرة التي تفرضها الظروف الأمنية، تمكن العراق، في ظل البرنامج الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني مع الصندوق، من تحقيق تقدم جيد في التكيف مع الصدمات الناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. وعلى وجه التحديد، تحسنت آفاق الاقتصاد منذ الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني بسبب زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، وحدث انخفاض حاد في عجز المالية العامة والعجز الأولي غير النفطي، كما قل عجز ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، ظل التضخم في حدود رقم أحادي منخفض. ورغم استمرار نقص القدرات - الذي تفاقم بسبب هجمات "داعش" - تقدمت الإصلاحات الهيكلية في عدة مجالات أساسية. وتتضمن هذه المجالات شفافية المالية العامة، وإدارة المالية العامة، إلى جانب الاندماج داخل النظام المالي الدولي. ودعمًا لجهود العراق، تعهد المجتمع الدولي، بدعوة من الولايات المتحدة، بتقديم ٢,١ مليار دولار أمريكي لوكالات الأمم المتحدة في يوليو/تموز الماضي من أجل مساعدة العراق على التقدم في مجالات المساعدة الإنسانية وإزالة الألغام وتحقيق الاستقرار والتعافي الأطول أجلا.

٢- ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الاقتصاد العراقي يواجه تحديات ومخاطر جسيمة، ومن أبرزها حدوث انخفاض إضافي في أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نقص كبير في القدرات الإدارية.

السياسات والإصلاحات الاقتصادية الباقية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

٣- وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والوصول بالدين إلى حدود يمكن تحملها، ستواصل السلطات جهودها لضبط أوضاع المالية العامة حتى تصل بالإنفاق إلى مستوى يتناسب مع الموارد المتاحة. والسلطات حريصة على الحد من أثر الضبط المالي على السكان نظرا للعدد الكبير من اللاجئين والنازحين داخليا، وكذلك الزيادة المتوقعة في الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات إعادة الإعمار مع تحرير الأراضي العراقية التي يحتلها "داعش". ولتحقيق هذا الهدف، ستستمر في حماية الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يتضمن الصحة والتعليم، والتحويلات لدعم شبكة الأمان الاجتماعي، والمساعدات للاجئين والنازحين داخليا.

٤- ويتسق كل من برنامج المالية العامة المعدل في ٢٠١٦ ومشروع الميزانية لعام ٢٠١٧ اتساقا كبيرا مع اتفاق الاستعداد الائتماني. وفي عام ٢٠١٦، تنفذ الحكومة برنامجا للمالية العامة أكثر تقييدا بكثير من المخطط له، نظرا لنقص التمويل الداخلي والخارجي. وفي ميزانية ٢٠١٧، سترتفع الإيرادات غير النفطية لأسباب أهمها زيادة جباية المساهمة في الجهد الحربي ودعم النازحين داخليا من ٣% إلى ٤,٨% من كل الأجور والمعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة، وهو ما يتوقع أن يحقق ١,٢ تريليون دينار عراقي. وفي نفس الوقت، ستخفض فاتورة الأجور ومدفوعات التقاعد بسبب التناقص الطبيعي للعمالة وإنفاذ القواعد القائمة بشأن مدفوعات التقاعد، بينما سيزداد الاستثمار العام في القطاعين النفطي وغير النفطي، مع تحديد المشروعات ذات الأولوية التي بدأت بالفعل في القطاع غير النفطي.

٥- وفي ٢٠١٧-٢٠١٩، ستقوم السلطات بتصميم وتنفيذ إصلاحات أعمق في الإيرادات والنفقات للاستمرار في احتواء العجز الأولي غير النفطى والحفاظ على الدين في حدود يمكن تحملها. وستجري السلطات عملية تشخيصية للقواعد الضريبية والجمركية والإدارة الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق من أجل زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية، وتخفيض فاتورة الأجور عن طريق التناقص الطبيعي للعمالة، واستكمال عمليات التدقيق لكشوف العاملين بأجر وأصحاب المعاشات التقاعدية للقيام أولاً بتحديد ثم إلغاء المدفوعات لمن يتلقون الأجور والمعاشات التقاعدية بشكل غير مشروع، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية العامة القائمة على المساهمات بالتنسيق مع البنك الدولي، بالإضافة إلى إصلاح قطاع الكهرباء والمؤسسات غير المالية المملوكة للدولة.

٦- وتأتي إصلاحات إدارة المالية العامة في صدارة جدول أعمال السلطات. وفي هذا الصدد، ستركز السلطات في الشهور الستة القادمة على استكمال حصر المتأخرات وتدقيقها من خلال ديوان الرقابة المالية. وستتضمن الإصلاحات المستقبلية الانتقال بالتدريج إلى حساب الخزنة الموحد، وتصميم وتنفيذ نظام لمراقبة الالتزامات في إطار تنفيذ الموازنة بالإضافة إلى نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وتنفيذ الإصلاح المطلوب في إدارة الاستثمارات العامة، وتعزيز إدارة الدين بمساعدة فنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٧- ورغم الجهود المتوخاة لضبط أوضاع المالية العامة، فستظل هناك عجوزات مالية كبيرة في ٢٠١٦-٢٠١٧، انعكاساً لاستمرار الضغوط الناشئة عن الإنفاق الذي لا يمكن خفضه مجدداً نظراً لصعوبة البيئة الحالية. وسيكون المصدر الرئيسي لتمويل هذه العجوزات هو الاستعانة بالتمويل المحلي والتمويل الخارجي الذي يشجعه وجود اتفاق الاستعداد الائتماني. وتحرص السلطات على تجنب الإفراط في تمويل عجز الحكومة بشكل غير مباشر من البنك المركزي. وبالتالي، فإذا كانت إيرادات الصادرات النفطية أعلى من الوارد في البرنامج، تلتزم السلطات بإجراء خفض متناسب في التمويل النقدي غير المباشر الذي يقدمه البنك المركزي لسد عجز الموازنة.

٨- ولا تزال السلطات ملتزمة بالحفاظ على ربط العملة العراقية بالدولار الأمريكي حيث لا يزال استقرار سعر الصرف ركيزة اسمية أساسية للاقتصاد في بيئة يسودها عدم اليقين. وهي تعمل بنشاط أيضاً على سرعة إزالة القيود المتبقية على الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف، بالتعاون الوثيق مع خبراء الصندوق.

٩- وتعمل السلطات على اتخاذ إجراءات لدعم استقرار القطاع المصرفي. ومن المتوقع الانتهاء في فبراير/شباط ٢٠١٧ من تدقيق البيانات المالية لعام ٢٠١٤ الخاصة بأكبر بنكين مملوكين للدولة، وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين، والذي تتولاه شركتان دوليتان لتدقيق الحسابات، على أن تعد وزارة المالية خطة لإعادة هيكلتهما بناء على نتائج هذا التدقيق. وفي نفس الوقت، تقوم الحكومة بتقوية الإطار القانوني للبنك المركزي من أجل تقديم رقابة مستقلة، بناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجره الصندوق في ٢٠١٦. وستواصل السلطات تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، اعتمدت الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول قانوناً محلياً لإقامة آلية للالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب والتوصية السادسة من توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF).

الأداء في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

١٠- لا تزال السلطات العراقية ملتزمة بأهداف البرنامج رغم الظروف بالغة الصعوبة التي تعوق التنفيذ السليم. وقد استوفت كل الإجراءات المسبقة التي تتطلبها المراجعة الأولى، بما في ذلك التعميم المعني بميزانية ٢٠١٦، والتي لم تكن مستوفاة وقت إعداد تقرير خبراء الصندوق. كذلك استوفت معياري الأداء المقررين، أي الحد الأدنى لإجمالي الاحتياطيّات الدولية والحد الأقصى لصافي الأصول المحلية، في نهاية سبتمبر/أيلول بناء على البيانات الأولية غير المدققة. وبالإضافة إلى ذلك، استوفت ثلاثة من معايير الأداء الخمسة في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٦. وتطلب السلطات الإعفاء من شرط انطباق معايير الأداء الأربعة لنهاية سبتمبر/أيلول التي لا تتوفر معلومات عنها حتى الآن والتي لا يوجد ما يثبت عدم مراعاتها. ولم تحقق السلطات هدف الحد الأقصى الصفري المستمر للمتأخرات الخارجية الجديدة في الفترة ١ يوليو/تموز - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ لأن مدفوعات خدمة الدين المستحقة لإيطاليا بقيمة ٠,٤ مليون فرنك سويسري لم تتم لأسباب فنية. وقد تم بعد ذلك سداد هذه المتأخرات الخارجية المؤقتة وتطلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم الالتزام بهذا المعيار المحدد للأداء.

١١- وفي مواجهة عدم الاستقرار السياسي الشديد عقب الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني، بما في ذلك مغادرة ثلاثة وزراء مناصبهم في الحكومة، قرر رئيس الوزراء التراجع عن الزيادة الضريبية لكبار موظفي الخدمة المدنية التي كان مجلس الوزراء قد وافق عليها كإجراء مسبق قبل الموافقة على طلب اتفاق الاستعداد الائتماني. وجدير بالذكر أن هذا الإجراء تم استبداله بزيادة في جباية المساهمة في الجهد الحربي ودعم النازحين داخليا من ٣% إلى ٤,٨% في سياق ميزانية ٢٠١٧، على النحو الوارد أعلاه، وهو إجراء شجاع إلى حد كبير وأكثر شمولاً بكثير حيث يتضمن كل العاملين في الخدمة المدنية، بمن فيهم العاملين في القوات المسلحة، ومن شأنه تحقيق إيرادات كبيرة.

١٢- وقد استوفت السلطات ثلاثة من المعايير الهيكلية الستة المطلوبة للمراجعة الأولى، وهي إعداد جداول إبلاغ بيانات المالية العامة على نحو يتسق مع العرض الوارد في "دليل إحصاءات الحكومة" لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي، والموافقة على مشروع قانون الإدارة المالية وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واعتماد لائحة داخلية لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلق بالإرهاب وتمويل الإرهاب. كذلك أحرزت السلطات تقدماً جيداً في استيفاء المعايير الهيكلية المتبقية. ولم يُستوف المعيار الهيكلي المتعلق بحصر المتأخرات المحلية إلا بشكل جزئي، لأن كثيراً من الوحدات الحسابية كانت تحت ضغط عمل كبير، ولم يكتمل تدقيق فاتورة أجور الخدمة المدنية نظراً للنطاق البالغ الاتساع الذي تشمله هذه المهمة - ويقترح الآن أن تكون مقصورة على موظفي الحكومة المركزية. وتقدر السلطات إدراك خبراء الصندوق للوقت الأطول من المتوقع الذي تتطلبه المعايير الهيكلية المذكورة آنفاً، وكذلك المعيار الهيكلي المتعلق بتدقيق جدول معاشات المتقاعدين، وتدعم تأجيلها إلى المراجعتين الثانية والثالثة.

١٣- وتطلب السلطات تعديل مراحل البرنامج للتحويل في المراجعات من الأساس ربع السنوي إلى الأساس نصف السنوي. فمن شأن هذا أن يتيح للسلطات مزيداً من الوقت لتعبئة المساندة المطلوبة للإصلاحات الصعبة وإعداد البيانات اللازمة لمتابعة البرنامج. ولتيسير تنفيذ البرنامج، ستنشئ السلطات وحدة في مكتب رئيس الوزراء لتعزيز مراقبة الالتزامات في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية.

خاتمة

١٤- لا يزال العراق يواجه فترة عسيرة للغاية، وولا يزال اقتصاده خاضعا لضغط حاد. وفي ضوء المعلومات الواردة أعلاه، تطلب السلطات استكمال المراجعة الأولى بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني وشراء شريحة ثانية. وترى السلطات أن هذا الاتفاق يتيح لها الدعم المالي اللازم ويشكل ركيزة قِيمة خلال فترة من عدم اليقين الشديد. وهي ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني، رغم أن استقرار الظروف الأمنية لا يزال مطلباً أساسياً لنجاح سياساتها. وتود السلطات الإعراب عن تقديرها العميق للمجتمع الدولي، والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وإدارة الصندوق العليا، على دعمهم المستمر. وتعرب السلطات عن تقديرها الخاص للجهد الكبير الذي قام به خبراء الصندوق وما أبدوه من مشاركة بناءة، بالإضافة إلى المساعدة الفنية القيمة التي تتلقاها دعماً لجهودها الجارية من أجل الاستقرار والإصلاح.